

جامعة الأزهر – غزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
برنامج ماجستير العلوم السياسية

الموقف الأمريكي من إقامة الدولة الفلسطينية
من كلينتون إلى أوباما
2012 - 1993

The American Position towards the Establishment of the Palestinian State: From Clinton to Obama
1993 - 2012

إعداد الباحث/ أحمد جميل يوسف أسمر

إشراف الدكتور/ مخيمر سعود أبو سعدة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر – غزة

1435 هـ - 2014 مـ

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقل ربِّ زدني علما "

صدق الله العظيم

(طه، 114)

إقــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الموقف الأمريكي من إقامة الدولة الفلسطينية

من كلينتون إلى أوباما 1993 – 2012

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

وإني أتحمل المسؤولية القانونية والأكاديمية كاملة حال ثبوت ما يخالف ذلك

أحمد جميل يوسف أسمر

إهــداء

إلى القيادة الفلسطينية وإلى كل المؤثرين في القرار السياسي الفلسطيني.

أهدي هذا العمل بكل تواضع وافتخار إلى والدي العزيز الدكتور جميل الأسمر، فقد كان الأب والمرشد الذي أخذت من وقته وجهده الكثير، وأمدني بالدعم والعون والتشجيع.

أهدي هذا العمل إلى والدتي العزيزة وإخواني وأختي

وإلى زوجتي وأولادي الأحباب دانة وإبراهيم

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، معلم البشرية، سيد الأولين والآخرين محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد.

الحمد لله كثيراً، والشكر له إذ هيّأ لي – سبحانه وتعالى – سبيل الرشاد، ووفقني لاختيار هذا الموضوع والعمل به وإتمامه، يقول الله تعالى في كتابه الكريم " **ولا تنسوا الفضل بينكم...** " ويقول الرسول محمد – صلى الله عليه وسلم – "**من لا يشكر الناس لا يشكر الله**"، وعليه فإنني أُرجع الفضل – بعد فضل الله وكرمه – إلى أهل الفضل عليّ في إنجاز هذا العمل المتواضع:

- أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور الفاضل مخيمر أبو سعدة على ما بذله معي من جهد ورعاية واهتمام ومتابعة، وعلى ما زودني به من النصح والإرشاد والتوجيه والتقويم، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أدعو الله أن يحفظه ويبارك له في علمه.

- والشكر موصولٌ إلى الدكتور كمال الأسطل والدكتور وليد المدللّ على تفضلهم وموافقتهم على مناقشة هذه الدراسة والحكم عليها.

- وإلى والدي الدكتور جميل الأسمر على تشجيعه لي لاستكمال دراساتي العليا، وما قدّمه وما يقدمه لي من العون المادي والمعنوي، فجزاه الله عني خير الجزاء.

- كما وأتقدم إلى طاقم الهيئة التدريسية في قسم ماجستير العلوم السياسية، على ما بذلوه من جهد عظيم خلال فترة دراسة الماجستير، زهم: الدكتور أيمن شاهين، الدكتور رياض العيلة، الدكتور إبراهيم أبراش، الدكتور كمال الأسطل، الدكتور حمد الفرا، الدكتور عبدالناصر الفرا.

- وأتوجه بالشكر الجزيل إلى كل القائمين على مكتبة جامعة الأزهر ومكتبة الجامعة الإسلامية، ومكتبة معهد بيت الحكمة مرؤوساً بالدكتور أحمد يوسف على رعايته واهتمامه بموضوع دراستي.

- وأخيراً، أتوجه بالشكر والتقدير لكل من قدّم لي يد العون ولو بالدعاء في سبيل إنجاز هذا العمل.

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة موقف الإدارات الأمريكية – من عهد إدارة الرئيس كلينتون إلى إدارة الرئيس أوباما – بين عامي 1993 – 2012 من إقامة الدولة الفلسطينية، والوقوف عند أبرز المحطات التي قامت بها الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، كما تهدف الدراسة بشكل عام إلى تقديم التوصيات والنتائج إلى أصحاب القرار السياسي الفلسطيني والمؤثرين فيه واستشراف مدى إمكانية التعويل على الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وقد انقسمت الدراسة إلى خمسة فصول، تناول الفصل الأول التمهيدي التعريف بالسياسة الخارجية الأمريكية، ودوائر صنع السياسة الخارجية الأمريكية ما بين مؤسسات تنفيذية وتشريعية، بالإضافة إلى الوقوف عند أبرز الدوائر المؤثرة على مدخلات القرار السياسي الأمريكي وأهمها جماعات الضغط اليهودية. أما في الفصل الثاني، فقد تمّ التطرق إلى أبرز مواقف الإدارات الأمريكية فيما يخص التعاطي مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ عام 1948 إلى عام 1992. وفي الفصل الثالث، تمّ البحث في دور إدارة الرئيس بيل كلينتون في العملية السلمية ورعايتها للعملية ابتداءً باتفاقية أوسلو 1993 وانتهاءً بمحادثات كامب ديفيد عام 2000. أما في الفصل الرابع فقد تم التطرق إلى موقف إدارة الرئيس جورج بوش "الابن" من العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وما قدّم للعملية من حلول وإعلانه عن رؤيته بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة من خلال خطة خارطة الطريق. أمّا الفصل الخامس فخُصص لتتبع موقف إدارة الرئيس باراك أوباما في الفترة الرئاسية الأولى له وموقفه من إقامة الدولة الفلسطينية والذي ظهر جلياً عندما عارض التوجه الفلسطيني للحصول على الاعتراف الأممي، وفيما بعد تصويت الولايات المتحدة ضد القرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 تشرين ثاني/نوفمبر 2012، وكذلك تتبع لموقف الرئيس أوباما في فترة رئاسته الثانية في عام 2013.

وانتهت الدراسة إلى تقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي تم التوصل لها، أهمها ضرورة استخلاص العبر والدروس للعملية التفاوضية التي استمرت لأكثر من عشرين عاماً، وتقييم أين أخطأت وأين أصابت، وضرورة مراجعة الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية لتحظى بالإجماع

الفلسطيني والعربي، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة ترتيب العملية التفاوضية بحيث تضمن مخرجاتها، وذلك بعد أكثر من عشرين عاماً من الفشل التفاوضي بحسب اعتراف الكثير من المفاوضين، كما طالبت الدراسة بضرورة وضع سقف زمني – يحظى برعاية أممية – يُجبر إسرائيل على الالتزام بما عليها. بالإضافة إلى ضرورة تنظيم الخطاب الإعلامي والخارجي للفصائل الفلسطينية المؤثرة بما يحافظ على الإرث والقيم والثوابت الفلسطينية.

وطالبت الدراسة – من بين التوصيات التي خلُصت إليها أيضاً – إلى ضرورة التكثيف من الضغط على إسرائيل في كل المحافل الدولية وفضح ممارساتها القمعية بحق الفلسطينيين، وممارستها الرامية إلى تدمير مقومات الدولة الفلسطينية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج التاريخي لملاءمة المنهجين لمثل هذه الدراسات.

Abstract

This study aims to clarify the position of the United States administrations – from the administration of President Clinton to the administration of President Obama -, towards the establishment of the Palestinian State, the study exposes the different stances of the United States towards the Palestinians. The study aims, too, to present recommendations and results to the Palestinian politicians as well as decision makers who affect the Palestinian political stances.

The first chapter includes definition of the US foreign Policy and presents the different US foreign policy bodies and institutions, the chapter also, spots the light on the Israeli & Jewish pressure groups and their role in affecting the US foreign policy. The second chapter views the positions of the US administrations from 1948 till 1992.

In the third chapter, the position of President Clinton administration towards the peace process is viewed and focuses on the role of President Clinton to find a peaceful settlement from the Oslo agreement 1993 till the Camp David talks 2000. The forth chapter deals with the position of President G. W. Bush administration, and focuses on his view about the viable Palestinian State through the Road Map plan, while the fifth chapter views the position of President Obama in his first presidency term and his rejection to have the United Nations recognition of the Palestinian State and later on the rejection of voting in the General Assembly of the United Nations in the 29th of November 2012, the chapter also follows the position of President Obama administration during his second term in 2013.

The study presents at the end a future prospective along with a number of results and recommendations, concluded from the experience of 20 years of negotiations, the most important one is the importance of reviewing the Palestinian National strategy upon the new regional circumstances. The study also recommends approaching the negotiation process in another mechanism and way where its outcomes can be guaranteed, and highlights the importance of reorganizing the Palestinian discourse of the Palestinian

factions and parties where it preserves the Palestinian legacy and national principles.

Another recommendation of the study is to intensify the pressure on Israel through the international bodies and expose its breaches and violations against the Palestinians that destroy the hope and fundamentals of establishing the Palestinian state.

The study uses the descriptive analytical approach along with the historical approach.

الفهرس



منهجية الدراسة

المقدمة

شكّلت القضية الفلسطينية عبر تاريخها محور اهتمام للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في معظم الأزمات التي عصفت بالعالم في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن أهمها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ونجحت في إيجاد الصيغ التوافقية في كثير من الأحيان لتنهي الأزمة هنا أو هناك، إلا أنها انحازت إلى إسرائيل منذ الاعتراف بها في عام 1948.

ويمكن اختزال موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية بعمرها الذي يمتد لـ65 عاماً بين اجتماعين للجمعية العامة للأمم المتحدة الأول كان في 29 تشرين ثاني/نوفمبر 1947 وأصدرت فيه قرارها رقم 181 الذي تضمن التوصية بتقسيم فلسطين، والثاني في 29 تشرين ثاني/نوفمبر 2012 وهي الدورة التي تقدمت فيها بعثة فلسطين في الجمعية العامة للحصول على عضوية الدولة بصفة مراقب. تحت الضغط الأمريكي أسفر الاجتماع الأول عن قيام دولة إسرائيل من دون وجه حق، وفي الثاني صوتت الولايات المتحدة ضد منح فلسطين عضوية الدولة المراقب في الجمعية العامة، كما سبق ذلك في أيلول/سبتمبر 2011 إجهاض واعتراض على طلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة الدي تقدمت به جامعة الدول العربية للحصول على عضوية دولة فلسطين على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، حيث سعت إلى التأثير على الدول حتى لا يخرج من رحم الأمم المتحدة المولود الجديد والذي يحمل اسم دولة فلسطين كدولة كاملة العضوية بسبب التهديد والتلويح بمواجهة القرار بالفيتو الأمريكي المعهود والمعروف ضد طموحات وتطلعات الشعب الفلسطيني لاعتبارات ومصالح إسرائيل – حيث يتماهى ذلك مع موقف الولايات المتحدة – التي تعترض على إقامة الدولة الفلسطينية من المنظور الفلسطيني.

بين ذلك التاريخ وذاك، موقف أمريكي اختلف كلياً وتناقض مع معظم خطابات رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية الذين أكدوا على الحرية من الاضطهاد وحق تقرير المصير للشعوب والديمقراطية، حيث تغنت بذلك الإدارات الأمريكية المتعاقبة على الحكم من جمهوريين وديموقراطيين. ومع أن ذلك لم يكن يخرج سوى عن شعارات لتحقيق مصالحها السياسية حول

العالم والتي استخدمتها غالباً في مجابهتها للاتحاد السوفييتي الذي أيضاً لم يكن يحمل بشعارات أقل براقةً ولمعاناً منها مثل التخلص من استغلال الشعوب وتحريرها.

إن صناعة القرار في الولايات المتحدة تمر بقنوات علنية معروفة من الكونجرس إلى السلطة التنفيذية الممثلة بالرئاسة – البيت الأبيض – والخارجية الأمريكية، وكما هو معروف فإن الحياة السياسية في الولايات المتحدة تتأثر بمجموعة من العوامل أهمها جماعات الضغط والمصالح "اللوبي" التي لها أكبر الأثر في التأثير على صانع القرار والناخب الأمريكي لما تمتلكه تلك الجماعات من وسائل ضغط أبرزها سيطرتها على البنوك والشركات ووسائل الإعلام الرئيسية في الولايات المتحدة، وهي بذلك توجّه وتحرّك الرأي العام الأمريكي إلى ما تريد وتشاء. فلم يكن غريباً حجم التضليل الذي تمارسه تلك الجماعات على الشعب الأمريكي فيما يخص القضية الفلسطينية، وبحسب إحدى الحملات الأمريكية المؤيدة لإقامة الدولة الفلسطينية، أن التضليل وصل إلى درجة أن يقال: "إن الشعب الفلسطيني شعبٌ مخترع وفلسطينُ أرضٌ لم تكن مأهولةً بالسكان"، حيث وردت تلك العبارات والتصريحات – على سبيل المثال – على لسان نيوت غِنغريتش أحد مرشحي الحزب الجمهوري للرئاسة في 2012 وغير ذلك من التصريحات المعادية للفلسطينيين ولطموحاتهم المشروعة.

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من الاتفاقيات والحلول كوسيطٍ وراعٍ لعملية السلام والتسوية السلمية للصراع بين إسرائيل – دولة الاحتلال – ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني بعد اعترافها بها كممثل بعد اتفاقية أوسلوا 1993، حيث سطّرت تلك الاتفاقيات والتفاهمات ما يوصل في النهاية إلى إقامة الدولة الفلسطينية، مع أن ما كانت تطرحه الإدارة الأمريكية لم يكن ليخرج عن منظور الرضى الإسرائيلي على الإطلاق، ومع ذلك فهي لم تكن لتضع نفسها موضع المجبر لإسرائيل لتلتزم بالتزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني.

في عهد الرئيس بيل كلينتون (1993 – 2000) تمّ توقيع أبرز اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين وهو اتفاقية أوسلو 1993 كاتفاق مرحلي يفضي إلى تسوية قضايا الحل النهائي وتحقيق الطموح الفلسطيني المتمثل بقيام الدولة الفلسطينية في مايو 1999،، حيث يُعد الرئيس كلينتون أول رئيس للولايات المتحدة يتحدث عن حق إقامة الدولة الفلسطينية، ومع ذلك لم تر الدولة الفلسطينية

النور، وهذا بعد أن أوفت السلطة الوطنية الفلسطينية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية بكامل التزاماتها وتعهداتها، وصولاً إلى محادثات كامب ديفيد التي أدراها الرئيس الراحل ياسر عرفات بنجاح ولم يرضخ للضغوط الإسرائيلية والأمريكية التي هدفت إلى فرض رؤية للدولة الفلسطينية حسب المقاس والمواصفات الإسرائيلية.

أما في عهد الرئيس جورج دبليو بوش "الابن" (2001 – 2008)، فقد خطّ لنفسه اتجاهاً اختلف عن سابقه في إدارة المجتمع الدولي مستغلاً أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة ليدشن ما عرف بعد ذلك التاريخ وإلى الآن بثقافة الحرب على الإرهاب والتي غيّرت اتجاهات العالم وأوجدت القيود والتضييق على الكثير من الحريات، ورغم ذلك لم تغب القضية الفلسطينية عن دائرة الاهتمام الأمريكي، وتمثّل ذلك في خطة خارطة الطريق التي حاول فرضها على المجتمع الدولي أجمع ليتبنّاها، والتي تُتوج حسب رؤيته في العام 2008 بالدولة الفلسطينية – القابلة للحياة –، حيث تتوافق حدود الدولة الفلسطينية من المنظور الأمريكي مع رؤية إسرائيل والتي يصعب على الفلسطينيين سواء على المستوى الرسمي أم الشعبي القبول بها، وذلك لأنها تجرد الدولة الفلسطينية من كل مقومات الدولة المستقلة.

أما الرئيس الحالي باراك أوباما (2009 – حتى الآن)، فلم تكن مواقفه أكثر اعتدالاً من سابقيه، فبالرغم من وعوده بحق الفلسطينيين بالدولة القابلة للحياة في جامعة القاهرة – حزيران/يونيو 2009 –، وفي أنقرة العاصمة التركية عبر خطاباته التصالحية مع العالم الإسلامي، ورغم حديثه أن الدولة الفلسطينية هي بمثابة مصلحة استراتيجية أمريكية، فهو لم يكن – حتى الآن – أفضل حالاً من سابقيه، وهذا ما ظهر جلياً وواضحاً من موقفه المتماهي مع الموقف الإسرائيلي من طلب العضوية لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، والتهديد باستخدام حق الفيتو والاعتراض على الدولة الفلسطينية في مجلس الأمن (Mozgovaya, Haaretz, 2011)، ونضيف إلى ذلك خطاباته المتكررة في منظمة "آيباك" الصهيونية الأمريكية – إحدى أكبر جماعات الضغط والتأثير على صاحب القرار في الولايات المتحدة، حيث التأكيدات والتطمينات لإسرائيل بأنه الأوفى لمصالحها.

يرى كثيرون أن الولايات المتحدة ومن خلفها إسرائيل معنية بعدم الوصول إلى الحل النهائي حيث إن ذلك يعطي إسرائيل مزيداً من الوقت لالتهام المزيد من الأراضي الفلسطينية، وبناء الحقائق

على الأرض من تهويد للقدس، وبناء مزيد من الوحدات الاستيطانية والجدار، ولإرغام القيادة الفلسطينية على مزيد من التنازلات، كل ذلك ليدفعنا إلى القول بأن الولايات المتحدة انحازت بشكل لا يدع مجالاً للشك إلى الطرف الإسرائيلي، وهذا ليس تجنياً أو اتهاماً فسياسة الولايات المتحدة أوضح من أن يتم اتهامها، كما ستثبته هذه الدراسة المتواضعة في ثنايا سطورها وفقراتها.

أما قبل ذلك، فسنعّرج في الفصل الثاني على مواقف إدارات الولايات المتحدة الأمريكية ابتداءً من الرئيس هاري ترومان، والرئيس أيزنهاور، والرئيس كينيدي، والرئيس ريتشارد جونسون، والرئيس نيكسون، والرئيس فورد، والرئيس كارتر، والرئيس ريغان وانتهاءً بالرئيس جورج بوش "الأب"، حيث سيتم بيان أبرز محطات أولئك الرؤساء في تعاطيهم مع الصراع العربي "الفلسطيني" الإسرائيلي، والوقوف عند مواقفهم ونظرتهم للشعب الفلسطيني، وتطور الفكرة عندهم من قضية الفلسطينيين من قضية لاجئين إلى الاعتراف في إحدى الوثائق – وثيقة سوندرز – بأن القضية قضية شعب يسعى للاستقلال بكيان سياسي يجمع الشعب الفلسطيني، وقبل ذلك سيتم بيان النسق التاريخي وجذور بداية الصراع في عهد الرئيس ويلسون والرئيس وارن هاردنغ.

إضافة إلى ذلك، فسيتم – في الفصل الأول التمهيدي – بيان دوائر ومؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية فيما يخص القضية الفلسطينية، وسيتم تسليط الضوء على جماعات الضغط الموالية لإسرائيل ودورها في التأثير وتوجيه القرار السياسي الخارجي الأمريكي لصالح إسرائيل.

أهمية الدراسة

- تكمن أهمية الدراسة بشكل أساسي في أنها تتتبع الموقف الأمريكي الرسمي من قيام الدولة الفلسطينية، كما أن الدراسة تلقي الضوء على مدى جدية التزام الولايات المتحدة بإقامة الدولة الفلسطينية في إطار عملية التسوية الشاملة.

- توفر الدراسة عرضاً توثيقياً للاتفاقات والرؤى التي رعتها الولايات المتحدة الأمريكية لإحلال التسوية الشاملة في منطقة الشرق الأوسط التي تضمن إقامة الدولة الفلسطينية، والدراسة تمكّن القارئ من استنتاج مدى التعويل على الدور الأمريكي في إقامة الدولة الفلسطينية واستشراف مستقبل الموقف الأمريكي من الدول الفلسطينية.

- إن أهمية الدراسة – إضافة إلى ما ذكر سابقاً – تكمن في ندرة الدراسات العلمية حول الموضوع، وتأتي لسد النقص في الدراسات الأكاديمية، ورفد المكتبة العربية والباحثين بدراسة موثقة تبين الموقف الأمريكي من موضوع الدراسة، وخصوصاً تتبع الدراسة للموقف الأمريكي في عهد الرئيس باراك أوباما.

أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة إلى توضيح موقف إدارات الولايات المتحدة الأمريكية المتعاقبة من قيام الدولة الفلسطينية (كلينتون، بوش وأوباما).
- التعرف على آليات اتخاذ صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، ووسائل التأثير عليها.
- التعرف على جهود الولايات المتحدة الأمريكية في بلورة الرؤى للدولة الفلسطينية.
- تتبع التطور التاريخي للموقف الأمريكي منذ بداية الصراع 1948.

- تطور الموقف الأمريكي من قيام الدولة الفلسطينية، وذلك من خلال تعاقب الإدارات الأمريكية، من إدارة كلينتون، مروراً بإدارة بوش، وانتهاءً بإدارة الرئيس أوباما.
- تبيان مدى تطابق الموقف الأمريكي مع الموقف الإسرائيلي تجاه الدولة الفلسطينية.

تساؤلات الدراسة

على الرغم من المكانة الدولية الأولى التي تحظى بها الولايات المتحدة الأمريكية، وتعدد الاتفاقيات والرؤى الأمريكية التي أشارت إلى قيام الدولة الفلسطينية كشرط محوري وأساسي للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ومع ذلك لم تقم الولايات المتحدة بالدور المطلوب كوسيط يقف على مسافة متساوية من الطرفين، وستحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي متبوعاً بالتساؤلات الفرعية.

التساؤل الرئيسي

- **ما حقيقة مواقف الإدارات الأمريكية (كلينتون وبوش وأوباما) من قيام الدولة الفلسطينية؟ ولماذا لم تنفذ الإدارات الأمريكية وعودها بقيام الدولة الفلسطينية؟**

أما تساؤلات الدراسة الفرعية:

1. **ما هي آليات اتخاذ وصنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية وما وسائل التأثير عليه؟**
2. **ما الدور الذي تقوم به جماعات الضغط الموالية لإسرائيل في التأثير على القرار الأمريكي لصالح إسرائيل؟**

3. **ما هي أبرز مواقف الإدارات الأمريكية من القضية الفلسطينية في الفترة ما بين 1948 - 1993؟**
4. **ما هو موقف إدارة الرئيس بيل كلينتون من قيام الدولة الفلسطينية؟**
5. **ما هو موقف إدارة الرئيس جورج دبليو بوش من قيام الدولة الفلسطينية؟**
6. **ما هو موقف إدارة الرئيس باراك أوباما من قيام الدولة الفلسطينية؟**
7. **إلى أي مدى يمكن الاعتماد مستقبلاً على الدور الأمريكي في قيام الدولة الفلسطينية؟**

المنهج العلمي المتبع في الدراسة

تعتمد الدراسة منهج البحث الوصفي التحليلي، الذي يشمل قراءة المعطيات والبيانات وتحليلها لاستخلاص النتائج، كما ستستخدم الدراسة المنهج التاريخي لبيان الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية منذ عام 1948، وكذلك معرفة مواقف الإدارات الأمريكية من القضية الفلسطينية حتى عام 1992.

كما ستركّز الدراسة على تحليل النصوص الأساسية، سواء أكانت اتفاقيات أم تفاهمات رعتها الولايات المتحدة، أم ردوداً عليها.

حدود الدراسة

تغطي الدراسة أساساً الفترات الرئاسية الأمريكية منذ عام 1993 وتولي الرئيس بيل كلينتون الرئاسة مروراً بالرئيس جورج بوش الابن في عام 2001، وانتهاءً بالرئيس الحالي باراك أوباما إلى

الموقف الحالي للولايات المتحدة الرسمي من توجه الرئيس محمود عباس إلى الأمم المتحدة لطلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة في سبتمبر 2012. ولن تغفل الدراسة الرجوع إلى مواقف الإدارات الأمريكية السابقة لربط مواقف تلك الإدارات مع مواقف الإدارات الأمريكية المراد البحث فيها.

الدراسات سابقة

1. جون ميرشيمر وستيفن والت: "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة"، 2007.

يتناول الكتاب تأثير اللوبي الإسرائيلي على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك بيان قوة الضغط الحقيقة التي يتمتع بها اللوبي الإسرائيلي من التحكم في البنوك ووسائل الإعلام الرسمية، مما يجعل من الصعب على أي مسؤول أمريكي أن ينتقد إسرائيل أو حتى انتقاد الدعم غير العادي لإسرائيل.

يبين الكتاب أن الولايات المتحدة قد أوجدت لها الكثير من الأعداء بسبب ذلك الدعم لإسرائيل على حساب الفلسطينيين، كما يعرض الكتاب تدرج العلاقات التاريخية بين الولايات المتحدة وإسرائيل حيث كانت في فترة الخمسينيات والستينيات علاقات عادية تحصل إسرائيل على الدعم المشروط حيث إن مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط تطلبت ذلك، إلا أن ذلك تغير مع نهاية الستينيات بعد حرب 1967 وميول الكثير من الدول العربية إلى معسكر الاتحاد السوفييتي.

يبين هذا الكتاب وقوف اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة ضد طموح الشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه، حيث يضمن اللوبي عدم قيام الرؤساء الأمريكيين بالضغط على إسرائيل لتقديم أية تنازلات، إضافة إلى ذلك يبين الكتاب في فصلٍ آخر من فصوله كيف أن اللوبي كان له أكبر الأثر في ممارسة الضغط نحو شن الحرب على العراق، وكذلك دور اللوبي في الحرب على لبنان في 2006 حيث لم يقم أي مسؤول أمريكي بإدانة إسرائيل.

ويختتم الكتاب بالقول أن بقاء نفس السياسة للإدارة الأمريكية تضر بمصالح الولايات المتحدة وإسرائيل على حد سواء، وأنه يجب معاملة إسرائيل كدولة طبيعية وإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والتخلي عن خطة بوش – خارطة الطريق – وأن تستبدل بها خطةٌ أمريكية قائمة على السلام العادل بما يضمن انسحاب إسرائيل من معظم وغالبية الأراضي التي احتلت عام 1967.

ثم عرض المؤلفان لعدد من الطرق من شأنها إضعاف تأثير اللوبي على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

2. نصير عاروري، "أميركا الخصم والحكم"، دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967. 2007.

يعرض الكتاب مسار السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، يؤكد المؤلف أن الولايات المتحدة تحتكر وتتفرد بالمسألة الفلسطينية، وأنها كانت معنية بإعاقة عملية السلام، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية أجهضت كل المساعي الدولية للتسوية وحمت إسرائيل من المحاسبة الدولية.

ويعرض الكتاب مواقف الرؤساء الأمريكيين بدءاً من معارضة الرئيس نيكسون انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967، كما تؤكد ذلك قيادات إسرائيلية آنذاك، وكذلك مسعى الرئيس كارتر إلى محاولة التسوية الثنائية بين مصر وإسرائيل خارج نطاق الأمم المتحدة والابتعاد عن تحقيق السلام الشامل.

يرى المؤلف أن الولايات المتحدة سعت إلى تهميش القضية الفلسطينية، وأن الحوار الذي أدارته مع منظمة التحرير الفلسطينية قد كلّف الفلسطينيين ثمناً باهظاً حيث حرق ورقة الاعتراف بإسرائيل وورقة الانتفاضة، مروراً إلى الواقع الحالي حيث إهمال قضايا الوضع النهائي – الحدود، اللاجئين، والقدس والمستوطنات – من رؤية السياسة الأمريكية.

3. تانيا رينهارت "خارطة الطريق إلى لا مكان: فلسطين/ إسرائيل منذ 2003"، 2006.

يبحث الكتاب في حالة الحراك الوهمي فيما يخص الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث ترى المؤلفة أن خطة خارطة الطريق لم تأتِ بجديد لعملية السلام، وإنما كانت الخطة بمثابة غطاء دبلوماسي أمريكي لتقوم إسرائيل بإحكام قبضتها على المناطق المحتلة وتوسيع الاستيطان، وإن

إسرائيل استطاعت من خلالها أن تسوق نفسها أنها حامية للسلام وأنها نفذت التزامات خارطة الطريق في حين أن الفلسطينيين لم يفعلوا بالمقابل ما يجب عليهم، وتكشف أن خارطة الطريق مكّنت إسرائيل من تنفيذ مخططاتها الأحادية من حصار لغزة وتقطيع الضفة الغربية إلى كانتونات معزولة.

ارتكزت المؤلفة في تحليلها لخارطة الطريق على الصحافة الإسرائيلية لتستنتج أن خارطة الطريق لم تأت بشيء جديد لعملية السلام، وأن خارطة الطريق ليست إلا وسيلة لخدمة إسرائيل ومساعدتها في خطتها الهادفة إلى تجاهل الحق الفلسطيني، ولتخلص المؤلفة – أيضاً – إلى أن الإدارة الأمريكية ليست بريئةً في ذلك وهي شريكة لإسرائيل في توجهاتها.

4. هيربرت كيلمان، <u>حل الدولة ثنائية القومية/ حل الدولتين: الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني</u>، 2010.

استعرض الكاتب في دراسته معوقات فرص حل الدولتين بين الإسرائيليين والفلسطينيين على اعتبار أن منظور الدولة الفلسطينية من وجهة نظر بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي لا يتطابق بل ويبعد عن منظور الدولة الفلسطينية التي تتطلع القيادة الفلسطينية لتحقيقها، حيث يقدم الكاتب تفصيلاً لحدود الدولة وشكلها من وجهة النظر الإسرائيلية، وكذلك حدود وشكل الدولة التي يسعى إليها الفلسطينيون.

عرض الكاتب فكرة الدولة ثنائية القومية، التي يعترض على إقامتها الإسرائيليون أكثر من الفلسطينيين وتجد التأييد غالباً من الفلسطينيين في المنفى، ويرفض تلك الفكرة اليهود حيث إنَّ فيها تخلياً عن جوهر المشروع الصهيوني المتمثل بإقامة وطن لليهود بحسب الكاتب.

ثم عرض الكاتب الحل من وجهة نظره والذي يعتمد على المساومة التاريخية بين الإسرائيليين والفلسطينيين حيث يوصي بالعودة إلى حدود 1967 مع إجراء بعض التعديلات، أما القدس فتكون الأماكن اليهودية في القدس تحت السيادة الإسرائيلية والأماكن العربية في يد الفلسطينيين،

كما يتحدث عن إيجاد حل لقضية اللاجئين بحيث يعود عدد قليل من اللاجئين الفلسطينيين يعودون إلى إسرائيل، مع عرض التوطين والتعويض.

ويتحدث الكاتب عن دور القوى الخارجية للعب دور المشجع والوسيط مثل الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع الطرفين الإسرائيلي الفلسطيني بجدوى الحل التاريخي لإنهاء الصراع.

5. ميخائيل سليمان (محرر)، "فلسطين والسياسة الأمريكية: من ويلسون إلى كلينتون"، 1996.

الكتاب من تأليف مجموعة مؤلفين، وحرره السيد ميخائيل سليمان، يعرض الكتاب في بداية فصوله أدوات التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية لاسيما المتعلقة بالقضية الفلسطينية، حيث تصدر قرارات مؤيدة لإسرائيل بفعل وجود نظام ديمقراطي بها، ويوفر الكتاب معلومات عن مدى الانحياز لإسرائيل والأسباب المحتملة له.

يتعمق الكتاب بالدخول إلى خفايا الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل من زاوية عقدية إنجيلية ترتبط أساساً بضرورة وجود اليهود في فلسطين، أما العرب الفلسطينيين فلم يحظوا عند الأمريكي إلا بنظرة سلبية وغير مهمٌ وجودهم. يتتبع الكتاب تطور الموقف الأمريكي لصالح إسرائيل خصوصاً بعد ظهور اللوبي الصهيوني بشكل قوي حيث في عهد إدارة ترومان كان التركيز على إنعاش أوروبا الغربية اقتصادياً وإبعاد الاتحاد السوفييتي عنها، كل ذلك مع رغبتها – الولايات المتحدة – في وراثة الامتيازات البريطانية الاستعمارية السابقة.

يتتبع الكتاب مواقف الإدارات الأمريكية في عهد نيكسون وفورد، ويخلص إلى أن نيكسون لم يكن مديناً لأصوات اليهود الأمريكيين في نجاحه السياسي، وأراد أن يجد حلاً للمشكلة العربية الإسرائيلية، إلا أنه أخفق في حلها بسبب الضعف السياسي له على إثر فضيحة ووترغيت، وكذلك التعاطف القوي لهنري كيسنجر مستشاره للأمن القومي مع إسرائيل حيث تأثر نيكسون به بسبب ضعف الإلمام عنده بالجانب الفلسطيني. ثم يتتبع الكتاب إدارة كارتر وتعامله مع الفلسطينيين

حيث بدأت إدارته بإجراء اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية بشكل غير مباشر، إلا أن مستشاري الرئيس كارتر نجحوا في التأثير عليه لضمان عدم فرض تسوية لا ترغب بها إسرائيل.

أما في عهد ريغان وبوش، فقد كان الشاغل الأكبر والأول هو الاتحاد السوفييتي، وكان ينظر إلى إسرائيل باعتبارها دولة داعمة لأمريكا ضد الاتحاد السوفييتي، وبالتالي تجاهل القضية الفلسطينية إلى حدٍ ما، أما الرئيس بوش فقد أبقى نفس الاستراتيجية الأمريكية الرافضة حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

وينتهي الكتاب بإدارة بيل كلينتون حيث كانت المصالح الأمريكية في تلك الفترة تتطلب إيجاد تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي، ورغم ذلك تمَّ تعيين عناصر مؤيدة لإسرائيل في البيت الأبيض.

6. ليلى بارودي ومروان بحيري "السياسة الأميركية في الشرق الأوسط: نيكسون – فورد – كارتر – ريغان"، 1984.

يتضمن الكتاب تسع دراسات عن السياسة الخارجية الأميركية تجاه أزمة الشرق الأوسط في عهود الرؤساء الأميركيين الأربعة، نيكسون، وفورد، وكارتر، وريغان. وتعالج الدراسات الموضوعات التالية: "نزاع الشرق الأوسط في استراتيجية الولايات المتحدة 1970–1971"؛ "السياسة الأميركية على المحك"؛ "وثيقة سوندرز: القضية الفلسطينية في السياسة الأميركية"؛ "قوة إسرائيل في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة"؛ "سياسة الولايات المتحدة الخارجية في الشرق الأوسط"؛ "الولايات المتحدة وأمن طاقة إسرائيل"؛ " السياسة الأميركية في الشرق الأوسط: كيسنجر، كارتر والمستقبل"؛ " ظل فوق الرمال: الاستراتيجية والخداع في سياسة ريغان تجاه العرب"؛ " مستقبل العلاقات الإسرائيلية – الأميركية بعد حرب لبنان".

تعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت العشرات من الكتب والدراسات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، إضافة إلى متابعة العوامل المؤثرة على القرار السياسي الأمريكي ولا سيما المتعلق منه بالقضية الفلسطينية، حيث تتبعت تلك الكتب سياسات إدارات الولايات المتحدة المتعاقبة من القضية الفلسطينية مثل كتاب "السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: نيكسون فورد كارتر وريغان" (1984) وكتاب "فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون" (1996). كما تناولت كتبٌ أخرى دور وحجم اللوبي الإسرائيلي واليهودي في التأثير على القرار السياسي الأمريكي مثل كتاب "اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة" (2007).

وتأتي هذه الدراسة مكمّلاً لنمط الدراسات والكتب التي تناولت مواقف الإدارات الأمريكية السابقة (ويلسون إلى ريغان) من القضية الفلسطينية، فهي تتناول بالأساس متابعة لإدارات الرؤساء كلينتون وبوش وأوباما ومواقفهم من إقامة الدولة الفلسطينية بكثير من التحليل، من خلال بيان ماهية الدولة الفلسطينية التي أشارت إليها الولايات المتحدة. كما أن الدراسة تتابع موقف الإدارة الأمريكية الحالية – إدارة الرئيس أوباما – من إقامة الدولة الفلسطينية خصوصاً مع موقف الولايات المتحدة الرافض لطلب عضوية الدولة في الأمم المتحدة المتطابق مع الموقف الإسرائيلي، وستقدم نظرة استشرافية لموقف الإدارة الأمريكية في الفترة الرئاسية الثانية للرئيس أوباما بناءً على مواقفه في الفترة الرئاسية الأولى.

إن الدراسات السابقة لم تركّز على موضوع الدول الفلسطينية وموقف الإدارات الأمريكية منها، حيث ركّزت على العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين ولم تتناول بشكل مفصّل موضوع الدولة الفلسطينية.

1. الفصل الأول

دوائر السياسة الخارجية الأمريكية والعوامل المؤثرة في سياساتها تجاه القضية الفلسطينية

مقدمة:

يهدف هذا الفصل التمهيدي إلى التعرف على أركان صنع السياسة الخارجية الأمريكية، والتي تنحصر بين السلطة التنفيذية الممثلة بمؤسسة الرئاسة والدوائر ذات العلاقة المسؤولة أمام الرئيس مثل وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وأجهزة الاستخبارات التي تزود صانعي السياسة وأصحاب القرار بالمعلومات الدقيقة عن الدول. ويرتبط بعملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية السلطة التشريعية المتمثلة في الكونغرس الأمريكي بغرفتيه مجلس الشيوخ ومجلس النواب، حيث يمتلك الكونغرس ما يستطيع التأثير أو الحد من سلطات الرئاسة في مجال السياسة الخارجية سواء بالتأييد أم بالمعارضة، وخصوصاً دور لجنة الشؤون الخارجية للكونجرس.

أما الركن الأهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية فهو جماعات الضغط أو المصالح التي تتبع استراتيجيات وأساليب محددة من أجل التأثير على صناع السياسة الخارجية الأمريكية، وهنا يبرز دور جماعات الضغط الصهيونية والإسرائيلية والتي تعدّ أهم جماعات الضغط في الولايات والأكثر تأثيراً في القرار الأمريكي وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي بالتحديد، بحيث تضمن تلك الجماعات أن يتماهى الموقف الأمريكي مع الموقف الإسرائيلي من مجمل قضايا الشرق الأوسط.

1.1: المبحث الأول

دوائر صنع السياسة الخارجية الأمريكية

إن الدستور الأمريكي لم يرسم بالتحديد الأدوار التي تتعلق بكل مؤسسة من مؤسسات الدولة الأمريكية في عملية رسم الاستراتيجية، إذ أن الواقع العملي أثبت حقيقة مهمة، وهي أن دور كل مؤسسة، ولا سيما المؤسستين التنفيذية والتشريعية، قد يزيد أو ينقص بحسب عوامل التأثير والتأثر التي تصطبغ بها كل مرحلة زمنية، فأحياناً يزداد دور مؤسسة الرئاسة في رسم الاستراتيجية والسياسة الخارجية على حساب ما أعطى الدستور من صلاحيات للسلطات الأخرى، إذ إن ظروف المرحلة تتطلب اصطفاف الجميع خلف الرئيس ومؤسسة الرئاسة. (عواد، 2010، ص 312).

1.1.1: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

من خلال السياسة الخارجية للولايات المتحدة تتحدد الطرق التي تتفاعل بها الولايات المتحدة مع الأمم الأخرى بما يضمن تحقيق مصالحها الوطنية العليا واستراتيجياتها، وبحسب أجندة السياسة الخارجية الأمريكية المعلنة فإن أهداف الولايات المتحدة هي: (Wikipedia, Foreign policy of the United States)

- حماية الأمن القومي للدولة.
- تعزيز مبدأ الديمقراطية.
- تحقيق المصالح الاقتصادية والرفاهية للمواطن الأمريكي وللمجتمع الدولي عموماً.
- حماية أمن إسرائيل

بالإضافة إلى ذلك فقد طرأت إضافات إلى أهداف وغايات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث ظهرت تلك الأهداف مع تطور المجتمع الدولي، وظهور الكثير من المتغيرات الدولية التي تجعل

الولايات المتحدة أمام مسؤولياتها باعتبارها الدولة الأكثر تأثيراً في المجتمع الدولي، ومن هذه الأهداف: (Wikipedia, Foreign policy of the United States)

- الحد من انتشار تكنولوجيا السلاح النووي.
- تعزيز النشاط والتبادل التجاري الاقتصادي.
- حماية النشاط التجاري الأمريكي في الخارج.
- رعاية الاتفاقيات الدولية.
- محاربة الارهاب.

يعرّف وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر السياسة الخارجية الأمريكية بقوله: "إن السياسة الخارجية تبدأ حيث تنتهي السياسة الداخلية، ولا يصح هذا المفهوم إلا في فترات الاستقرار حيث يكون لدى الدول في هذه الفترات مفهوم وإدراك مشترك لقواعد اللعبة العالمية" (كيسنجر، 1973). وبأسلوب آخر فإن السياسة الخارجية هي التي تقوم بتنظيم وتأطير وإدارة العلاقات الدولية، وهي علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف. ولما كانت الارتباطات الخارجية مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية تستوجب قبول الدول المعنية بالتزامات محددة تجاه الغير، فإن السياسة الخارجية لا بد وأن تحظى بموافقة شعبية... لذلك يمكن القول بأن السياسة الخارجية هي وجه خاص من أوجه السياسة الداخلية، وأداة مميزة لتحقيق الأهداف القومية الأمريكية من خلال العمل على الساحة الدولية (ربيع، 1990).

وحول السياسة الخارجية الأمريكية تتحدث المؤرخة والمتتبعة للسياسات الأمريكية، في الشرق الأوسط جانيس تيري قائلة: "تنشأ السياسة الخارجية من تفاعل معقد بين عدد من الدوائر الحكومية تشمل الرئيس، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، والسي آي آيه (CIA)، والكونجرس، ومجلس الأمن القومي (NSC)، ومنذ الحرب العالمية الثانية انخفض مستوى تدخل الكونجرس بصورة عامة وارتفعت وتيرة تدخل الرئيس ومستشاريه المقربين ومجلس الأمن القومي بصفة

خاصة" (تيري، 2006). وهذا التفاعل المعقد الذي تتحدث عنه تيري يعبر عن ديناميكية متدفقة ومتغيرة باستمرار لهياكل النظام الأمريكي تبعاً للمؤثرات الدولية والإقليمية والقضايا التي تتعامل معها في إطار المصلحة القومية للولايات المتحدة.

وبشكل عام فإن السياسة الخارجية الأمريكية هي نتاج خبرة تراكمية امتدت على مدى أكثر من عقدين من الزمان ابتدأت بتعزيز النشاط التجاري الخارجي، وهي نتاج قرارات مستمرة وتنافس بين مؤسسات النظام المختلفة التي يجمعها هدف واحد هو تحقيق المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية، فالأدوات التي تشكل السياسة الخارجية الأمريكية وترسمها متعددة ومختلفة ومتغيرة وهي أشبه بالشبكة التي تكمل بعضها، كما أنها عملية يشترك في إخراجها جميع السلطات في النظام السياسي الأمريكي.

ورغم كثرة التعريفات التي تناولت مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية فإن تعريفنا للسياسة الخارجية الأمريكية هو **أنها الوسيلة التي من خلالها تتواصل الولايات المتحدة الأمريكية مع مكونات المجتمع الدولي سواء أكانت دولاً أم تجمعات إقليمية أم منظمات دولية أم أشخاصاً دوليين بما يحقق ويحمي المصالح الحيوية والاستراتيجية للولايات المتحدة وأفرادها، وتقوم بتنفيذ ذلك من خلال طاقم بشري دبلوماسي وسياسي يعمل على تحقيق سياسات وتوجيهات الولايات الأمريكية التي أقرها دستور الولايات الأمريكية.**

ومن الملاحظ أن السياسة الخارجية الأمريكية ليست ثابتة تجاه جميع الدول، بل تختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى تجاه الدولة نفسها حسب المتغيرات الدولية والإقليمية التي تشكل الواقع الدولي والنظام العالمي، بالإضافة إلى أن الدور الذي تلعبه سياسة هذه الدولة تجاه الولايات المتحدة وطبيعة نظامها القائم وأهميتها الاستراتيجية وتأثيرها على المصالح الأمريكية تؤثر بشكل فاعل في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدولة المعنية. ومما لاشك فيه أن الولايات تتبع أسلوباً متشدداً في تفاعلاتها تجاه الدول المناوئة لسياساتها في الشرق الأوسط عن الأسلوب المتبع تجاه حلفائها، ولكن يبقى الأمر ضمن إطار مرجعي واحد هو المصالح القومية والأهداف الأمنية والاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية. (القرم، 2007، ص 82)

1.1.2: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية

1.1.2.1: مؤسسة الرئاسة " الرئيس "

النظام الأمريكي نظام رئاسي فيدرالي يتمتع فيه الرئيس بصلاحيات عديدة، وذلك بموجب المادة الثانية من الدستور الأمريكي التي تفيد بأن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هو رئيس السلطة التنفيذية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ورأس الدولة الفيدرالية، كما يضطلع الرئيس بمهمة إدارة السياسة الخارجية للدولة، وتعيين السفراء وكبار موظفي الدولة وعقد المعاهدات، ويعاونه في مهمّاته الوزراء أو المستشارون والأجهزة المختلفة في الأبيض.

تعدّ العلاقات الخارجية أعظم أدوار الرئيس، وتتمثل هذه الصلاحية من خلال سلطته في إدارة العلاقات الخارجية وسلطة قيادة العمليات العسكرية، وسلطة إجراء المفاوضات وعقد المعاهدات. وإن لم يكن نص دستوري مباشر بخصوص مسؤولية الشؤون الخارجية، إلا أن الرئيس يتولى إدارة السياسة الخارجية، وما يتعلق بها من مهام وصلاحيات، بحسب المادة الثانية من الدستور الأمريكي والتي تنص على "أن الرئيس الأمريكي هو العنصر الوحيد للأمة في علاقاتها الخارجية..." (عواد، 2010، ص 110 – 111).

ينص دستور الدولة – الولايات المتحدة الأمريكية – على أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو القناة الرسمية الوحيدة للاتصال بالحكومات الأجنبية. وفي عام 1936، أكدت المحكمة الفيدرالية العليا الأمريكية ما نص عليه الدستور الأمريكي حيث قضت بأن للرئيس وحده سلطة تمثيل الحكومة الأمريكية في مجال العلاقات الدولية، فلا الكونغرس الأمريكي ولا أي جماعة أو إدارة أخرى يمكنها التفاوض مع الحكومات الأخرى باسم الحكومة الأمريكية. وأعطى الدستور الرئيس الذي ينتخب كل أربع سنوات، ويجوز له الترشيح وإشغال المنصب لدورتين متتاليتين الحق في تمثيل البلاد خارجياً وقيادة القوات المسلحة، وعقد الاتفاقيات الخارجية، وتعيين السفراء وأعضاء محكمة العدل العليا وشن الحروب.

ورغم أن الدستور، منح للرئيس الأمريكي مهمة السياسة الخارجية، فأنه قيدها بإعطاء الكونجرس سلطات رقابة في مجال الشؤون الخارجية والتي يمكنه بها أن يحدّ من نفوذ السلطة التنفيذية في

هذا المجال، فالفقرة الثانية من المادة الثانية في الدستور الأمريكي تنص على أن "الرئيس تكون له السلطة، بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، لعقد المعاهدات، شرط أن يوافق عليها ثلثا عدد أعضاء المجلس الحاضرين، كما أن له بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته أن يرشح سفراء ووزراء مفوضين آخرين وقناصل وقضاة للمحكمة العليا وسائر موظفي الولايات المتحدة الآخرين الذين لا نص على أحكام تعييناتهم والتي سيتم إحداثها بقانون". (القرم، 2007، ص 82 – 83)

وتبرز رقابة الكونجرس على السلطة التنفيذية بصورة واضحة إذا كانت الأغلبية المسيطرة عليه من غير الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس وإدارته، ولعل إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون مثال واضح على تقييد الرئاسة من قبل الكونجرس الذي سيطرت عليه منذ العام 1994 أغلبية جمهورية محافظة بقيادة نيوت غنغرتش الذي استطاع فرض أجندة داخلية وخارجية على البيت الأبيض.

وعند ذكر دور الرئيس في صنع السياسة الخارجية، فلا يعني أنه يقوم بنفسه بإعداد مشروع القرار وبلورة الأفكار، بل إنه كثيراً ما يلجأ للاستنارة والمشورة إلى جهاز استشاري ضخم يضم مستشارين ذوي خبرة ومعرفة في الشؤون الدولية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يقوم مستشارو الرئيس في الشؤون الدولية والخارجية بدور لا يقل عن دور وزير الخارجية إن لم يكن أكثر، فالمستشارون نظراً لاتصالهم شبه اليومي بالرئيس وتوفر المعلومات لديهم يكونون الأقرب إلى معرفة النظرة العامة للرئيس ولتوجهاته الخارجية، لذا تكون توصياتهم الأكثر قبولاً لرئيس الحكومة، وكثيراً ما يفضلها على اقتراحات وتوصيات رؤساء الإدارات الأخرى بمن فيهم وزير الخارجية.

ولابد من الإشارة إلى أن تجارب واختلاف شخصيات رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية قد أثر على محورية دور مؤسسة الرئاسة بالسياسة الخارجية والدولية، فقد سُجلت فترات زمنية يكون فيها الدور المحوري والمركزي للسياسة الخارجية بيد وزير الخارجية نظراً لقوته وحنكته في مقابل ضعف الخبرة الخارجية للرئيس، كما سُجلت حقب رئاسية يتحكم فيها الرئيس بزمام السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، كانت السياسة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في عهد الرئيس نيكسون مُوكلة لوزير الخارجية هنري كيسنجر، حيث ظهر خلاف آراء بين الرئيس والخارجية، وكان ذلك مرجعه قلة خبرة الرئيس بقضايا الشرق الأوسط مقارنة بخبرة

هنري كيسنجر الذي شغل ايضاً منصب مستشار للرئيس قبل أن يصبح وزيراً للخارجية. (عبد الجواد، مجلة السياسة الدولية، 1984)

إن معطيات الواقع الذاتي للولايات المتحدة أثبتت بدرجة كبيرة أنه منذ انتهاء الحرب الباردة ازداد دور مؤسسة الرئاسة بشكل واسع في عملية صنع الاستراتيجية والسياسة الخارجية الأمريكية – مع الفارق بين رئيس وآخر –؛ لأن معطيات الواقع الدولي وما صورته الولايات المتحدة على أنه تهديد لأمنها القومي ومصالحها العليا، أعطت الرئيس الحرية الواسعة في عملية رسم السياسة الخارجية الأمريكية؛ وذلك لتبقي الولايات المتحدة على هيمنتها العالمية، وحماية أمنها وفاهيتها. (عواد، 2010، ص 312).

1.1.2.2: وزارة الخارجية الأمريكية Department of State

يعد وزير الخارجية المستشار الأول للرئيس في ما يتعلق بأمور السياسة الخارجية، والمسؤول عن إجراء المفاوضات الدولية، والمتحدث باسم الحكومة، وممثل الإدارة لدى الكونغرس في ما يتعلق ببرامج المعونات للدول الأجنبية والمنظمات الدولية.

ووزارة الخارجية هي الجهة التنفيذية المختصة في الشؤون الخارجية للحكومة الفدرالية في الولايات المتحدة، وهي تساعد في تشكيل وتنفيذ ومراقبة السياسة الأمريكية في العالم، ووزير الخارجية هو المستشار الأكثر أهمية لدى الرئيس في مجال السياسة الخارجية. وتتحدد مهام وزارة الخارجية الأمريكية – كما جاء في كتاب "الحكم الأمريكي" الذي تصدره الوزارة – بما يلي: "تقوم وزار الخارجية بمراعاة المصالح الأمريكية في الخارج وتقديم التوصيات بشأن السياسات الواجب اعتمادها، أو الإجراءات الواجب اتخاذها في المستقبل، وتتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ السياسة القائمة، وتحافظ الوزارة على الاتصالات والعلاقات بين الولايات المتحدة والدول الأجنبية، وتقديم المشورة للرئيس بصدد الاعتراف بدول وحكومات أجنبية جديدة، والتفاوض بشأن معاهدات واتفاقات مع البلدان الأجنبية، وتمثيل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة وفي أكثر من 50 منظمة دولية أخرى، وتشرف على 129 سفارة و 126 بعثة أو قنصلية أمريكية في الخارج، وتمثل البلاد

أكثر من 800 مؤتمر دولي كل عام. (Wikipedia, United States Department of State)

ويرجع تاريخ ظهور وزارة الخارجية إلى تاريخ ظهور الولايات المتحدة ذاتها فهي واحدة من أول أربع وزارات تشكلت في الدولة الجديدة: وهي وزارات المالية والدفاع والعدل والخارجية، وبالتالي فإنها قد أخذت فرصتها كاملة في بناء جهازها وتقاليدها البيروقراطية، وقد كان بداية القوام الأساسي لنشاط وزارة الخارجية يعتمد على القناصل بغرض تسهيل النشاط الاقتصادي الأمريكي خارج الحدود، إلا أنه نظراً لأن عمليات النشاط الاقتصادي الأمريكي في العالم الخارجي بدأت تتوسع في العالم مع بدايات القرن العشرين، وأدى ذلك إلى عملية تطوير في البناء الدبلوماسي الأمريكي. (عبد الجواد، مجلة السياسة الدولية، 1984)

يتبع وزارة الخارجية عدة أجهزة متخصصة أهمها وكالة التنمية الدولية، التي تشرف على برنامج المعونات الاقتصادية للدول الأجنبية، ووكالات الاستعلامات الأمريكية وهي جهاز الدعاية الرئيسي للسياسة الأمريكية ومثلها وقيمها، ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح وهو الجهاز المسؤول بشكل أساسي عن مفاوضات الحد من الأسلحة النووية. (Encyclopedia Britanica, U.S. Department of State)

وقد اختلف دور الوزارة في تأثيرها في السياسة الخارجية طبقاً لمدى قوة شخصية الرئيس في الهيمنة على سياسة الوزارة أو قوة تأثير شخصية الوزير، فبالرغم من أن وزارة الخارجية هي الجهة الأكثر اختصاصاً في مجال السياسة الخارجية، ووزير الخارجية هو الشخص المخول بتشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية، فإنه تفاوتت أهمية وزير الخارجية والوزارة خلال الإدارات الأمريكية المتعاقبة تبعاً للعلاقة بين الرئيس والوزير.

حيث تمتع جيمس بيكر في عهد الرئيس جورج بوش الأب، وكونداليزا رايس في عهد الرئيس جورج بوش الابن – الولاية الثانية –، بعلاقات طيبة وصلاحيات من قبل رؤسائهم، وكذلك الحال مع مدلين أولبرايت في ولاية الرئيس كلينتون الثانية، وخلاف ذلك كان الأمر مع وران كريستوفر في عهد الرئيس بيل كلينتون – الولاية الأولى –، وكولن باول في عهد الولاية الأولى للرئيس بوش

الابن، حيث جرى في الغالب الاستعاضة عن أغلب أدوارهم بالاعتماد على مجموعات صغيرة من المستشارين (عواد، 2010، ص 131).

وفي هذا الصدد يقول وزير الخارجية الأسبق "جيمس بيكر" في مذكراته سياسة الدبلوماسية: " توليت وزارة الخارجية مفترضاً أن الرئيس يضع السياسة الخارجية لا السلك الدبلوماسي والقنصلي، وهذا هو السبب الذي حداني أن أقول بشكل قاطع في حديث نشرته "مجلة تايم" بعيد تعييني في المنصب: "إنني اهتم أن أكون الرئيس في وزارة الخارجية، ولست رجل الخارجية في البيت الأبيض". (بيكر، 2002). وذلك في إشارة إلى وزير الخارجية الأمريكي السابق جورج شولتز الذي عانى من تهميش لدور وزارة الخارجية في عهد الرئيس ريغان، واضطر إلى إيجاد مكتب له في البيت الأبيض ليبقى على تواصل مع الرئاسة.

وعموماً فإن دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية قد شهد الكثير من التغيرات، حيث تقدم دورها في فتراتٍ رئاسية وتراجع في فتراتٍ بفعل التهميش من الرئيس، كما أنه تم منح مجلس الأمن القومي دوراً هاماً في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن الوزارة يبقى لها الدور الأبرز والأهم في إدارة الشؤون الدولية والخارجية للبلاد.

1.1.2.3: مجلس الأمن القومي National Security Council

قد يكون من المفيد في دراسة دور وزارة الخارجية في صنع القرار الأمريكي في الشرق الأوسط إلقاء بعض الضوء على الدور الذى يقوم به مجلس الأمن القومي، وطبيعة العلاقة بينه وبين الخارجية باعتبار أنه أهم المؤسسات التي تنافس الخارجية الأمريكية في أداء وظيفتها.

نشأ مجلس الأمن القومي بمقتضى قانون الأمن القومي لسنة 1947 ليكون الهيئة التي تتولى تنسيق التعاون بين الإدارات والهيئات الحكومية المختلفة فيما يتعلق بالأمن القومي ودراسة مشاكله وتقديم النصح للرئيس في هذه المجالات في شكل خطط وسياسات ليتخذ قراراته بشأنه. (Encyclopedia Britanica, National Security Council **NSC**)

ويتكون المجلس حسب نظامه الأساسي من رئيس الدولة ونائب الرئيس ووزيري الخارجية والدفاع ومدير مكتب التعبئة المدنية والدفاعية، أما رئيس الأركان المشتركة ومدير المخابرات المركزية فهما مستشاران للمجلس، هذا فضلاً عن عدد من المستشارين يختارهم الرئيس مثل مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي ومستشاره للسياسة الخارجية الاقتصادية، ونائب وزير الخارجية ورئيس هيئة موظفي البيت الأبيض وسكرتير هيئة البيت الأبيض، وبصفة عامة فإن فاعلية المجلس تتحدد بالإطار الذى يرسمه الرئيس. (عبد الجواد، مجلة السياسة الدولية، 1984)

ويعتبر مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي المنسق بين الأجهزة المختصة، وهو على اتصال يومي بالرئيس ويوجز له الأمور الهامة، وكونه المصب الرئيسي للمعلومات فباستطاعته أن يكون ذا شأن مهم في التأثير على مجرى الأحداث؛ لذلك فإنه نظراً لهذه العلاقات بين الرئيس ومستشاره لشؤون الأمن القومي فإن وظيفة الأخيرة قد تطغى على وظيفة وزير الخارجية، والذين يعتقدون ذلك يعزون هذا الأمر إلى العلاقة المباشرة واليومية بين الرئيس ومستشاره. وفي عهدي الرئيس إيزنهاور والرئيس كيندي أخذ المجلس نفوذاً وأهمية كبيرة نظراً لخبرة مستشار الأمن القومي لكليهما، أما في عهد الرئيس جونسون فقد ضعف دور مجلس الأمن القومي إلى درجة كبيرة نظراً لافتقار مستشاره للأمن القومي للإمكانيات التنظيمية والإدارية. وقد أعاد هنري كيسنجر الدور الحيوي لمجلس الأمن القومي في عهد الرئيس نيكسون (عبد الجواد، مجلة السياسة الدولية، 1984). كما يسجل الدور الشهير الذي لعبته كونداليزا رايس كمستشاره للأمن القومي في فترة الرئيس جورج بوش الأولى 2001 – 2004، وكيف تصدرت السياسة الخارجية الأمريكية.

1.1.2.4: وزارة الدفاع Department of Defense

وزارة الدفاع أو البنتاغون هي الجهاز التنفيذي المسؤول عن جميع المسائل التي تتعلق بأمن البلاد العسكرية، وهي الوزارة التي تُشرف على عدد من الوكالات والهيئات الموكلة بمسائل الأمن القومي الأمريكي، وكذلك الهيئات التي تتبع لهيئة الأركان المشتركة، وتتخذ الوزارة من مبنى البنتاغون – أكبر مبنى مكاتب في العالم – مقراً لها، تأسست الوزارة في عام 1947 بعد دمج وزارتي الحرب والبحرية. (Encyclopedia Britanica, U.S. Department of Defense)

يعمل بها حوالي مليون موظف مدني في مجالاتها المختلفة مثل الأبحاث، وجمع ونقل المعلومات، ورسم الخرائط والأمن الدولي، بالإضافة إلى حوالي مليوني رجل وامرأة في الخدمة الفعلية التي تمثل القوة العسكرية للولايات المتحدة حيث يصل العدد الإجمالي لموظفي الوزارة إلى 3.2 مليون. (Wikipedia, United States Department of Defense)

تأتي قوة وزير الدفاع من رؤيته الخاصة لعمله وقدرته على استعمال الأدوات المتاحة له وعلى طبيعة الفترة التي تتعرض لها الولايات المتحدة، وشهدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة وزراء دفاع أقوياء أمثال روبرت ماكنمارا في عهد كنيدي وجونسون وكاسبر وينبيرجر في ظل حكم ريغان. وقد أثّر دونالد رامسفيلد – وزير الدفاع – في ظل إدارة الرئيس بوش الابن بشكل ملحوظ على سياسة الولايات المتحدة طوال الفترة التي خدم بها كوزير للدفاع. (القرم، 2007، ص 90)

تعد وزارة الدفاع الأمريكية الجهة المسؤولة عن بناء وإعداد القوات المسلحة وإدارة القواعد العسكرية المنتشرة في العالم، كذلك تقوم بجمع وتحليل المعلومات الخاصة بجيوش الدول الأخرى المعادية لها والصديقة، وتتبع لوزارة الدفاع الأمريكية ثلاثة مكوّنات رئيسية هي: قسم الجيش، وقسم البحرية، وقسم القوة الجوية، كما تضم عدة وكالات تابعة منها منظمة الدفاع الصاروخي الباليستي، ووكالة مشاريع البحوث المتقدمة للدفاع، ووكالة الاستخبارات العسكرية ووكالة الأمن القومي. (Wikipedia, United States Department of Defense)

1.1.2.5: وزارة الأمن الداخلي Department of Homeland Security

نشأت وزارة الأمن الداخلي في عهد الرئيس جورج بوش الابن بعد أحداث سبتمبر 2001 بهدف تحقيق الحماية للولايات المتحدة من أخطار الأعمال الإرهابية، وكذلك للتعامل مع الكوارث الطبيعية أيضاً، وبذلك تكون المهمة الرئيسة للوزارة هو تحصين الأمن الداخلي للمواطنين والبلاد.

أعلن الرئيس بوش الابن في خطابه أمام الكونجرس عن تعيين توم ريدج – محافظ ولاية بنسلفانيا في ذلك الحين – في منصب جديد أطلق عليه منصب مساعد الرئيس لشؤون مكتب الأمن الداخلي، وفي العام 2003 وافق الكونجرس على اقتراح الرئيس بتكوين وزارة مستقلة لتولي شؤون

الأمن الداخلي، وبالفعل تولى ريدج كوزير الأمن الداخلي في يناير 2003 بعد بضعة أشهر من مرور التشريع، لتكون أول وزارة جديدة يتم إنشاؤها منذ عام 1989. وعدد موظفي الوزارة يتجاوز 200.000 موظف، وتعتبر الوزارة ثالث أكبر الوزارات الفيدرالية الأمريكية بعد وزارة الدفاع ووزارة شؤون قدامى المحاربين. (Encyclopedia Britanica, United States Department of Homeland Security)

أما أبرز مهام وزارة الأمن الداخلي فهي تتركز في الإشراف على مهام الدفاع والتجهيزات الأمنية والحيلولة دون وقوع هجمات إرهابية. وقد تم إلحاق العديد من الهيئات الحكومية بالوزارة مثل أمن الحدود والمواصلات والجمارك، كما شملت أيضاً الاستعداد للكوارث الطبيعية والإرهابية، والإشراف على التجهيزات الوقائية ضد الهجمات الكيميائية والبيولوجية أو النووية، بالإضافة إلى استقبال التقارير من هيئات الاستخبارات، والتحريات للتعرف على أي أخطار قد تهدد الولايات المتحدة ومصالحها في أنحاء العالم، وتقديم التحذيرات العامة في حالة اتضاح وجود مثل هذه الأخطار (سلام، تقرير واشنطن، 2005).

وترتبط هذه الوزارة بإسرائيل علاقات تعاون وثيقة في مجال مكافحة الإرهاب، ويحرص القادة الإسرائيليون على التواصل مع هذه الوزارة وإمدادها بالمعلومات، حيث أكدت وزيرة الأمن الداخلي جانيت نابوليتانو في زيارة لها إلى إسرائيل أن الشراكة مع إسرائيل قوية ومستدامة، وأكدت أن التعاون المستمر بين الولايات المتحدة وإسرائيل ضروري وهام من أجل ضمان وحماية أمننا المشترك في مواجهة التهديدات الجديدة والمستحدثة (خبر، شينخوا، 1-2011).

1.1.2.6: وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)

على الرغم من تعدد أجهزة الاستخبارات الفيدرالية، فإن وكالة الاستخبارات المركزية تعدُّ المصدر الأساسي للمعلومات بالنسبة للسلطة التنفيذية فهي الوحيدة المستقلة عن الوزارات الأمريكية، وتتلخص أبرز مهامها في: جمع المعلومات اللازمة التي تكشف خطط ونوايا وقدرات الخصوم وتقديمها للرئيس لتشكل القاعدة الرئيسية في اتخاذ القرار، وتحليل ودراسة المعلومات وتقديمها

للرئيس وصانعي القرار والتي من شأنها توفير الرؤية لهم وتحذيرهم من خطورة قضايا معينة، بالإضافة إلى القيام بعمليات عسكرية سرية بتوجيهات من الرئيس نفسه لإحراز أهداف سياسية للولايات المتحدة. (القرم، 2007، ص 93)

تصاعد دور أجهزة الاستخبارات منذ التسعينيات وبدأ يتجاوز نطاقه التقليدي فبعد أن كانت أحد اللاعبين المؤثرين في السياسة الأمريكية من خلف الكواليس، أصبح لها دور معلن ومباشر في صنع السياسة وإدارة الصراع. كما ظهرت الوكالة واضحةً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال إرسال مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) الجنرال جورج تينت إلى المنطقة للمساعدة في وقف إطلاق النار وإعداد رؤية أمنية حول تدهور الأوضاع الأمنية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى.

1.1.2.7: السلطة التشريعية: الكونغرس

الكونغرس الأمريكي هو المؤسسة الدستورية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية ويعتبر الهيئة التشريعية في النظام السياسي، ويتألف من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويعتبر مجلس الشيوخ بمثابة المجلس الأعلى والذي يتألف من 100 سيناتور – اثنان من كل ولاية –، أما مجلس النواب فهو بمثابة مجلس الشعب، ويتألف من 435 نائب موزعين على الولايات حسب عدد السكان في كل ولاية. (ويكيبيديا، الكونغرس الأمريكي)

وقد أعطى الدستور للكونغرس صلاحيات في مجال السياسة الخارجية، وإن كانت محدودة قياساً بدور السلطة التنفيذية في هذا المجال، فالكونغرس لا يملك حق المبادرة في صنع السياسة الخارجية، بل له دور عبر سلطة التشريع في الموافقة أو الرفض لهذه السياسة، وتبرز صلاحية الكونغرس في الأوقات التي تزيد فيها حدة قضية ما في الشؤون الخارجية لتصل إلى مرحلة الأزمة، ومنذ العام 1994 سيطرت على الكونغرس أغلبية جمهورية قيّدت من سلطات الرئيس الديمقراطي كلينتون، وكانت فيما بعد داعمة لقرارات الإدارة الجمهورية لبوش الابن ولنجاح حملته

الرئاسية الثانية في 2004، وبقي هذا الوضع حتى نوفمبر 2006 حيث استولى الديمقراطيون على أغلبية المقاعد في المجلسين ليعود التوازن مرة أخرى للحياة السياسية الأمريكية. (القرم، 2007، ص 94)

وفي عام 1973 وبعد فضيحة "ووتر غيت" التي هزت أركان البيت البيض وأدت إلى استقالة الرئيس الأمريكي نيكسون، مما أدى إلى ضعف موقع الرئيس وصورته في أعين الأمريكيين، واعتبر الكونغرس هذه الفرصة السانحة له لإجراء تعديل على الدستور بما يتعلق بإعلان الحرب، و أصبح قرار إعلان الحرب وفقاً لهذا التعديل من صلاحية الكونغرس الأمريكي، وذلك بهدف تقييد الرئيس الأمريكي في هذا المجال، إلا أن الرئيس بإمكانه أن يدخل الحرب 60 يوما من دون الرجوع إلى الكونغرس. (أبو عمشة، مقال، وكالة معاً، 2013)

يقوم الكونغرس بأعماله من خلال تقسيمه إلى لجان مختصة في المجالات المختلفة، ويبلغ عدد هذه اللجان في مجلس النواب 25 لجنة وفي مجلس الشيوخ 25 لجنة، إما رئيسية أو فرعية مهمتها دراسة ومناقشة وإقرار الميزانيات الخاصة بأجهزة السلطة التنفيذية كما أن هناك لجان مشتركة بين المجلسين. (Wikipedia, Structure of the U.S. Congress)

يلعب الكونغرس دوراً حاسماً في تسيير البلاد وسياستها الخارجية ولا سيما عبر لجنتي الشؤون الخارجية في مجلسي الكونغرس، وفي موضوع صلاحيته في رسم السياسة الخارجية، فهو مطالب بالتصويت بنسبة الثلثين على جميع الاتفاقيات التي تبرمها حكومة الولايات المتحدة في الخارج، كما أن له دوراً رئيسياً في اعتماد وتسمية السفراء.

وقد وثّقت إسرائيل علاقاتها بأعضاء الكونجرس وحرصت على أن يكون أعضاؤه على انسجام مع مواقف إسرائيل وداعمين لها في توجهاتها، فالكونغرس هو الذي أعلن أن منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة إرهابية عام 1987، وكثيراً ما هدد أعضاء الكونغرس بقطع المساعدات المالية عن السلطة في عهد الرئيس كلينتون إضافة إلى تأييدهم لزيارة شارون إلى المسجد الأقصى الأمر الذي تسبب في اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، كما أن الكونغرس أظهر عداءً للحقوق الفلسطينية وتفهماً للموقف الإسرائيلي، فقد مرر عدد من المشاريع التي طالبت إدارة الرئيس بوش بوقف تلك المساعدات بسبب عدم قيام السلطة بما عليها من التزامات مثل وقف

التحريض ضد إسرائيل وتفكيك المنظمات المسلحة على حد زعمه، ومع أن الرئيس كان له صلاحية تأجيل أو تعليق تلك القرارات تحت ما يسمى خدمةً للمصلحة الوطنية الأمريكية، إلا أن الكونغرس واصل حربه ضد الفلسطينيين.

كما أبقى الكونغرس على نفس التزامه وموقفه من القدس بأنها العاصمة الأبدية غير القابلة للتقسيم عاصمة لإسرائيل، والتزامه بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، كما ذهب الكونغرس بعيداً إلى منع أي دعم للقنصلية العامة الأمريكية في القدس طالما أن السفير الأمريكي في إسرائيل ليس له سلطة عليها. إلا أن الرئيس – كما في السابق – كان يعلّق تطبيق تلك القرارات على اعتبار أن من صلاحيته قيادة العلاقات الخارجية الأمريكية والمصلحة الوطنية الأمريكية. (Mark, 2005, PP 6-7)

1.2: المبحث الثاني

جماعات الضغط الإسرائيلية وأثرها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

استطاعت جماعات الضغط والمصالح أن تنفذ إلى النظام الأمريكي بحكم تركيبته القائمة على تكوين الأمة الأمريكية من عدة قوميات وأعراق مختلفة، تختلف مصالحها وأهدافها عن بعض، حيث برزت نتيجة لذلك جماعات الضغط والمصالح لتحقق أهدافها والتأثير على صناع السياسة لضمان بقاء مصالحهم، ومن أشهر الجماعات العاملة المؤثرة والموجهة للسياسة والرأي العام في الولايات المتحدة هما جماعات الضغط اليهودية أو الصهيونية المرتبطة بهدف واحد وهو ضمان بقاء مصالح إسرائيل على سلم أولويات الولايات الأمريكية.

وهناك من يطلق على هذه الجماعات اسم جماعات الضغط، وهناك من يسميها جماعات المصالح، لقد كانت تعرف قديماً باسم جماعات الضغط، ولكن تسميتها باسم جماعات المصالح هي تسمية حديثة. ويوجد اختلاف بين جماعات الضغط وجماعات المصالح من حيث الوظيفة التي تؤديها كل منهما على الرغم من عدم اختلافهم من حيث البنية والهيكلية، فجماعات الضغط هي الجماعات التي تحاول التأثير على قرارات الحكومة وسياستها دون أن تقدم أية خدمات لأعضائها، أما جماعات المصالح فهي بالإضافة إلى تأثيرها على الحكومة وسياستها تقوم بتأدية بعض الخدمات لأعضائها، وتقوم كذلك بتنظيم أنشطة الجماعة نفسها. (أبو سعدة "أ"، 2009، ص 141 - 142)

هذه الجماعات تعتبر منظمات غير حكومية تتكون من الأفراد تجمعهم أهداف محددة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ويحاولون التأثير على صنع السياسة العامة لتحقيق أهدافهم ومصالحهم مستخدمين الوسائل المختلفة في سبيل ذلك. وبصفة عامة تنقسم جماعات أو قوى الضغط إلى فئتين متباينتين تختلفان من حيث الوظيفة وتشتركان في الهدف: الفئة الأولى هي جماعات أو (Lobbies) وهي تقوم بالعمل الدؤوب مستخدمة كل الوسائل لإقناع صانع القرار السياسي أو

المشرع بصحة آرائها وهؤلاء يمارسون نشاطهم داخل الكونغرس، والفئة الثانية هي ما يسمى بلجان العمل السياسي (Political Action Committees “PACs”) وتقوم هذه الفئة بجمع المال من أجل دعم المرشحين الموالين لهم في الحملات الانتخابية. (صالح، 2012، مجلة الحوار المتمدن)

1.2.1: استراتيجيات ووسائل عمل جماعات الضغط في تحقيق أهدافها

تعتمد جماعات المصالح على العديد من الوسائل والأدوات التي تمكنها من الوصول إلى أهدافها، وقد تختلف هذه الوسائل باختلاف النظام السياسي، فمن المعروف أن النظام السياسي الرئاسي – مثل النظام الأمريكي – معروف بالفصل الشديد بين السلطات الثلاث، ويعطي فرصة أكبر لتواجد هذه الجماعات وتأثيرها على القرارات السياسية الحكومية. (أبو سعدة "أ"، 2009، ص 145)

أما أهم الاستراتيجيات الوسائل التي تتبعها تلك الجماعات للضغط والتأثير على صانع القرار أو المشرع الأمريكي:

- التعبئة، فتقوم هذه الجماعات بتعبئة أعضائها وترسيخ قناعتهم بأهداف الجماعة وتعبئة الرأي العام والتأثير عليه من خلال وسائل الإعلام، فجماعات المصالح بحاجة إلى التأييد الشعبي للتأثير على قرارات وسياسات الحكومة، وتلجأ تلك الجماعات إلى تمويل الإعلانات في الصحف وشبكات التلفزيون للتأثير على الرأي العام، حيث أثبتت الدراسات أن مكونات واتجاهات الرأي العام تتأثر بشكل واضح بالإعلانات والمعلومات التي تبث في وسائل الإعلام. (أبو سعدة "أ"، 2009، ص 145 - 146)
- التأثير المباشر (على مستوى صاحب القرار): ويكون عبر الاتصال المباشر بصانعي السياسة في البيت الأبيض والكونغرس. وتكمن أدوات هذا الأسلوب في المقابلة الشخصية مع المسؤولين، ورفع الدعاوي القضائية، وإرسال الرسائل والخطابات. (Janda, Berry and Goldman, 1992)
- حملات المعلومات: وذلك عبر توفير المعلومات والأبحاث والدراسات للمشرع حول قضية ما والعمل على ضمان التواصل معه باستمرار، وينطوي تحت هذه الاستراتيجية أيضاً حملات العلاقات العامة والإعلام واستطلاعات الرأي التي تنفذها جماعات الضغط من

أجل الضغط في اتجاه إقرار سياسات تصب في مصلحتها. (Janda, Berry and Goldman, 1992)

- التجنيد وبناء التحالفات: تلجأ جماعات المصالح إلى تجنيد الأحزاب السياسية لتتبنى أفكارها وآراءها، ولذلك تلجأ هذه الجماعات إلى تزويد الأحزاب السياسية بالدعم المالي والسياسي (أبو سعدة "أ"، 2009، ص 145 – 146)، وفي الحالة الأمريكية تقوم تلك الجماعات بدعم أحد المرشحين على حساب الآخر وتقدم له الدعم المادي والمعنوي الذي يكفل نجاحه.

استغلت جماعات الضغط اليهودية تركيبة النظام السياسي الأمريكي وتمكنت من استخدام هذه الوسائل والاستراتيجيات بشكل منظم للغاية، واستطاعوا الاستفادة من تنظيم أنفسهم ومن تحقيق أهدافهم، كما اتبعت جماعات الضغط الموالية لإسرائيل سياسة الإمساك بالعصا من النصف وعدم الانحياز إلى حزب دون آخر، والحصول على دعم وود جميع الجماعات الأمريكية. (نصيف، 1989)

واللوبي اليهودي هو: قوة متعددة القوى تضم "دولة إسرائيل" وجماعات اليهود الأمريكيين وحلفائهم في الحكومة ومجموعات ذات اهتمامات خاصة موالية للصهيونية من شأنهما أن توفر دعماً أمريكياً مالياً لإسرائيل غير خاضع لأي مناقشة أو اعتراض ودعماً أمريكياً موالياً لها في المنظمات الدولية ولاسيما في الأمم المتحدة وسياسات موالية لها في الشرق الأوسط وبالسياسات المعادية للعرب. ويبرز اللوبي اليهودي كإحدى أقوى الجماعات الضاغطة المؤثرة على السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط فقد استغل أدواته للضغط على الإدارة الأمريكية في تشكيل سياستها في الشرق الأوسط وقد أثار شدة تأثير اللوبي اليهودي بعض الأصوات الأمريكية التي بدأت تجادل حول مدى الفائدة التي تجنيها السياسة الأمريكية من رضوخها للضغوطات الصهيونية. (القرم، 2007، ص 98)

وقد كان لـ اللوبي الصهيوني الذي اكتمل تكوينه وتنظيمه في أواخر السبعينيات من القرن الماضي الدور الأكبر في التدخل بالسياسة الخارجية. وقد ساعده في ذلك زجه أو كسبه للعديد من موظفي

الخارجية والدفاع عالي المستوى، وحيازته لنسخ من القرارات والتوجهات التي تصدرها هاتان الوزارتان.

1.2.2: جماعات الضغط ودورها في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية

إن الجماعات والأفراد التي تشكل اللوبي أو جماعة الضغط تنتهج استراتيجيتين عريضتين لضمان ثبات الدعم الأمريكي لإسرائيل، **الأولى** بأنهم يمارسون دوراً وتأثيراً واضحاً على عملية صنع السياسة في واشنطن، **والثانية** بأن جماعات الضغط تمتد يدها لضمان الخطاب العام الأمريكي تجاه إسرائيل هو كما تريد إسرائيل. (Mearsheimer and Walt 2011, P. 151)

كما يوجد أعضاء في مجلس الشيوخ Senate من اليهود الذين يعملون لجعل السياسة الخارجية الأمريكية داعمة لإسرائيل وفي مصلحتها، حيث هناك الكثير من المشرعين – مثل السيناتور جوزيف ليبرمان، السيناتور شارلز شُمر، وجيرولد نادلر، هنري واكسمان وروبرت ويكسلر – الذين يدافعون بحماسة عن إسرائيل، ويقول أحدهم السيد هنري واكسمان بعد انتخابات 2006، بأن جميع رؤساء اللجان المنبثقة عن الكونغرس من المدافعين عن إسرائيل، مثل توم لانتوس رئيس أكبر لجنة فرعية للشؤون الخارجية والذي أكد في تصريحات له دفاعه وتكريسه لعمله من أجل إسرائيل. (Mearsheimer and Walt 2011, P. 153)

كما تتجاوز جماعات الضغط الإسرائيلية في ضمان أن تكون السياسة الخارجية الأمريكية في صالح إسرائيل، فهي تتجاوز أبعد من الاعتماد على أعضاء الكونغرس، بل تحرص على أن يكون الموظفون في الكونغرس في صميم اهتمام جماعات الضغط الإسرائيلية حتى تكون خياراتهم التي يقدمونها لرؤسائهم في الكونغرس كلها في صالح إسرائيل. يعلّق موريس آمايتي Morris Amity – رئيس سابق لـAIPAC– "أن هناك الكثير من الموظفين من مختلف المستويات في الكونغرس من اليهود الذين يودّون خدمة إسرائيل ويعملون على إثبات يهوديتهم، وهؤلاء في مواقع يستطيعون التأثير على رؤسائهم من أعضاء الكونغرس، كما تذهب جماعات الضغط إلى أبعد من ذلك

عندما يساعدون ويقترحون على الموظفين صياغة التشريعات ". (Mearsheimer and Walt 2011, P. 153)

وتعتبر منظمة آيباك "AIPAC" – لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية – American – Israeli Public Affairs Committee –، إحدى أهم جماعات الضغط الإسرائيلية في الولايات المتحدة، وتعتبر أحد أهم الجماعات التي تقوم بدور تأثيري واضح على جميع دوائر صنع السياسة الخارجية الأمريكية، حيث وصف الرئيس الأمريكي السابق كلينتون منظمة آيباك بأنها "فعّالة بشكل مذهل وأفضل من أي جماعة ضغط تعمل في هذه المدينة". كما يحرص مرشحو الرئاسة الأمريكية على إلقاء الخطابات المؤيدة لإسرائيل أمامها. تساعد منظمة آيباك المرشحين السياسيين بالوصول إلى مصادر التمويل لحملاتهم الانتخابية، كما تجتمع آيباك بجميع المرشحين قبل الانتخابات، وتقدم وتشرح لهم تعقيدات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وقضايا الشرق الأوسط. وقد حصلت جريدة "واشنطن بوست" عام 1988 على وثيقة من ملفات منظمة آيباك تظهر فيها بأن نائب رئيس آيباك كان يساعد جمع الأموال للعدد من المرشحين في انتخابات 1986. وتأكيداً لذلك، يقول أحد الدبلوماسيين السابقين **دافيد نيوسم** والذي عمل مساعد وزير الخارجية في إدارة نيكسون ونائب وزير الخارجية في عهد كارتر، أجاب عندما سأل أحد أعضاء الكونغرس عن قوة آيباك في التشريعات، أجاب عضو الكونغرس بأنها "قوة المال". وفي انتخابات التجديد عام 2006، دعمت جماعات الضغط السيناتور جوزيف ليبرمان بمبلغ قُدّر بحوالي 145 ألف دولار دون أن تدعم منافسه الديمقراطي **نيد لامونت**. (Mearsheimer and Walt 2011, P. 162)

إن الرسالة الرئيسية التي تمكنت آيباك من إيصالها إلى المرشحين بشكل عام هي "أنه من يتجاوز منظمة آيباك فهو يلعب في النار". وهي إشارة إلى أن من لا يكون مناصراً لإسرائيل فلن يكتب له النجاح في الانتخابات. وتقوم آيباك بالكثير من النشاطات التي تضمن الولاء المطلق لإسرائيل فهي تنظم عشرات الرحلات لأعضاء الكونغرس والموظفين إلى إسرائيل.

ومن خلال الكونغرس والسيطرة على الفاعلين فيه، يمكن السيطرة على الرئيس ووزرائه، وذلك من خلال توجيه الرسائل التي تحمل تواقيع أعضاء الكونغرس من أجل تنفيذ ما هو في صالح إسرائيل أو إلغاء ما هو ضدها، مثلما حدث للرئيس بوش في إبريل 2002 عندما سعى للضغط على

إسرائيل لإنهاء عملية عسكرية واجتياح للأراضي الفلسطينية، بذلك تضمن إسرائيل حصولها على المعونات السخية من الإدارة الأمريكية، وتضمن عدم وصول أي عضو كونغرس قد يقول كلمة ينتقد فيها إسرائيل.

وفيما يخص تأثير جماعات الضغط على الرؤساء والمرشحين للرئاسة، فبالرغم من قلة نسبة اليهود – أقل من 3% – فإن اليهود الأمريكان يقومون بحملات دعم ضخمة لمرشحي الحزب الديمقراطي والجمهوري. وعن حجم الحملات وجمع التبرعات لصالح مرشحي الرئاسة، يقول مستشار للرئيس كارتر ورئيس سابق للبيت الأبيض، "أينما تجدوا حملة جمع تبرعات في البلاد فسوف تجد أن ورائها يهوداً أمريكان يشرفون عليها (Mearsheimer and Walt 2011, PP. 165 - 166)

وفي إدارة الرئيس كلينتون، فقد عيّن كلينتون شخصين مسؤولين عن السياسة في الشرق الأوسط وهما من اليهود، مارتن إنديك المدير السابق لـ آيباك ومؤسس لمعهد واشنطن الموالي لإسرائيل، وكذلك دينيس روس الذين كانوا من أكثر المقربين للرئيس كلينتون ومستشارين له في فترة مفاوضات كامب ديفيد في يوليو 2000. وبالرغم من انتقادهم الشديد في فترة لاحقة من إسرائيل لأنهم دعموا إقامة دولة فلسطينية واتهامهم بخيانة إسرائيل، فإنهم دافعوا عن ذلك بأن الدولة الفلسطينية هي وفق المنظور والحدود المقبولة إسرائيلياً (Mearsheimer and Walt 2011, P. 166). كما تم تعيينه مجدداً – مارتن إنديك – من قبل وزير الخارجية الحالي جون كيري كمبعوث لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وذلك بعد الإعلان عن عودة مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. (CNN العربية، 2013).

1.2.3: توجيه اللوبي اليهودي للإعلام الأمريكي

تعدّ وسائل الإعلام إحدى الأدوات المهمة التي يستخدمها اللوبي اليهودي "" في كسب الدعم لإسرائيل، وترسيخ الصورة المشوّهة عن الوطن العربي والفلسطينيين. وأن أحد أكبر مشكلات الإعلام الأمريكي فيما يتعلق بالشؤون الخارجية تكمن في السيطرة شبه الأحادية للوبي اليهودي

على مختلف وسائل الإعلام الأمريكية، التي تسعى دائماً إلى قلب الحقائق وإخفائها بصورة شبه كاملة، بحيث أصبح الضحية هو الجلاد. كما أن وصول الرسالة الإعلامية نفسها من خلال عدد من الوسائل الإعلامية المختلفة، ومن خلال شخصيات ومؤسسات تظهر في الواقع وكأنه لا يوجد بينها أي رابط، يعطي المواطن متلقي وسائل الإعلام إحساساً زائفاً بصدق الرسالة الإعلامية، فتكرار الرسالة والتغطية الإعلامية في عدد كبير من وسائل الإعلام المختلفة يضفي عليها طابع الموضوعية والمصداقية والحيادية. (أبو سعدة "ب"، 2009، ص 85)

يقوم اللوبي الصهيوني من خلال وسائل الإعلام ببث دعايات ومعلومات تخدم الجانب الإسرائيلي على حساب الجانب الفلسطيني، فعلى سبيل المثال، يقوم اللوبي اليهودي باستئجار صفحات كاملة في الصحف الأمريكية اليومية مثل جريدة New York Times و Washington Post من أجل بث دعاية كاذبة تلحق الضرر بالفلسطينيين، ففي مارس 1996 بعد حملة التفجيرات ضد إسرائيل ادعى اللوبي اليهودي بأن عدد اليهود الذين قتلوا في إسرائيل منذ توقيع اتفاقية أوسلو في سبتمبر 1993 حتى مارس 1996 أكثر بكثير من عدد اليهود الذين قتلوا فترة الانتفاضة، كإشارة واضحة إلى التأثير على الرأي العام الأمريكي بأن عملية السلام القائمة لا تخدم إسرائيل وإنما تؤدي إلى مزيد من العنف، ولا تذكر هذه الإعلانات على سبيل المثال ما يقوم به بعض اليهود المتطرفين من أعمال إرهابية ضد الشعب الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك فقد تعرضت إدارة الرئيس جورج بوش الابن خلال انتفاضة الأقصى إلى العديد من ضغوطات اللوبي اليهودي لوقف الاتصالات مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات واعتباره شخصية غير مرغوب بها وليس شريكاً للسلام. (أبو سعدة "أ"، 2009، ص 143 – 144)

1.2.4: توجيه اللوبي اليهودي لمراكز الأبحاث الأمريكية

تسهم مراكز الأبحاث أو مراكز الفكر "Think Tanks" بشكل كبير في دفع وترتيب أولويات القضايا المطروحة للنقاش العام في مصلحة هذه المؤسسات والداعمين لها، كما تُمثل المراكز أماكن لإعداد الموظفين في الإدارات الأمريكية، فهي تضخ العديد من الباحثين المخضرمين للعمل داخل دوائر السياسة الرسمية في الولايات المتحدة.

ومعظم هذه المراكز تكون مدعومة من جهات حكومية أو جماعات ضغط (اللوبيات) أو شركات أو أفراد متنفذين، تدفع لهذه المراكز بسخاء من أجل دعم الأجندات الخاصة بهذه الجهات الداعمة، وكان ذلك واضحًا في دفع مراكز الأبحاث اليمينية المحافظة بكونها الأكثر حضورًا في الإعلام الأمريكي إدارة جورج بوش الابن إلى احتلال العراق، وتبني سياسات مؤيدة لإسرائيل.

أدرك مؤيدو إسرائيل في الولايات المتحدة أهمية مراكز الأبحاث في تشكيل الرأي العام والسياسة الأمريكية الخاصة بالمنطقة؛ فتبرعوا بسخاء لإنشاء ودعم عشرات المراكز المرتبطة باللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وتتبنى بشكل معلن الدفاع عن إسرائيل ومصالحها، مثل معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى "The Washington Institute for Near East Policy"، ومعهد إنتربرايز الأمريكي "American Enterprise Institute"، ومركز سابان لدراسات الشرق الأوسط "Saban Centre for Middle East Policy" التابع لمعهد بروكنغز – الذي حصل على الترتيب الأول في المراكز الأكثر تأثيراً في الولايات المتحدة –، والجدير ذكره أن مركز سابان أُسس بمنحة بلغت ثلاثة عشر مليون دولار قدمها رجل الأعمال الثري الإسرائيلي الأمريكي حاييم سابان لمعهد بروكنغز، والذي صرّح علانية أن الهدف من ذلك المركز هو حماية مصالح إسرائيل في الولايات المتحدة. (عامر، جريدة فلسطين، 2013)

1.2.5: اللوبي ضد الفلسطينيين

عندما أعلن الرئيس جورج بوش في 2001 أنه طلب من رئيس الوزراء الإسرائيلي أريئل شارون إيقاف النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطيني، وكذلك إعلان الرئيس بوش بعدها بشهر تقريباً بشكل علني ولأول مرة عن دعم إقامة دولة فلسطينية. فقد أثار ذلك قلق وانتباه القادة الإسرائيليين الذين خشوا أن تقوم واشنطن بـ "بيع الدولة اليهودية" من أجل أن يكسب الأمريكان العرب. اعترض شارون على ذلك واتهم الرئيس بوش بأنه "يسترضي العرب على حسابنا"، وأضاف شارون أن "إسرائيل لن تكون تشيكوسلوفاكيا". كما تبع ذلك الاعتراض خطوات عملية من قبل الإسرائيليين عندما اجتاحت القوات الإسرائيلية عدداً من المناطق الفلسطينية. (Mearsheimer and Walt 2011, P. 204)

ورغم طلب الإدارة الأمريكية من إسرائيل وقف عمليات الاجتياح فإنّها رفضت الانصياع وواصلت عملياتها ضد الفلسطينيين، وأجاب شمعون بيرس – وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك – بأنهم سوف ينهون العمليات عندما يشعرون أنهم أنجزوا مهمتهم.

تحرك على إثرها اللوبي الموالي لإسرائيل بمختلف منظماته وجماعاته، من أجل إزالة الخلاف القائم بين إسرائيل والإدارة الأمريكية، وذلك من خلال إقناع الإدارة الأمريكية بأن الولايات المتحدة وإسرائيل تواجهان " تهديداً مشتركاً وهو الإرهاب "، كما ركّزت جماعات الضغط الإسرائيلية على إيصال صورة أنه " لا يوجد فرق حقيقي بين عرفات وبن لادن "، وأن إسرائيل لها الحق في عزله وعدم التواصل معه. وفي العامود الصحفي لوليام سفير في جريدة النيويورك تايمز في كانون أول/ديسمبر 2001، قال "أنتم في أمريكا في حرب على الإرهاب، ونحن في إسرائيل نخوض حرباً على الإرهاب، وهي نفس الحرب". (Mearsheimer and Walt 2011, P. 205)

اعترضت إسرائيل واللوبي الموالي لها في الولايات المتحدة على سياسة الرئيس جورج بوش القائمة على أساس حل الدولتين، فقد استجابت منظمة "آيباك" لسياسة الرئيس بوش بتصريح لها عبّرت فيه بأن هؤلاء المستشارين الذين دعموا فكرة حل الدولتين إنما يقومون بتقويض حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب. كما وجّه عدد من المحافظين الجدد رسالة إلى الرئيس بوش طالبوا فيها "الدعم الكامل لحليفنا الديمقراطي – إسرائيل، وقطع جميع الدعم الموجه للسلطة الفلسطينية".

وعندما صعدّت إسرائيل عملياتها في الأراضي الفلسطينية – على إثر إحدى العمليات الفدائية – في آذار/مارس 2002، وخوف الرئيس بوش من خسارة الدعم العربي والإسلامي لحربه على "الإرهاب"، فقد طالب إسرائيل بـ "الانسحاب فوراً من الأراضي الفلسطينية وبدون تأخير". تعرضت عندها الإدارة الأمريكية لانتقاد جماعات الضغط، وطالبتها – الجماعات الموالية لإسرائيل – بانتهاج سياسة مغايرة، وقد ركّز اللوبي وجماعات الضغط من خلال وسائل الإعلام على كولين باول – وزير الخارجية آنذاك – من أجل أن لا يقابل عرفات في جولته في الشرق الأوسط، كما جاء الضغط من المناصرين لإسرائيل من داخل مكتب نائب الرئيس ديك تشيني وكذلك من أروقة ومكاتب وزارة الدفاع (البنتاغون)، حيث طالبه الجميع بوقف جهوده المطالبة إسرائيل بوقف عملياتها.

1.2.6: تأثير جماعات الضغط على الكونغرس

ذُكر في كتاب "عام الإفلاس" عام 1989، بأن عضواً في الكونغرس يتقاضى ستة رواتب من جماعات الضغط إضافة للراتب الذي يتقاضاه من الحكومة الفيدرالية، ومعروف أن جماعات الضغط هي مجموعات منظمة، لا تطمح – كما هي الأحزاب – للوصول الى الحكم، بل تسعى لتوجيه صناعة القرار بما يخدم أهدافها. (ربيع، 1990)

في موضوع الكونغرس، عندما تم إعادة هيكلته في بداية السبعينيات، وانتزعت من رؤساء اللجان صلاحياتها الكبيرة لصالح الأعضاء، كان لا بد لجماعات الضغط أن تتكيف مع الحالة الجديدة لتبقي تأثيرها على صناعة القرار داخل الكونغرس. فاتجهت جماعات الضغط إلى رؤساء اللجان، وإلى أعضاء اللجان وأعضاء الكونغرس بشكل عام، وفق نهج محبوك ودقيق، فتلجأ للإغراءات وصرف الرواتب، والتهديد في أحيان معاندة العضو المقصود. وتتبنى كذلك الأعضاء الذين ينفذون توجهاتها، وتتحمل تكاليف حملات انتخابهم، والتي تصل في بعض الأحيان إلى عشرات الملايين من الدولارات. (ربيع، 1990)

في أعقاب حرب تشرين أول/أكتوبر 1973، أصدر الكونغرس – بفعل اللوبي الصهيوني – قراراً يمنح به الكيان الصهيوني معونة سنوية تقدر بـ 2.2 مليار دولار كمعونة إضافية، ثم زاد عليها 200 مليون دولار عام 1982 رغم معارضة ريغان ووزير خارجيته، ثم رفع الزيادة إلى 510 مليون دولار كمنحة عام 1984، رغم معارضة الرئيس، ثم تحولت إلى منح لا تسترد. كما عطّل الكونغرس – بفعل دور جماعات الضغط الصهيونية – عام 1985 صفقة أسلحة إلى الأردن بحجة آثارها السيئة على إسرائيل. ومن المفارقات الساخرة في ذلك الموقف من الكونغرس أن إدارة الرئيس ريغان طلبت من وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه أرنز أن يتوسط لها لدى أعضاء الكونغرس لإتمام الصفقة، والتي مؤكداً عارضها (عاروري، 2007، ص 73).

وفي تشرين ثاني/ نوفمبر 2001، وجّه عدد من أعضاء مجلس الشيوخ – 89 سيناتور – رسالة إلى الرئيس بوش يثنون على قراره بعدم لقائه مع عرفات طالما لم يأخذ الخطوات المطلوبة لوقف العنف ضد إسرائيل (Mearsheimer and Walt 2011, P. 207) ، على حد زعمهم.

إن من يبحث في آلية صنع السياسية الخارجية الأمريكية، ومعرفة مدى تغول اللوبي الإسرائيلي وجماعات الضغط في دوائر صنع السياسة الخارجية الأمريكية ليدرك إدراكاً تاماً وقاطعاً أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تكون وسيطاً نزيهاً في عملية التسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فإسرائيل قد تمكنت من السيطرة على دوائر صنع السياسة من خلال وجود مسؤولين داعمين لإسرائيل أو من خلال موظفين موالين لإسرائيل أيضاً، أو من خلال الضغط على أولئك المسؤولين من خلال عمليات الدعم المالي والمعنوي في الانتخابات وخصوصاً مع أعضاء الكونغرس، إضافة إلى تمكن اللوبي من السيطرة على أهم وسائل الإعلام الأمريكي. بتلك المعطيات فإن السياسة الخارجية الأمريكية رهينة لجماعات الضغط اليهودية الموالية لإسرائيل، وأعطت لإسرائيل النفوذ الأوسع والأكثر تأثيراً على القرار الخارجي الأمريكي.

وسيتبين هذا الاستنتاج من خلال فصول البحث، ومن خلال تتبع مواقف الإدارات الأمريكية التي لم تجرؤ يوماً على انتقاد إسرائيل بشكل جدي.

2: الفصل الثاني

مواقف إدارات الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية
1948 – 1992

ترومان، أيزنهاور، كينيدي، جونسون، نيكسون، فورد، كارتر، ريغان، بوش

مقدمة

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية بدون سياسة واضحة أو موقف محدد بشأن النزاعات في الشرق الأوسط بالأخص حتى الحرب العالمية الأولى. فقد كان اهتمامها بالمنطقة حتى ذلك الوقت مقتصراً على الروابط الثقافية والتبشيرية والتجارية المحدودة. إلا أنه بعد الحرب العالمية الأولى – ولفترة قصيرة فقط – تغيرت طبيعة الاهتمام الأمريكي بفلسطين خصوصاً والشرق الأوسط عموماً. فرغم أن الولايات المتحدة لم تعلن الحرب على تركيا، فإنها أصبحت مهتمة بمستقبل المنطقة السياسي كجزء من تسوية سلام عامة، وقد تمثل ذلك في:

1- تأييد الرئيس ويلسون لوعد بلفور في آب/أغسطس 1918؛
2- قرار الكونغرس الصادر في 11 أيلول/سبتمبر 1922 الذي يؤيد ويتعاطف فيه مع إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين مع ضمان الحقوق المدنية والدينية للطوائف الأخرى وتصديق الرئيس وارن هاردينغ عليه (أحمد، 1996، ص 80).
3- موافقة الولايات المتحدة على الانتداب البريطاني على فلسطين في عام 1924.
4- موافقة الولايات المتحدة رسمياً ممثلةً بالرئيس ترومان على قرار التقسيم في 11 تشرين ثاني/نوفمبر 1947، في محاولة منها لأن تحل محل بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، كما قامت بالضغط على دول عربية من أجل قبول القرار (سيسالم، 2005، ص 55).

بين الحرب العالمية الثانية وسقوط الاتحاد السوفييتي عام 1991، ارتكزت سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط على أهداف، وهي: 1) **وقف الزحف السوفييتي في المنطقة، 2) إبقاء التواصل والتجارة مع الشرق الأوسط، 3) إبقاء وصول الغرب إلى نفط الشرق الأوسط، 4) تعزيز مبادئ الديمقراطية واقتصاد السوق الحر، 5) حماية أمن إسرائيل.**

وقد حرصت الولايات المتحدة على أن يبقى الشرق الأوسط في فلكها بدون أي منازع، وقد كانت حركة التحرر الفلسطيني والتيار القومي العربي من أبرز العقبات التي وقفت في وجهها في تلك الفترة التي امتدت ما بين حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى فترة سقوط المعسكر الشيوعي (عاروري، 2007، ص 59).

2.1: المبحث الأول

مواقف إدارات ترومان، أيزنهاور، كينيدي

2.1.1: الرئيس هاري ترومان وسياسة الاحتواء (1945 – 1952)

نالت إسرائيل اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بها – في عهد الرئيس هاري ترومان – في نفس اليوم الذي أعلنت فيه ميلاد دولتها، وكان الرئيس ترومان ميّالاً إلى انشاء دولة خاصة باليهود، كما دعا للسماح بهجرة مائة ألف يهودي في أوروبا إلى فلسطين، وكان صديقاً حميماً لأول رئيس إسرائيلي منتخب **حاييم وايزمان** عام 1949، وبلغ نفوذ اللوبي اليهودي في عهده مبلغاً كبيراً.

على مدى خمسينيات القرن الماضي، كان الدفاع عن المصالح الاقتصادية الاستراتيجية الهائلة للولايات المتحدة يعتمد على شبكة من التحالفات تجتذب إليها أنظمة إقليمية موالية للغرب، كما يعتمد على استعداد الولايات المتحدة للتدخل المباشر. شيئاً فشيئاً بدأت الولايات المتحدة بسحب البساط من تحت أقدام بريطانيا وفرنسا واستعراض قوتها الإمبريالية الصاعدة في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم (عاروري، 2007، ص 59).

وقد ظهر هذا التوجه عند ترومان من خلال الخطاب الذي ألقاه في مناسبة يوم الجيش في عام 1946، حيث تحدث عن أهمية منطقة الشرق الأوسط وما تحتويه من أهمية كبرى وقال: "إن في الشرق الأدنى والأوسط... مصادر أولية هائلة... ويشتملان على أيسر وسائل الاتصال البرية والبحرية والجوية... ولهذا فقد يصبحان بؤرة صراع وتجاذب بين عدد من القوى الخارجية المتنافسة (Department of State Bulletin, 1946, P. 622).

تجلّت سياسة وعقيدة الرئيس ترومان في عصر التدخلات الأميركية الهادفة إلى احتواء الخطر السوفياتي، وفي سبيل ذلك، دعا ترومان إلى تبني خطة أمنية وإلى التعاون مع بريطانيا لوضع الصيغ التي تحقق الأهداف الغربية في الشرق الأوسط (Department of State Bulletin, 1951, P 887)، وفعلاً، فقد تمثل ذلك في حلف بغداد عندما شق العراق – ذي النظام الملكي

– عصا الجامعة العربية، وأعلن عن عزمه إنشاء حلف مع تركيا المرتبطة سلفاً بتحالف مع باكستان. ثم انضمت إيران إلى هذا الحلف في 1955 (عاروري، 2007، ص 60)، وكانت بريطانيا عضواً كاملاً فيه، في حين أحجمت الولايات المتحدة عن الانضمام إليه رسمياً، وإن شاركت من آن إلى آخر في بعض لجانه العسكرية وقدمت له العون العسكري.

إن حلف بغداد في تصوره لم يختلف عن مشروع وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس الدفاعي الذي أراد به مواجهة الخطر السوفياتي في الشرق الأوسط والمعروف باسم نورثرن تاير Northern Tier عام 1953، يومها أدرك دالاس، وكان مصيباً في ذلك أن "الدول العربية تتخوف من الصهيونية أكثر مما تتخوف من الشيوعية" (Department of State Bulletin, 1953, P. 831). وهذا ما جعل من المستحيل للحلف أن يتهرب من استحقاق القضية الفلسطينية ومركزية القضية بالنسبة للعرب، بل إنه أدى فعلاً إلى استقطاب العالم العربي في دائرة عدم الانحياز، وذلك في مواجهة الولاء للغرب، ثم ازداد هذا الاستقطاب اندفاعاً بعد الغارة الإسرائيلية على غزة 28 شباط/فبراير 1955 التي اسقطت 38 ضحية كشفت عن ضعف القوات المسلحة المصرية (عاروري، 2007، ص 60).

أما الأسلحة التي أراد عبد الناصر أن يعزز بها دفاعات مصر فلم يجدها عند الغرب، إذا كان ثمنها الانضمام إلى التحالفات العسكرية التي يرعاها، بل وجدها في المعسكر الشيوعي بعد اشتراكه في مؤتمر باندونغ 1955 للدول الأفرو – آسيوية.

عملياً، فإن إدارة الرئيس ترومان قدمت بعض برامج المعونة الاقتصادية الإغاثية العاجلة إلى الفلسطينيين، كما قامت بممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية للسماح للاجئين العرب بالعودة إلى بيوتهم بعد انتهاء القتال، ولكن بقي التعاطف الأمريكي للوطن القومي اليهودي. كما رفضت دوائر السياسة الخارجية في الإدارة الأمريكية إرسال قوات عسكرية أمريكية إلى المنطقة (Foreign Relations of the United States, 1948, P 825)، على أساس أن تدخلاً مباشراً أمريكياً سيحفز على تدخل سوفياتي أيضاً، وبالتالي تواجد نفوذ سوفياتي في المنطقة.

كل ذلك أوجد نوعاً من التردد عند إدارة ترومان ليس لعدم قدرتها على الحسم، وإنما الظروف الاستراتيجية التي أوجدت مصلحة الولايات المتحدة في النأي بنفسها عن القضية.

2.1.2: الرئيس أيزنـهاور 1953 – 1960

2.1.2.1: العدوان الثلاثي وغزو السويس 1956

أشارت المواقف الصادرة عن الرؤساء الأمريكان في فترة الأربعينيات إلى قلة الاهتمام بتأسيس دولة فلسطينية بموجب قرار التقسيم رقم 181، وطوّرت إدارة إيزنهاور سياسة صريحة بشأن فلسطين، فهي كانت ترى أن الأردن يحكم الجزء المتبقي من فلسطين الذي قصدت الأمم المتحدة أن يصبح دولة عربية مستقلة، أما منطقة غزة فقد تركت بدون اهتمام (جِرنِر، 1996، ص 129)، على افتراض أن مصر تسيطر عليها، وقد ترسخت قناعة عند الإدارة الأمريكية أن القضية الرئيسية غير المحلولة بين إسرائيل والعرب هي قضية اللاجئين وعودتهم وتعويضهم.

يتضح من سياسة الإدارة الأمريكية أنها لم تعترف بالفلسطينيين كجماعة وطنية ذات حقوق سياسية، حيث لم ينظر لهم إلا أنهم لاجئون وبحاجة إلى إعادة توطينهم وعودتهم (جِرنِر، 1996، ص 130). إن ذلك الرفض أو التجاهل لحقوق الفلسطينيين السياسية لينطوي على عدة أمور نوجزها بالنقاط الآتية:

- أن صناع القرار في الولايات المتحدة لم يقوموا بتشخيص الشعب الفلسطيني على أنه شعب له حقوق مثل حق تقرير المصير. وقد برهن على ذلك الاجتماعات التي عقدتها الإدارة الأمريكية مع ممثلي الحكومة الإسرائيلية في حين انعدمت المحادثات مع الزعماء الفلسطينيين.
- أن تشخيص الإدارة الأمريكية للمشكلة أنها قضية لاجئين وبالتالي العمل على تحسين أحوال أولئك اللاجئين، حيث تحول ذلك إلى سياسة إغاثة بدل سياسة العمل من أجل عودتهم.
- أساءت الولايات المتحدة فهم الوضع الفلسطيني على نحو جوهري، فهمت أنها مشكلة اقتصادية يمكن أن تحل من خلال معالجة القضايا الاقتصادية بدل من السياسية.

يضاف إلى ذلك، أن الفلسطينيين فعلاً في فترة الخمسينيات كانوا غير منظمين ومشتتين في بلاد الشتات واختلفت أجنداتهم إلى حدٍ ما عن أولئك الذين في داخل حدود إسرائيل 1948 عن أولئك في الضفة الغربية وقطاع غزة.

مشروع جونستون: في عام 1953، أعلن الرئيس أيزنهاور أنه سيرسل السفير إيريك جونستون إلى الشرق الأوسط، وذلك من أجل زيادة التنمية في الدول العربية التي يوجد بها لاجئون فلسطينيون وبهدف إعادة توطينهم (جِرنِر، 1996، ص 141).

2.1.2.2: الوضع السياسي في الشرق الأوسط (أزمة السويس)

كان عبد الناصر مكروهاً في إسرائيل التي رأت فيه ظاهرة نامية قد تعرض هيمنتها وتفوقها للخطر، وهذا ما عّبر عنه ديفيد بن غوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي بقوله:

> "لطالما كنت أخاف من ظهور شخصية على غرار ما ظهر بين الحكام العرب في القرن السابع أو على شاكلة كمال أتاتورك الذي ظهر في تركيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، فقد رفع معنوياتهم، وغيّر شخصيتهم، وأحالهم إلى أمة محاربة. لقد كان هناك مثل هذا الخطر ولايزال من الممكن أن يتجسد في شخص عبد الناصر" (Neff, 1981, PP 439 – 440).

كما كان لدى فرنسا كل المبررات اللازمة للغضب من الدعم العسكري والدبلوماسي الذي تقدمه مصر للثورة الجزائرية، بل إنها كانت تعتبر عبد الناصر مسؤولاً عن تصعيد المقاومة الجزائرية في الخمسينيات. وأحجمت الولايات المتحدة عن التورط في التحالف البريطاني الفرنسي الإسرائيلي ضد مصر، وأعدت نفسها لملء الفراغ الذى سيتركه التراجع الوشيك للنفوذ البريطاني الفرنسي في المنطقة، وقد اتضح أن الإدارة الأمريكية لم تكن تقيم وزناً للحملة الانتخابية التي كانت إدارة أيزنهاور في خضمها، فمصالح الشركات الكبرى، أو المصلحة الوطنية كما أطلق عليها، تطلبت موقفا حازماً من العدوان. وكان وزير الخارجية جون فوستر دالاس قبيل أسبوعين من غزو السويس قد عبّر عن هذه المصالح في اجتماع سياسي رفيع قائلاً:

> "إننا نعيش هذا المأزق لأن الإدارة السابقة اعتادت على أن تتعامل مع الشرق الأوسط من منظور السياسة المحلية. وهذا ما أدى إلى تنافر بيننا وبين العرب، الأمر الذى عوّل عليه الاتحاد السوفياتي كثيراً. لهذا فمن الدواعي الملحة لمصلحة الولايات المتحدة أن لا ننساق وراء قواعد

السياسة المحلية، وأن نحاول بناء سياسة وطنية غير محازبة. بغير ذلك، فإننا عرضة لخسارة المنطقة، بل ربما نخسر أفريقيا معها. ومثل هذه الخسارة ستنزل كارثة بأوروبا الغربية وبالولايات المتحدة أيضاً" (Neff, 1981, P. 107).

في 27 و 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1956 أرسل الرئيس أيزنهاور رسالتين إلى بن غوريون حذره فيهما من خطر المبادرة العدوانية الإسرائيلية على العلاقات الودية الناشئة بين البلدين (Dayan, 1966, PP 71 – 73). وعندما حصل الغزو في 29 تشرين الأول /أكتوبر أدانته الولايات المتحدة إدانة واضحة وسعت لدى الأمم المتحدة لضمان انسحاب كل القوى الأجنبية. يومها أصدر الرئيس أيزنهاور بياناً ربما يعتبر اليوم ضرباً من المحرمات حيث بلغ مقداراً من التوازن أصبح من المستحيلات أن يُسمع من مسؤول أمريكي فكيف بالرئيس، يقول أيزنهاور: "من الصعب مصالحة ما جرى مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة التي ننتمي إليها جميعاً.. لا يمكن أن يكون هناك سلام خارج حكم القانون. ولن يكون هناك قانون إذا كنا سنكيل لأعدائنا بمكيال في حين نكيل لأصدقائنا بمكيال آخر"(Department of State Bulletin, 1956, PP 745 – 746).

اتسمت فترة أيزنهاور بزيادة حدة الحرب الباردة ومحاولة استقطاب البلدان العربية إلى جانب المعسكر الغربي بأحلاف عسكرية بدأت بمشروع حلف بغداد، وكان من نتيجة هذه السياسة إعطاء وزن أكبر لمشاعر البلدان العربية، وبالتالي تقييد التأييد الأمريكي لإسرائيل. وهذا ظهر عندما جمّدت الولايات المتحدة مؤقتاً مساعدة لإسرائيل (18 أيلول/سبتمبر 1953) بقيمة 75 مليون دولار بسبب رفضها الانصياع لطلب الأمم المتحدة بأن توقف أشغالاً خاصة بمشروع كهربائي يعمل على القوة المائية في المنطقة المنزوعة السلاح على الحدود مع سوريا، وفي الشهر التالي أدانت واشنطن الغارة الإسرائيلية على قرية **قبية** في الضفة الغربية، وأعلنت عن تخفيض مساعداتها لعام 1954 (Rubenberg, 1986, P. 64).

لقد كانت تلك الأحداث منطلقاً مشجعاً على بناء علاقات عربية أمريكية أفضل، حيث كانت الولايات المتحدة واعية لأهمية مصر في تحقيق أهدافها السياسية. كما كان لمصر دور محوري في الجهود الأمريكية لبناء علاقات الصداقة مع المملكة العربية السعودية، وضمان استمرار تدفق النفط إلى أوروبا، وفتح أبواب الشرق الأوسط أمام التغلغل الاقتصادي الأمريكي. وهكذا نفهم نفور

الولايات المتحدة من دعوات إسرائيل للدخول معها في تحالف رسمي ولضمان أمنها، وبخاصة أنها قد أحجمت عمداً عن تعريف حدودها.

كان الوزير دالاس قد قال للسفير الإسرائيلي أبا إيبان، ومن دون مواربة: "إن أمريكا لا تستطيع أن تضمن حدود هدنة مؤقتة" (Neff, 1981, P. 104). لكن المستجدات التي طرأت على السياسة الأمريكية – بعد أن تراجعت عن تقديم التمويل الذي وعدت به لمشروع سد أسوان وبعد الإعلان عن مبدأ أيزنهاور – أدت إلى انحراف هذا التوجه عن مساره.

2.1.2.3: أيزنهاور والعالم العربي

أعلن أيزنهاور عن مبدأه في خطاب أمام أعضاء مجلسي الكونغرس (5 كانون الثاني/ يناير 1957) ناشدهم فيه أن يخولوه تقديم مساعدات نقدية بمئتي مليون دولار لمنطقة الشرق الأوسط. وكان المجلس قد وافق أيضاً على أن يمنح الرئيس الحق في استخدام قوات مسلحة أمريكية ضد "كل عدوان مسلح سافر تلجأ إليه أمة ذات سلطة شيوعية". ولقد أعلن مبدأ أيزنهاور بوضوح أن هدفها الرئيس هو مصر الثورية، الأمر الذي مهد للحرب الأهلية الأولى في لبنان وللانقلاب العسكري في العراق (1958)، وأدى إلى أول تدخل عسكري أمريكي في المنطقة. كذلك تمّ تطبيق مبدأ أيزنهاور في الأردن 1957 عندما أقال الملك حسين أول حكومة منبثقة عن انتخابات نيابية حرة وأدى إلى تظاهرات حاشدة. يومها قدم دالاس مساعدة مالية بعشرة ملايين دولار للملك حسين انسجاماً مع مبدأ أيزنهاور (Department of State Bulletin, 1957, P. 768)، ومن هذا المنطلق أيضاً تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً في لبنان 1958 بعد أن حاول الرئيس اللبناني كميل شمعون الترشح لدورة رئاسية ثانية غير مسبوقة.

في 9 آذار/مارس 1957 أصبح مبدأ أيزنهاور قانوناً، ولطالما وصفت بأنها "نقطة تحول بارزة في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط؛ لأنها اعتبرت منطقة الشرق الأوسط **مصلحة وطنية حيوية** (Gurtov, 1974, P. 14). ومنذ ذلك اليوم أصبح تهديد المصالح الوطنية التي تتحدى الأنظمة المحافظة أو تشارك في مقاومة الانتهاكات الإسرائيلية أو الهيمنة الأمريكية. كانت هذه هي البداية التي انطلقت منها العلاقات الإسرائيلية الأمريكية الخاصة فاستوت على عودها بعد

حرب حزيران/يونيو 1967، ولا سيما في عهد نيكسون، ثم تطورت لاحقاً إلى حلف استراتيجي في عهد ريغان.

كان أيزنهاور يتطلع إلى مصر قوية، ولعله من أجل ذلك تقدّم في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة باقتراح دعا فيه إلى احترام عدم الانحياز العربي 13 آب/ أغسطس 1958 (Kerr, 1967, PP 73 – 76). لكن المزاج الأمريكي العام لم يكن متجاوباً مع هذا التوجه، ما أدى إلى ضياع فرصة ذهبية أمام تسوية دولية لأزمة الشرق الأوسط، حيث شهدت الفترة الأخيرة من حكم أيزنهاور بداية تحسن في العلاقات مع مصر نتيجة لظهور الشقاق في العلاقات المصرية – السوفياتية في عام 1959 واستمر الوضع كذلك إلى أن تسلم الرئيس كينيدي الحكم (سعودي، 1986، ص 64).

عموماً، فإن الإدارة الأمريكية طوال ثماني سنوات في عهد الرئيس أيزنهاور، كانت سياساتها قائمة على أساس متوازن وغير متحيز، غير أنها لم تكن مستعدة للتوسط في حل للنزاع القائم بين إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية، ولم تقم بمجهود منسق نحو حل المشكلة حفاظاً على رؤيتها الاستراتيجية في المنطقة.

2.1.3: الرئيس جون كينيدي 1961 – 1963

سعت السياسة الأمريكية في عهد الرئيس كينيدي إلى محاولة إعادة اكتساب بعض النفوذ الذي فقدته لمصلحة الاتحاد السوفيتي في المرحلة السابقة، وبادرت في سبيل ذلك بسياسة للتقارب مع النظام المصري. وقد حاول الرئيس كينيدي في أثناء ذلك أن يؤكد أن الموقف الأمريكي من تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي يرتكز على قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين وحقهم في العودة أو التعويض، وأظهر استعداده للمساعدة في حل مشكلتهم (مشروع جوزيف جونسون ممثل لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة).

ومن خلال زيارة جوزيف جونسون رئيس مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي إلى المنطقة رفضت إسرائيل مقترحاته منذ البداية رفضاً قاطعاً، مدعية أن مقترحاته هي تدمير لإسرائيل، وأنه من

وجهة نظر إسرائيل فالحل يكمن بتوطينهم في أماكنهم حيث يوجدون (بسطامي، 1996، ص 163).

وقد اجتمع الرئيس كينيدي بكبار مسؤولي وزارة الخارجية في أوائل ديسمبر، واتخذ في الاجتماع قراراً بعدم السعي لتطبيق خطة جونسون في ذلك الوقت. حيث لم تلق قبولاً علنياً من أي دولة من دول النزاع كما أن جماعات اللوبي اليهودي كانت تعارضها أيضاً مما أدى بجوزيف جونسون عام 1963 إلى تقديم استقالته إلى الأمم المتحدة (بسطامي، 1996، ص 170).

غير أن محاولة التقارب هذه مع النظام المصري قد صاحبها العمل على تقوية العلاقات والروابط مع إسرائيل، وقد اتضح ذلك على وجه الخصوص مع حرب اليمن والتدخل المصري فيها، إذ أصبحت الولايات المتحدة ولأول مرة مصدراً للأسلحة لإسرائيل (صواريخ هوك). ومع ذلك فإن كينيدي لم يقم بأية محاولة جدية لربط تقديم المساعدات الأمريكية إلى إسرائيل بإيجاد حل لمشكلة اللاجئين (بسطامي، 1996، ص 175).

وهكذا تميزت هذه الفترة بوجود شبكة من العلاقات ذات الأطراف المتعددة حلت محل الاستقطاب السابق، حيث أشار الرئيس كينيدي بوضوح إلى توازن القوى على أنه المبدأ الموجه للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وسمح لإسرائيل لأول مرة بالقيام بدور استراتيجي في إطار السياسة الأمريكية (سعودي، 1986 ص 64).

ونختم بالقول: إنه رغم الجهود التي بذلها الرئيس كينيدي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فإن هذه الجهود كانت ثانوية في مقابل الارتقاء بالمصالح الأمريكية الإسرائيلية، كما أن الفلسطينيين لم يكن لهم القول في تلك المباحثات، ولطالما ظل مصيرهم في أيدي أطراف أخرى تهتم كل منها بمصالحها الوطنية، حيث لم يتشكل بعد الإطار المرجعي الوطني للفلسطينيين ليتمكنوا من السعي بأنفسهم نحو تحقيق مطالبهم بالتحرر والاستقلال.

2.2: المبحث الثاني

مواقف إدارات جونسون، نيكسون، فورد

2.2.1: الرئيس ليندون جونسون 1963 - 1969

ازدادت مكانة إسرائيل وأهميتها – في هذه الفترة – للولايات المتحدة في عهد الرئيس جونسون في إطار سياستها في الشرق الأوسط، وذلك مع استمرار حرب اليمن وازدياد حدة التوتر في العلاقات المصرية – الأمريكية، حيث قدمت إدارة جونسون كميات كبيرة من الأسلحة الهجومية لإسرائيل أكثر كماً ونوعاً من الإدارات السابقة، ويرجع ذلك إلى التقارب الأمريكي الإسرائيلي وإلى انشغال الإدارة الأمريكية بالأزمة الفيتنامية التي أخذت حيزاً كبيراً من سياساتها الخارجية، وبالتالي لم تقم الإدارة الأمريكية بأي جهد حقيقي لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (William, 1970, PP 516 - 518).

نظرت الولايات المتحدة إلى القضية الفلسطينية كقضية لاجئين، حيث تقدمت بحلول لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين تقوم على أساس السماح بعودة عدد من اللاجئين إلى إسرائيل، ودفع تعويضات للاجئين الآخرين وتشجيع توطينهم في المناطق التي يعيشون فيها. ولكن لم يظهر الرئيس جونسون إلا قليلاً من الاهتمام بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وهي القضية التي كانت تعني كثيراً لسلفه. والواقع أن الموقف الإسرائيلي بشأن تلك المسألة قد أضحى مقبولاً في الولايات المتحدة إلى حدٍ أنه شكل جزءاً من برنامج الحزب الديمقراطي الذي انتخب على أساسه جونسون في عام 1964. وقد وعد هذا البرنامج "بتشجيع إعادة توطين اللاجئين العرب في الأراضي التي يتوفر فيها المجال والفرص (Jansen, 1970, P. 156).

وكان التعاطف مع إسرائيل يزداد في تلك الفترة، حيث ازداد الشعور في المنطقة العربية والعالم الثالث ضد الولايات المتحدة لحساب وصالح الاتحاد السوفييتي، وهو ما قربها من إسرائيل، حيث أخذ الشعور المناهض للعرب في الولايات المتحدة يتغذى بسهولة، وقام مؤيدو إسرائيل بالعمل على تقوية وتعزيز هذا الشعور، وتصوير إسرائيل كحارس أمامي للروح الغربية المتحضرة وسط

مستنقع من الكراهية لها وللغرب. كما كان صدى الانتصار العسكري الإسرائيلي عام 1967 منبع اهتمام البنتاغون نحو التعاون مع إسرائيل للاستفادة من خبرتهم في مقاتلة الأسلحة السوفياتية.

وعند تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بموجب قرار صدر عن اجتماع قمة لجامعة الدول العربية عام 1964، نظرت إدارة الرئيس جونسون للمنظمة كأنها أداة وظيفية (بسطامي، 1996، ص 180)، ومن أدوات الدبلوماسية المصرية، وظل الفلسطينيون وقضيتهم في وجدان الإدارة الأمريكية وسياستها بأنهم مجرد لاجئين.

نستنتج أن موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية في نهاية إدارة الرئيس جونسون هو ذاته كما كان عليه الحال حين تولى الرئيس كينيدي السلطة من قبله، إلا أن التغير الحقيقي في معادلة الصراع هو دخول منظمة التحرير على ساحة الصراع العربي – الإسرائيلي.

2.2.2: الرئيس ريتشارد نيكسون 1969 – 1974 "حرب أكتوبر 1973"

تولى نيكسون الرئاسة وهو على إطلاع على مشاكل الشرق الأوسط وعلى مضاعفاتها الداخلية أفضل من إطلاع أي رئيس من الرؤساء الذين سبقوه، ولكنه كان على جهل كبير بالجانب الفلسطيني من الصراع، حيث لم يشر في مذكراته ولا لمرة واحدة إلى الفلسطينيين، كما أنه لم يشعر بأنه مدين لليهود بديون سياسية حيث لم يحظ إلا بـ 15% من أصوات اليهود في انتخابات 1968. كما وأرسل الرئيس نيكسون في بداية عهده مبعوثاً خاصاً له لدراسة المنطقة – وليام سكرانتون – والذي توصل إلى ضرورة اتباع سياسة متوازنة حماية للمصالح القومية الأمريكية (نِف، 1996، ص 189).

كما تضمنت المقترحات الأمريكية التي قدمت للاتحاد السوفياتي في 1969 ضرورة التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين، بحيث تقبل بها مصر وإسرائيل (U.S. Department of State Bulletin, 1973, P 309) ، حيث تضمنت أيضاً حق الاختيار بين العودة لإسرائيل أو توطينهم مع التعويض.

وفي فترة الستينيات شهدت دوائر البنتاغون نزعة قوية ومدججة بالسلاح ربطت بين المصالح الأمنية الأمريكية وبين إسرائيل. وفي نيسان/إبريل 1967 خلصت اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط في الكونجرس إلى أن الجمهورية العربية المتحدة تشكل عقبة كأداء في وجه السلام مبررة بذلك العدوان الذي شنته إسرائيل بعد أقل من شهرين في 5 حزيران/يونيو 1967 (عاروري، 2007، ص 64).

كانت إسرائيل قبل عام 1967 ولا تزال إلى يومنا هذا تتلقى – نسبة إلى عدد سكانها – أسخى مساعدة أمريكية خارجية. وكانت منذ تلك الأيام قد اتخذت لنفسها صفة الوكيل المفوض، وهذا ما عبر عنه ناطق باسم الخارجية الإسرائيلية في 11 حزيران/يونيو 1966 بقوله:

"توصلت الولايات المتحدة إلى نتيجة مفادها أنها لا تستطيع أن تواجه كل مشكلة في العالم، وأن عليها أن تعتمد على قوى إقليمية وعلى قدرة هذه القوى الصديقة على الردع كخط دفاعي أول يجنبها التدخل المباشر. وإسرائيل تشعر بأنها مربط الخيل المقصود" (New York Times, 1966).

تصرفت إسرائيل على أساس أنها وكيل الولايات المتحدة المفوض الذي عُهد إليه مهمة التصدي للتيار القومي العربي الآخذ في الانتشار، حيث سوّقت إسرائيل هزيمة مصر وسوريا في 1967 وما تلاها من تعاظم دور الدول العربية المحافظة مثل السعودية في القضايا العربية باعتبار ذلك تأكيداً لدورها دور المفوض.

ومع أن الولايات المتحدة لم تتورط عسكرياً في العدوان على مصر وسوريا والأردن وما كانت تنادي به من اشتراكية عربية، فإن إفرازات العدوان الإسرائيلي كانت مواتية لطموحات السياسة الأمريكية الرامية إلى إلحاق الهزيمة بالناصرية التي كان لها مكان الصدارة في سياسات الشرق الأوسط، وهذا ما أكده رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي إشكول (Levi Eshkol) 1968 بقوله:

"بالنسبة إلى الغرب، إن أهمية إسرائيل في هذه المنطقة من العالم كما أراها ستكون أعظم بكثير من حجمها الطبيعي، إننا سنشكل جسراً حقيقياً بين القارات الثلاث مما سيجعل العالم الحر يجزينا بجزيل الشكر لا بسبب قدرتنا على البقاء بل لقدرتنا على النجاح والازدهار ضمن حدود مضمونة وآمنة" (**Newsweek**, 1968).

ومع حلول حرب حزيران/يونيو 1967، كانت الولايات المتحدة قد جهزت إسرائيل بكل ما تحتاجه من مقومات التفوق في المنطقة، ولتكون فعلاً المتعهد لها، فعجلت بذلك ولادة مبدأ نيكسون – كيسنجر المبنية على قدرة بعض بلدان المناطق الحيوية ورغبتها في أن تكون المتعهد والوكيل لسياسة الولايات المتحدة.

تمت صياغة هذه العقيدة في عدد من الخطب الرئاسية والبيانات السياسية ابتداء من خطبة غوام Guam 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969 وخطبة حال الاتحاد State of the Union 1970. وإن المبدأ الأساسي المرشد لهذه العقيدة هو أن للتدخل الأمريكي المنفرد كلفة باهظة في الداخل وسمعة سيئة في الخارج، ولهذا فإن توفير الولايات المتحدة لإسرائيل قدراً معلوما من التفوق التقني على كل جاراتها العربية مجتمعة سيخدم مصالح البلدين (New York Times, 11-1969).

وكانت الـ نيويورك تايمز قد كتبت أن إدارة نيكسون ظلت ملتزمة بأمن إسرائيل وبتفوقها العسكري في الشرق الأوسط؛ لأنه لا شيء كقوة إسرائيل يردع العدوان ويجنّب الولايات المتحدة الدعوة إلى التدخل المباشر (New York Times, 12-1969).

لقد شهد العام 1970 أول امتحان لفكرة هذه الشراكة، أثناء المواجهة بين الجيش الأردني والحركة الوطنية الفلسطينية، يومها أمرت الولايات المتحدة وحدات مجوقلة من الأسطول السادس بالتأهب والتوجه نحو شرق المتوسط، فيما عبّرت إسرائيل عن استعدادها للتدخل في حال انتصار القوات الفلسطينية على الملك حسين. ومنذ معركة الكرامة آذار/مارس 1968 التي شحنت همم الجماهير الفلسطينية والعربية، صارت إسرائيل والولايات المتحدة كلتاهما تعتبران حركة المقاومة الفلسطينية تحدياً خطيراً لطموحاتهما في المنطقة وتهديداً للدول العربية المحافظة (عاروري، 2007، ص 65).

لقد كانت مبادرة روجرز – وزير خارجية الولايات المتحدة في عهد الرئيس نيكسون – كانون الأول/ديسمبر 1969 المستندة إلى قرار الأمم المتحدة 242 تهدف إلى تحقيق تسوية على أساس الأرض مقابل السلام وتتجاهل المقاومة الفلسطينية (نفِ، 1996، ص 200)؛ ولكن أحداث أيلول 1970 بين الأردن والثورة الفلسطينية كانت حملة شرسة لقمع الفلسطينيين وتضييق الخناق عليهم، ولا سيما أنهم صاروا يشكلون خطراً على نظام حسين. وقد تبين من كل ما جرى في الأردن

(خريف 1970) أنه كان هناك تعاون وثيق بين النظام الأردني وإسرائيل والولايات المتحدة، وهي الدول التي اتفقت مصالحها على احتواء الحركة الوطنية الفلسطينية.

2.2.2.1: حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 وعواقبها الدبلوماسية

كانت حرب 1973 وما تلاها من حظر النفط مناسبة انطلق منها وزير الخارجية هنري كيسنجر لرسم استراتيجية خاصة بالشرق الأوسط في فترة ما بعد فيتنام، إذ بدأت بعد حرب 1967 مباشرة مفاوضات الأربعة الكبار (Big Four) الخاصة بالشرق الأوسط، لكنها سرعان ما تحولت إلى مفاوضات بين القوتين العظميين.

ومع نهاية حرب 1973 بدأت الولايات المتحدة تتصرف على أساس أنه ليس في الشرق الأوسط سوى قوة عظمى وحيدة هي إسرائيل. كانت دبلوماسية كيسنجر المكوكية والجهود الأمريكية المضنية لإحباط مؤتمر جنيف في نهاية تلك السنة قد دشنت حقبة دبلوماسية جديدة في الشرق الأوسط. حيث هدفت دبلوماسية ووساطة كيسنجر بعد حرب 1973 إلى تحقيق الأهداف التالية (عاروري، 2007، ص 66 – 67):

1. القضاء على النفوذ السوفياتي في المنطقة. إن مغادرة 20 ألف سوفياتي مصر، وهي من صلب الأهداف الأمريكية وصلب برنامج السادات لتفكيك مصر الناصرية، كانت الخطوة الأولى على طريق إخراج مصر من معسكر عدم الانحياز وبناء علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة.
2. التوصل إلى تسوية سياسية تحدث انقلاباً جوهرياً في طبيعة النزاع العربي الإسرائيلي فتنتشله من سياقه الأيديولوجي وتجعله مجرد نزاع حدودي. ولا يخفى أن هذا الانقلاب يوجه طعنة في الظهر للقوميين الفلسطينيين والعرب الذين يخوضون نضالاً واحداً ضد الاستعمار الاستيطاني والاختراق الإمبريالي.
3. يتجسد في رشوة مصر باستقرار مصطنع (عبر مساعدة اقتصادية وترتيبات حدودية) يضمن حيادها وإخراجها من حلبة المجابهة مع إسرائيل.

أما الهدف الإجمالي لدبلوماسية كيسنجر فهو أن تؤمن للولايات المتحدة النفوذ الكافي الذي لا يتوقف عند تحييد مصر بل يتعداه إلى الضغط على سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية لكي تقدّما

أقصى التنازلات الممكنة لإسرائيل. وفعلاً لقد كانت رعاية الولايات المتحدة للمفاوضات المصرية الإسرائيلية التي انتهت باتفاق سيناء 1975 تسعى إلى هذا الهدف. وهذا ما منح إسرائيل الوقت الكافي لترسيخ الاحتلال وتعزيز قواتها الهجومية على الجبهة الشرقية، بل إن هذا الاتفاق جعل من أمن إسرائيل، ولأول مرة، شأناً أمريكياً، فقد نصت مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية (أيلول/سبتمبر 1975) على أن الولايات المتحدة ستعقد مشاورات مع إسرائيل إذا ما تدخل طرف ثالث (يعني الاتحاد السوفياتي) عسكرياً، بل إن الولايات المتحدة وافقت على أن تلتزم بتأمين.. كل ما تحتاجه إسرائيل عسكرياً، بشكل مستمر وعلى المدى القريب والبعيد (عاروري، 2007، ص 67).

وكانت الـ نيويورك تايمز في 31 تشرين الأول/أكتوبر 1975 قد ترجمت هذا الالتزام إلى أرقام فقالت: "إن ذلك يتضمن تزويد إسرائيل سنوياً بما قيمته مليارات و240 مليون دولار من أحدث ترسانة السلاح الأمريكية بما في ذلك صواريخ بيرشنغ (Pershing) ومداها 450 ميلاً وطائرات إف 15 وإف 16 المقاتلة، والقنابل الذكية الموجهة بالليزر".

وبموجب تلك المذكرة أيضاً، ألزمت الولايات المتحدة نفسها بأن تستمر في رفض الاعتراف أو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تعترف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود وتوافق على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242. لكن الولايات المتحدة في المقابل، لم تطلب من إسرائيل الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية. أما عملياً فكان لمذكرة كيسنجر 1975 التي فرضت حصاراً دبلوماسياً على منظمة التحرير أثران سلبيان، أولهما أن التسوية النهائية للمسألة الفلسطينية لن تشمل أي شكل من أشكال السيادة على الضفة الغربية وغزة، وثانيهما فتح أبواب الترسانة الأمريكية بكل تكنولوجية أسلحتها المتطورة أمام إسرائيل باعتبارها الوكيل المفوض للولايات المتحدة وحجر الزاوية في سياستها للشرق الأوسط.

وبصفة عامة، فإن الموقف الأمريكي قام في هذه الفترة على أساس رفض التفاوض مع الفلسطينيين أو حتى قبول تمثيل مصالحهم، هذا فضلاً عن رفض الجهود الدولية التي بذلت من أجل الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهذا التهميش الضمني للحقوق الوطنية

الفلسطينية صار أمراً لا بدّ من التشديد عليه وتطويره وإحكامه في كل مشروعات أمريكا وخططها التي تلت هذه الفترة.

2.2.3: الرئيس جيرالد فورد 1974 – 1976 "وثيقة سوندرز"

كان جيرالد فورد رئيساً غير وارد، أو بالأحرى غير متوقع، فهو لم يسع إلى المنصب، وكان جل طموحه السياسي أن يصبح رئيساً لمجلس الشيوخ، حتى اختاره ريتشارد نيكسون نائباً للرئيس في شهر أكتوبر عام 1973، وبعد أقل من عام أي في أوائل أغسطس عام 1974 جاء الفصل الأخير من فضيحة ووترغيت بفورد إلى البيت الأبيض (كوانت، 1980، ص 353 – 354). وكان من الواضح أن السياسة الخارجية ليست هي ميدان خبرته، فبدا محتملاً أنه سينقاد لوزير خارجيته ومستشاره لشؤون الأمن القومي – ذي المكانة الرفيعة – هنري كيسنجر.

وبصفة عامة لم يكن معروفاً عن وجهات نظر فورد في السياسة الخارجية سوى القليل، فهو بوصفه عضواً في الكونجرس قد ساند سياسة دفاعية قوية في جنوب شرق آسيا، وعرف أيضاً أنه صديق جيد لإسرائيل، وفيما عدا ذلك كانت أفكاره حول الشرق الأوسط غير مؤكدة (كوانت، 1980، ص 354).

في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1975، سمحت وزارة الخارجية الأمريكية بنشر وثيقة سوندرز[1]، وهي واحدة من أوسع وأشمل التصريحات التي أعدت عن القضية الفلسطينية والفلسطينيين من قبل أي من الإدارات الأمريكية والتي تحدثت عن البعد الفلسطيني للصراع الفلسطيني (بارودي وبحيري، 1984، ص 41).

وقد كان المنبر الذي وقع عليه الاختيار إحدى جلسات "الشهادة" أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الدولية في مجلس النواب. وهذه الجلسات ظلت منعقدة منذ 30 أيلول/سبتمبر للمناقشة بصورة خاصة في هذه المشكلة، التي هي من أكثر المشكلات إثارة للمناقشة الحادة في السياسة الخارجية الأمريكية. وقد افتتح رئيس اللجنة، لي هـ. هاملتون الأعمال بأن أوضح للحضور أن الغرض من هذا كله كان أن نعرض مع وزارة الخارجية أسئلة من النوع التالي: "**من يمثل الفلسطينيين؟ ما**

[1] سوندرز: نسبة إلى هارولد سوندرز مساعد وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر. وتعتبر الوثيقة الأمريكية الأولى التي أقرت بالبعد الفلسطيني في الصراع العربي الإسرائيلي.

هي الاتصالات، إن كان ثمة اتصالات، كالتي تقيمها (الولايات المتحدة) الآن بأفراد فلسطينيين أو مؤسسات فلسطينية؟ كيف يمكننا معالجة هذه المشكلة في الأشهر أو السنوات المقبلة؟ في أية أحوال قد نتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية؟ كيف ننتظر أن نمد يد العون من أجل التغلب على المأزق الحالي بشأن دور منظمة التحرير الفلسطينية أو الأردن في المفاوضات؟ ما الذي يمكن عمله في رأينا، خلال الأشهر القليلة القادمة، كي ننزع الفتيل من هذه المسألة في مؤتمر جينيف أو عن طريق المحادثات الثنائية؟ ما هو رأينا في شأن حق الفلسطينيين في تقرير المصير بالنسبة إلى مناطق في الضفة الغربية وغزة؟ (بارودي وبحيري، 1984، ص 42)

وقد وضعت الوثيقة في فترة من فترات التردد، في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر، كما كانت هناك دلائل على أن الولايات المتحدة راغبة في أن تنحاز إلى موقف أوروبا الغربية من التحرك نحو السلام في النزاع العربي – الإسرائيلي، وخصوصاً التحرك نحو الانتقال من اعتبار الفلسطينيين لاجئين إلى النظر إليهم أنهم شعب له هويته السياسية الواضحة (بارودي وبحيري، 1984، ص 43).

قدم سوندرز خلاصة مقتضبة قبل أن تصدر الوثيقة رسمياً في جلسة تشرين الثاني/نوفمبر 1975، وبدأ التشديد على الأمر التالي: "لقد قلنا، وكررنا القول، أن أماني العرب الفلسطينيين أو مصالحهم الشرعية يجب أن يكون لها موضعها في مفاوضات السلام العربية – الإسرائيلية. القضية ليست فيما إذا كان هذا يجب أن يتم، لكن كيف يمكن التوصل إلى ذلك". وقد لاحظ أن الولايات المتحدة قد رأت المشكلة، أصلاً، من حيث أنها مشكلة لاجئين وأشخاص مهجرين. وعلى كل حال، ثمة اعتراف الآن بأن الفلسطينيين يرغبون في أن يكون لهم صوت في تقرير مستقبلهم السياسي: "فالفلسطينيون مجتمعون هم عامل سياسي يجب أن يُتعامل معه إذا كان ثمة رغبة في أن يسود السلام بين إسرائيل وجيرانها (بارودي وبحيري، 1984، ص 43)". كما احتوت الوثيقة التي أعدها سوندرز بالإضافة إلى النقاط المشار إليها أنها سعت إلى اعتراف علني بأن البعد الفلسطيني في النزاع العربي الإسرائيلي هو في صميم ذلك النزاع.

وقد عرضت الوثيقة خطوطاً عريضة واقعية لمختلف المواقف الفلسطينية من حيث صيغة التسوية السلمية. فأشارت إلى تلميح منسوب إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وذكرت الوثيقة أن "التعايش بين دولتين، واحدة عربية وأخرى إسرائيلية يمكن النظر فيه" (بارودي وبحيري، 1984، ص 46).

وفي ضوء الرد الإسرائيلي على الوثيقة، اعتبرت الخارجية الإسرائيلية أنها انتهاك لسياسة التنسيق الوثيق بين المواقف الأمريكية والإسرائيلية فيما يختص بالنزاع العربي – الإسرائيلي، وبصورة خاصة فيما يتعلق بمسائل حساسة كمنظمة التحرير الفلسطينية. (Near East Report, 1975, PP 203 – 206)

وكان كيسنجر قد أشرف على المسودة بعناية وضبط صياغتها، بل إنه قيل أن كيسنجر قد استوضحها مع الرئيس فورد، ومع ذلك فعندما ووجه بعدائية رد الفعل الإسرائيلي، فإنه نأى بنفسه عن الوثيقة واستبعدها باعتبارها فرضاً أكاديمياً ونظرياً. (كوانت، 1980، ص 386)

لقد أظهرت الوثيقة مدى التناقض والتخبط الذي عاشته الولايات المتحدة، فهي وإن كانت الوثيقة قد أكدت على أن حل المشكلة **يتطلب وجود تمثيل للفلسطينيين وإشراكهم في حل النزاع**، وهو الموقف والحقيقة الذي كانت تدركه الخارجية الأمريكية وتأكد في الوثيقة بالقول "أن البعد الفلسطيني في النزاع العربي الإسرائيلي هو في صميم ذلك النزاع". إلا أنها لم تجرأ على الاعتراف بها علناً بسبب حساسية إسرائيل، وتجلى الأمر عندما منح هنري كيسنجر في أيلول/سبتمبر 1975 إسرائيل الحرية في قضية إشراك الفلسطينيين في أية مفاوضات مستقبلية من عدمها (كوانت، 1980، ص 386). لقد بعثت الوثيقة على الأمل في إقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وذلك من خلال إقرارها بأهمية البعد الفلسطيني في النزاع.

2.3: المبحث الثالث

مواقف إدارات كارتر، ريغان، بوش

2.3.1: الرئيس جيمي كارتر 1977 – 1980

كغيره من مرشحي الرئاسة الأمريكية خاض جيمي كارتر انتخابات الرئاسة على برنامج نمطي من حيث مناصرة إسرائيل بقوة، ومناهضة الفلسطينيين بقوة أيضاً، كما أنه تمسك بموقف كيسنجر من منظمة التحرير الفلسطينية "لا مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تعترف بقرار الأمم المتحدة رقم (242) وبحق إسرائيل في الوجود" (تيري، 1996، ص 227). وكانت المؤشرات والتوقعات أنه سيمضي بنفس الأسلوب الذي خاضته إدارات الرئاسة الأمريكية من قبله في قضية الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن كان كارتر يتحرى الأمور بشيء من التفصيل والبحث الشامل، بحيث يظهر مرونة في النقاش والاستماع للآراء وأنه يظهر استعداداً لتغيير الآراء التي كان يحملها سابقاً.

تلقت إدارة الرئيس كارتر معلومات وافرة عن الفلسطينيين وبالأخص من مجلس الأمن القومي الذي قدم له معلومات بضرورة معالجة التظلمات الفلسطينية. وقد أشعل إعادة تقييم الوضع في الصراع العربي الإسرائيلي نار إسرائيل ومؤيديها في الولايات المتحدة من التباعد عن الموقف المؤيد لإسرائيل إلى متجه نحو النظر في حقوق الفلسطينيين. الأمر الذي حذى بمؤيدي إسرائيل إلى تكثيف المعلومات والكتب التي تصل إلى البيت الأبيض لإبقاء التأييد لإسرائيل، كما جيء بعدد من المساعدين والمستشارين للرئيس كارتر من أجل إيصال آراء الحكومة الإسرائيلية واللوبي الصهيوني إلى رئيس الجمهورية (تيري، 1996، ص 228 – 230).

اتضحت معالم وأسلوب الرئيس كارتر المغاير لأسلوب كيسنجر، حيث دعا كارتر إلى التسوية الشاملة، وقبلت بالحقيقة التي مفادها أن التسوية السلمية تقتضي حلاً لمطالب الفلسطينيين في تقرير المصير. كما بدأ بعض المسؤولين في إدارة كارتر إجراء اتصالات من الباب الخلفي مع

الفلسطينيين، حيث أوصلوا آراءً إلى البيت الأبيض مثل أن الاستيطان هو العقبة أمام السلام وعن حق الفلسطينيين في تقرير المصير، ورغم ذلك ظل شرط المفاوضات والاتصالات المباشرة مع منظمة التحرير هو بقبول القرار رقم 242.

إن عملية السلام التي وقعت بين مصر وإسرائيل في كامب ديفيد، لم تؤد إلى عملية سلام شاملة، فهي أفضت إلى معاهدة سلام مصرية – إسرائيلية، وأخفقت في معالجة حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير معالجة مباشرة، وهذا ما تكرر من خلال الملاحظات التي تبادلها كارتر وبيغن والسادات بأن القضية الفلسطينية لم تكن مسألة مركزية في التسوية.

كانت إدارة كارتر تمضي في مسار نحو التسوية الشاملة بما فيها حل لمطالب الفلسطينيين، وأن إدارة كارتر اقتربت من الاعتراف بمنظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين. ولكن بقيت إسرائيل مهيمنة على الأراضي المحتلة، ولم توصل المعاهدة المصرية الإسرائيلية إلى سلام، واتجهت إلى حرب في لبنان عام 1982 وبقي الفلسطينيون يناضلون لتقرير مصيرهم.

2.3.2: الرئيس رونالد ريغان 1981 – 1988

تولى ريغان الرئاسة في عام 1981 وهو منشغل البال بالاتحاد السوفييتي على نحو أساسي وواضح، وكانت الصراعات في آسيا أو في إفريقيا أو في أمريكا اللاتينية صراعات بالأساس مع الاتحاد السوفييتي. كما سعت إدارته إلى حث زعماء مصر والأردن والسعودية على إجماع في الهم وخلق تحالف مناهض للاتحاد السوفييتي في المنطقة. (Peck, 1984, P. 15)

كما تعزز عند إدارة الرئيس ريغان القناعة بأهمية إسرائيل بالنسبة لاستراتيجيتها، وأنها ستقوم بدور الشرطي لها في الشرق الأوسط، حيث يعقب مسؤول سابق في إدارة الرئيس كارتر: "خطت العلاقة خطوة كبرى إلى الأمام في إدارة ريغان التي رأت إسرائيل، ليس التزاماً أخلاقياً أمريكياً تجاه ما بعد محرقة اليهود، وإنما رأت فيها، لأول مرة، منفعة استراتيجية يعوّل عليها في الصراع الإقليمي ضد الاتحاد السوفييتي من أجل إحراز الموقع الأول في الشرق الأوسط". (Eizenstat, 1989. P. 76)

وظلت الإدارة الأمريكية – في عامي 1981 و 1982 – على موقفها من تفهم وتعاطف مع متطلبات إسرائيل الأمنية، حيث أدى ذلك التعاطف إلى تأييد الحرب على لبنان عام 1982 والتي وجهت أساساً ضد قواعد منظمة التحرير واعتبارها عملاً شرعياً.

وفي سبتمبر/أيلول 1982، بعد خروج قوات منظمة التحرير من بيروت، أعلن الرئيس ريغان عن اقتراحهه ومبادرته التي تقوم على تطبيق قرار رقم 242 واتفاقيات كامب ديفيد، وتتحدث مبادرته عن حكومة ذاتية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بمشاركة مع الأردن تقدم الفرصة المثلى للسلام. رفضت إسرائيل تلك المقترحات، وأقدمت بعدها بفترة وجيزة على دخول بيروت الغربية (تيري، 1996، ص 250) والمخيمات الفلسطينية.

لقد تعاطى الزعماء العرب بإيجابية مع أفكار ريغان، وفي قمة الجامعة العربية المنعقدة في فاس أكدت الجامعة على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة الدولة بقيادة منظمة التحرير، وأشارت القمة إلى أن الدولة الفلسطينية ستضم الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1967، وتحدثت القمة عن فترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة (تيري، 1996، ص 250). على الرغم من ذلك لم تتحول خطة ريغان إلى استراتيجيا دبلوماسية، وتلاشت خلال أشهر مع تأكيده على أهمية تحالفه مع إسرائيل في احتواء الشيوعية.

في عام 1985، وافق ياسر عرفات صراحةً على صيغة الأرض مقابل السلام وعلى مفهوم كونفدرالي مع الأردن بدل الدولة الفلسطينية المستقلة، وتم تهيأة المناخ العام نحو مؤتمر دولي للسلام إلا أن الولايات المتحدة لم تكن ترغب في إشراك الاتحاد السوفييتي في ذلك المؤتمر (تيري، 1996، ص 255).

حصلت منظمة التحرير على موافقة الولايات المتحدة على رعاية المؤتمر الدولي عام 1986، حيث جاء ذلك بعد قيام ياسر عرفات بإصدار بيان من القاهرة يدين فيه الأعمال الإرهابية واستخدام العنف، ولكن بسبب عدم حدوث الاستجابة من الولايات المتحدة انهارت تلك المساعي وبقي المناخ العام في المنطقة ساخناً.

ومع اندلاع الانتفاضة في كانون أول/ديسمبر 1987، أجبرت واشنطن على التحرك نحو معالجة القضية الفلسطينية، حيث قام شولتز وزير الخارجية الأمريكي – آنذاك – في حزيران/ يونيو

1988 بعدة رحلات مكوكية في المنطقة ليقدم مقترحاته التي اشتملت على عقد مؤتمر دولي يشارك فيه الأطراف المعنيون، وعلى أن تبدأ مفاوضات تستمر حتى الوصول إلى محادثات الوضع النهائي. ورغم محاولة شولتز أن يهدئ من روع الإسرائيليين حول خطته من خلال تجنبه لمسألة تمثيل الفلسطينيين لوحدهم، فإنه لقى معارضة شديدة لم يتوقعها من شامير – رئيس وزراء إسرائيل آنذاك – بقوله وتعقيبه على الخطة: "إن الكلمة الوحيدة التي أقبلها في خطة شولتز هي توقيعه. إن الوثيقة باستثناء هذه الكلمة، لا تخدم قضية السلام" (New York Times, 3-1988). وبعد انقضاء المهلة التي حددها شولتز للرد على خطته، لم يجب أحد إلا شامير برفضه إياها رفضاً قاطعاً.

ظل شولتز غير قانع، وشكك في إعلانات وتصريحات عرفات حول نبذه للإرهاب وقبوله بقرار 242 وأن عرفات ذكرها على سبيل الاستقراء. يضاف إلى ذلك عقبة الكونغرس فيما إذا تحرك شولتز نحو اتصاله بعرفات أو بمنظمة التحرير التي ما زال يحرم الاتصال بها.

لقد أجبرت الانتفاضة إدارة الرئيس ريغان على إعادة تقييم الموقف الأمريكي، حيث بدأ المسؤولون الأمريكيون يصرحون علناً أن الفلسطينيين يؤلفون أمة تستحق أن تسيطر على حياتها وأن تلعب دوراً في المفاوضات (لِش، 1996، ص 268)، وحدثت بعض الاختراقات من حيث لقاء المسؤولين الأمريكان ببعض الفلسطينيين، وإن كان في وقت متأخر من عهد ريغان ذي الثماني سنوات، ومع ذلك تبقى الولايات المتحدة كما هو موقفها السابق المعتاد غير مستعدة لاستخدام نفوذها لإقناع إسرائيل وبقيت رافضة لإجراء محادثات شاملة مع الفلسطينيين للنظر في إمكانية تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ومما لا شك فيه أن الوجود المتعاظم للولايات المتحدة في المنطقة مكّنها من صياغة سياسة عملائها جملة وتفصيلاً. إن ضعف العرب النابع من تشظي العالم العربي حال بينهم وبين أن يكون لهم تأثير فعّال على السياسة الأمريكية يقشّع شيئاً من كابوس الاحتلال الإسرائيلي، بل كان لواشنطن اليد الطولى التي تمكنها من خنق كل نزاع محلي يعلو صوته فوق صوت المصالح الأمريكية الشاملة، أو بتطويق كل مبادرة سياسية خاصة بالقضية الفلسطينية يطلقها الأوروبيون

الذين ضاعت أفضليتهم الاقتصادية في زحمة الوجود العسكري الأمريكي (عاروري، 2007، ص 71).

لقد كان من الصعب على أوروبا واليابان انتهاج سياسة مستقلة تجاه القضية الفلسطينية في الوقت الذي تُمسك الولايات المتحدة بيدها حنفية إمداداتهم النفطية. كانت التعبئة العسكرية الأمريكية تعويضاً عن عجزها عن المنافسة الاقتصادية.

هذا الوجود الاستعماري الجديد في الشرق الأوسط لم يبق سراً، ولطالما تداول شؤونه عدد من مسؤولي إدارة ريغان علناً. إن وزير الخارجية الجنرال هيغ، في شهادة له أمام لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية، وصف هذه الصيغة بقوله: "من الضروري جداً أن نبدأ بالإعداد لإجماع عربي يهودي حول ما يهمنا استراتيجياً في طول المنطقة وعرضها، وعلينا أن نتيقن من أن العيون ستظل ساهرة لا تنام أمام الحظر المحيق للغزو السوفياتي" (New York Times, 3-1981).

هذه استراتيجية غير تقليدية في نظر هيغ، فهي ستغض النظر عن التحالفات العسكرية الرسمية، وتجمع العرب والإسرائيليين حول همّ مشترك. وفعلاً فقد أخبر لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية 17 أيلول/سبتمبر 1981: " صحيح أننا نبني استعدادات عسكرية أمريكية... لكن استخدام القوة العسكرية الأمريكية لن يكون إلا آخر الدواء. وصحيح أن لأمريكا دوراً أساسياً في ردع التهديدات السوفياتية الخطيرة لكن لا غنى لنا عن مساعدة أصدقائنا في المنطقة وخارجها... وهذا هو سبب سعينا إلى تعاون استراتيجي مكثف مع إسرائيل ومصر والمملكة العربية السعودية، ومع كثير من الدول المعنية. إننا لا نسعى إلى بناء حلف رسمي أو نظام ضخم من القواعد الأمريكية. إننا نبني استراتيجية غير تقليدية تستمد هديها من الإحساس بالخطر الداهم" (State Department, Bureau of Public Affairs, 1981).

كانت إدارة ريغان تُلحّ على أن لا يشكل النزاع العربي الإسرائيلي عقبة في وجه هذا الإجماع الاستراتيجي المنشود، وقد شدد ريغان وهيغ كلاهما علناً على أهمية إسرائيل في حلبة الصراع الدولي الأوسع، في حين رأى هيغ أن أمن السعودية متضافر مع أمن إسرائيل: "إننا بكلّ قلوبنا ملتزمون التزاماً دائماً بأمن إسرائيل، إذا لا يمكن تحقيق الأمن في المنطقة أو تحسين بوادر السلام من دون إسرائيل قوية، وعصب هذا كله هو سعودية آمنة وعلاقات أمريكية سعودية متينة" (New

York Times, 3-1981). وانطلاقاً من هذا، فإن بيت القصيد في هذا الإجماع الاستراتيجي هو الحاجة إلى ربط الصراع العربي الإسرائيلي ومتطلبات التسوية الشاملة بذيل الخطر السوفياتي ومتطلبات الأمن الشامل.

إن القضية الفلسطينية التي همشتها إدارة ريغان لم تعد تتمتع بصفة الأولوية التي طالما جعلتها محور هموم المنطقة. لكن مشروع ريغان جملة وتفصيلاً تداعى بسبب العلاقة الأمريكية الخاصة مع إسرائيل، تلك العلاقة التي وضعت مفهوم الإجماع الاستراتيجي في مهب الريح.

وبكل بساطة، فإن الولايات المتحدة عجزت عن أن تقدّم للعرب ولإسرائيل صيغة للتعاون، ومما عمّق الهوة بينهم في تلك الأيام 1981 اقتراح بيع السعودية طائرات الأواكس، والغارة الإسرائيلية على مرفق الأبحاث النووية العراقي، وضم الجولان، واقتراح إنشاء القوة الضاربة الأردنية، ثم الاجتياح الإسرائيلي للبنان، والقضية الفلسطينية.

وقد انهارت محاولة التوفيق بين هذين المسعيين (الإجماع الاستراتيجي والعلاقة الإستراتيجية الخاصة مع إسرائيل) عندما عجزت إدارة ريغان عن أن تتجاوب مع الحد الأدنى الذي يغري العرب بمثل هذا الإجماع الاستراتيجي، فلا خطّة ولي العهد السعودي – آنذاك – الأمير فهد 1981 ولا تبنّيها عربياً في مؤتمر القمة العربية وما أصبحت تعرف بـ خطة فاس 1982 أثارت اهتمام واشنطن برغم الدلائل القوية على رغبة الاعتراف بإسرائيل كبادرة من أجل تسوية سليمة مقابل قيام دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلت في عام 1967 (مركز الزيتونة، **تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947-2012** 2012).

بل إن خطة ريغان نفسها 1 أيلول/سبتمبر 1982 (New York Times, 9-1982) ألقيت في هاوية النسيان بعد أن سارعت إسرائيل إلى رفضها من أساسها. ثم إن الإدارة ارتبكت ولم تستطع أن تتخذ قراراً بخصوص استخدام إسرائيل طائرات أمريكية الصنع في قصف المرفق النووي العراقي خلافاً للقرار المعدل 1976 الخاص بالرقابة على السلاح، وأفظع من ذلك هو تواطؤ الولايات المتحدة مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982 (Schiff, 1983, vol 50)، وتوافقها مع أهداف هذه الحرب (رسم خريطة سياسية جديدة للبنان، ومحاولة استئصال الحركة الوطنية الفلسطينية، وتحجيم سوريا).

لقد تحدث الرئيس ريغان فعلاً عن الفرصة التي أوجدها الاجتياح الإسرائيلي للبنان، ونظر إلى المنجزات الإسرائيلية، باعتبارها يندرج ضمن منظور الهدف الأمريكي الأعم، وعلى سياق تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وقد تلقى الحراك الأمريكي طعنة أخرى عندما عجزت إدارة ريغان عن إقناع الكونغرس بالموافقة على مد الأردن وإسرائيل بالسلاح والمال لخلق الأجواء المناسبة للمفاوضات. كانت الإدارة تعتقد بأن بناء قوة أردنية لوجستية تشكل قوة انتشار سريع في الخليج هو ضمان لإبقاء مضيق هرمز سالكاً، بل إنها عزمت على تفعيل الملحق الذي أضافه ريغان على عقيدة كارتر والذي يسمح للولايات المتحدة بالتدخل العسكري في الأزمات الداخلية لدول الخليج.

لكن على الرغم من إصرار الولايات المتحدة على أن لا يكون قرار استخدام السلاح بيد الأردن، وعلى الرغم من إعلان الإدارة عن "عزمها على المحافظة على التفوق التكنولوجي الإسرائيلي" (Boston Globe, 2-1982)، فإن الكونغرس لم يتزحزح عن رفضه، ومن المفارقات الساخرة أن إدارة ريغان طلبت من موشيه أرنز وزير الدفاع الإسرائيلي أن يتوسط لدى أعضاء الكونغرس المعارضين لإنشاء القوة الأردنية (Washington Post, 10-1983)، لكن إسرائيل ظلت معارضة لما كان يعتبر في نظر ريغان أحد أبرز مكونات الإجماع الاستراتيجي.

الواقع أن هذه المعارضة الإسرائيلية لصفقة الصواريخ الأردنية هي التي نسفت الإجماع الاستراتيجي من أساسه، ولعل هذا ما أخرج الملك حسين عن طوره الدبلوماسي المعتاد وجعل الأردن يبدو مؤقتاً وكأنه يمارس شيئاً من الاستقلال في سياسته الخارجية، ففي لقاء مع الـ نيويورك تايمز في 16 آذار/مارس 1984 وجه الملك حسين للسياسة الأمريكية أقسى نقد علني يقول مسؤول أردني حين أعلن: "إن إسرائيل على أرضنا.. بفضل العون العسكري والاقتصادي الأمريكي.. وهي هناك بفضل الدعم الأخلاقي والسياسي الأمريكي، بل بلغ الأمر بالولايات المتحدة أنها صارت تخضع للإملاءات الإسرائيلية. وفي مثل هذه الحال، وإذا استمرت على هذا المنوال، فإنه يستحيل على المرء أن يتصور أن بإمكان العرب أن يجلسوا ويتحدثوا إلى الإسرائيليين. ومن الواضح أنكم اخترتم وأن اختياركم هو إسرائيل. ولهذا فليس هناك من أمل في تحقيق أي شيء" (Newsome, 1983).

كما كان اشتراط أن لا يشحن السلاح إلى الأردن إلا بعد قبوله بكامب ديفيد واحداً من الشروط التي جعلت الملك حسين ينتقد "الولايات المتحدة ومعاييرها المزدوجة" وأن يتهمها "بالإذعان للإملاءات الإسرائيلية وإملاءات الصهيونية ومنظمة آيباك". (عاروري، 2007، ص 75)

هذه بعض الارتباكات والقيود التي شلت قدرة الإدارة عن حل المشكلة الأمنية للأردن، وقد كان حلّها ضرورياً جداً لإنجاح مشروع الإجماع الاستراتيجي. ثم تجسدت المشكلة الثانية في مساعدة الأردن على حل عقدة التفاوض، الأمر الذي لم يتحقق بسبب الرفض الإسرائيلي لخطة ريغان وعدم القبول بتجميد بناء المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية.

كان أقصى ما ترغب الإدارة في محاولته هو "الوعد بأن تحض إسرائيل على تجميد بناء مستوطنات أخرى. وكانت تتحجج بأن الضغط على إسرائيل سيؤتي أكله بمجرد جلوس الملك حسين إلى طاولة المفاوضات" (New York Times, 3-1984). لقد كان من الواضح أن كل شيء أفلت من يد واشنطن فلم تعد بقادرة لا على حل المشكلة الأمنية للأردن ولا على حل عقدة التفاوض.

إن أخطر ما أصاب الإجماع الاستراتيجي هو عدم الإجماع عليه، فبينما كانت إسرائيل وما يسمى بالدول العربية المعتدلة تشارك إدارة ريغان همّها حول التهديد السوفياتي، فإن هذه الدول لم توافق على سلم الأولويات، فالعرب رأوا أن الاستقرار الإقليمي يحول دون انتشار النزعة الثورية والنفوذ السوفياتي يحتاج إلى حلّ عادل ودائم للقضية الفلسطينية. أما إسرائيل فقد تنكرت للقضية الفلسطينية وجعلتها قضية هامشية ولا ينبغي الالتفات إليها، أو التوقف عندها في العلاقات بين قوة عظمى وشريك معتبر، وهذا ما جعل حلفاء واشنطن العرب يحجمون عن التعاون المباشر لعدم قدرة الإدارة الأمريكية على فرض أية تسوية على إسرائيل لا ترضى بها الأخيرة.

2.3.3: الرئيس جورج بوش "الأب" 1989 – 1992

حافظت إدارة الرئيس بوش على النسق التاريخي لسياسة الولايات المتحدة نحو الفلسطينيين، بما في ذلك رفضها حقهم في تقرير المصير، وفي دولة مستقلة، وفي اختيار زعمائهم. لقد شنّت

إدارة بوش حملة لا هوادة فيها لتشويه سمعة منظمة التحرير الفلسطينية، تمثل ذلك في السعي لإجهاض أي محاولة فلسطينية من الحصول على عضوية في المنظمات الدولية، وقامت بتحذير وابتزاز الكثير من المنظمات التي اقتربت المنظمة من الحصول على عضوية فيها وهددت بقطع المعونات عن أية منظمة تعترف بمنظمة التحرير، ومنها نذكر الضغط على منظمة الصحة العالمية لإرجاء مناقشة طلب عضوية المنظمة إلى أجل غير مسمى، ومارست الولايات المتحدة في عام 1989 أيضاً ضغطاً كبيراً على سويسرا لمنع منظمة التحرير من التوقيع على اتفاقيات جينيف الأربعة.

ويسجل لإدارة بوش أنه في الأسبوع الأول من ولايته ، مارست الولايات المتحدة ضغطاً شديداً على أعضاء مجلس الأمن ليسحبوا قراراً يدين انتهاكات إسرائيل في الأراضي المحتلة. (The New York Times, 2-2-1989)

وكذلك الإهمال لانتهاكات حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية، كما استمرت الإدارة الأمريكية في فرض رؤى السلام من المنظور الإسرائيلي. وعارضت الإدارة الأمريكية القرارات المتكررة في الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تدين إسرائيل، كما عملت على ازدياد وتيرة هجرة اليهود السوفيات ويهود الحبشة إلى إسرائيل، إضافة إلى المبالغة في تقديم المعونة المالية لها.

يعلّق مراسل جريدة النيويورك تايمز على السياسة الأمريكية ورؤيتها للسلام من المنظور الإسرائيلي حيث كان الرئيس بوش ووزير خارجيته بيكر يبذلان الجهد من أجل تنظيم المؤتمر الدولي للسلام في ايلول/سبتمبر 1991، يعلّق قائلاً: "إن مقترح إدارة بوش كله لصنع السلام يقوم كلياً على شروط يمليها رئيس الوزراء إسحاق شامير..." (Friedman, New York Times, 9-1991)

2.3.3.1: خطة السلام الأمريكية – مشروع شامير

في نيسان/إبريل 1989 تقدم شامير بمبادرة إسرائيلية حول السلام في الشرق الأوسط، وسرعان ما ألّفت عناصر تلك المبادرة الخطوط العامة لمجهودات إدارة الرئيس بوش في السنوات الأربع، وكان أبرز نقاط المبادرة تقوم على أساس استبعاد أعضاء من منظمة التحرير في عضوية الوفد

الفلسطيني المفاوض، وأن تكون انتخابات محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة لتأليف الوفد المشارك في تلك المفاوضات ولتشكيل الحكم الذاتي.

ردّ الفلسطينيون بقوة على تلك المبادرة، وذلك في رسالة أعلن عنها في القدس عام 1989 وتطلب الرسالة إجراء مفاوضات مع منظمة التحرير، والاعتراف بالفلسطينيين كشعب له الحق في العيش في دولة مستقلة.

ومن الواضح، أن مشروع السلام الأمريكي – الإسرائيلي ظل متمسكاً بآرائه القطعية بشأن السلام وهي: (**لا مفاوضات مع منظمة التحرير، لا دولة فلسطينية، لا لحق الفلسطينيين في العودة، لا بحث في أمر القدس**).

في هذا الوقت كثفت إسرائيل من وتيرة البناء الاستيطاني، وذلك لخلق مزيد من الحقائق على الأرض في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وكذلك أيضاً لاستيعاب حجم هجرات اليهود السوفيات.

2.3.3.2: مبادرة السلام الأمريكية بعد حرب الخليج

بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي، أصبحت الولايات المتحدة تقف وحدها كقوة مهيمنة في عالم أحادي القطبية، وتعززت قوة إسرائيل في المنطقة، وأصبح على الدول العربية تلبية رغبات الإدارة الأمريكية.

قامت الولايات المتحدة بعمل مكثف من أجل تحفيز عملية سلام عربية فلسطينية إسرائيلية، إلا أن تحركها كان يعتمد على خطة شامير لسنة 1989، حيث كررت أمريكا معارضاتها لإقامة الدولة الفلسطينية، كذلك معارضتها للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. وسعت الولايات المتحدة إلى اقتراح عقد مؤتمر دولي يلبي حاجات إسرائيل، بحيث يكون المؤتمر برئاسة الولايات المتحدة، وأن لا تكون قرارات الأمم المتحدة المتعلقة ملزمة، ومع ذلك فقد رفضته إسرائيل في البداية، ولكن بعد إعلان سوريا قبولها حضور المؤتمر، اضطرت إسرائيل الموافقة على المشاركة مع اشتراطات أهمها حق إسرائيل في الرفض في تكوين الوفد الفلسطيني.

افتتح مؤتمر السلام في مدريد – العاصمة الإسبانية – في تشرين الأول/أكتوبر 1991، وحضره الفلسطينيون بأعضاء ليسوا من منظمة التحرير، وليسوا من الشتات أو من سكان القدس بناء على اشتراطات إسرائيل. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر 1992 عقد المؤتمر سبع جلسات، انتهت بتولي حزب العمل في إسرائيل مقاليد الحكم برئاسة إسحاق رابين، وكذلك حل الرئيس بيل كلينتون محل جورج بوش.

طوال فترة حكم الرئيس بوش، ظلت المبادئ الأساسية للسياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين كما هي: لا حق تقرير المصير، لا دولة مستقلة، ولا حق باختيار زعمائهم أو حق في العودة، بل وظلت موجة الدعم وتعزيز العلاقات مع إسرائيل تزداد، حيث أفصح جيمس بيكر عن الموقف الأمريكي بجلاء أمام مؤتمر الآيباك محذراً الفلسطينيين: "عليكم أن تفهموا أن ما من أحد سيقوم بتسليم إسرائيل إليكم". (Baker, 1989, P. 176)

الفصل الثالث :3

موقف إدارة الرئيس بيل كلينتون من إقامة الدولة الفلسطينية 1993 – 2000

مقدمة:

يتناول هذا الفصل أبرز المحطات التي مرت بها السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من حيث الرؤى لإقامة الدولة الفلسطينية وإلى أي مدى أسهمت هذه الإدارة في الوصول أو إعاقة قيام الدولة الفلسطينية، وقد تمثل ذلك في الرعاية الأمريكية لمحادثات السلام في أوسلو والتي أفضت إلى توقيع اتفاق سلام وصف بأنه تاريخي في بداية فترة الرئيس بيل كلينتون، كما تلا ذلك عدة اتفاقيات ومباحثات أشرفت على رعايتها الولايات المتحدة. وانتهاءً بمحادثات كامب ديفيد في عام 2000 في نهاية فترة الرئيس كلينتون الثانية، ثم مقترحات اللحظات الأخيرة في عهد الرئيس كلينتون والتي قدمها إلى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي التي عرفت باسم مقترحات كلينتون أو "The Clinton Parameters".

3.1: المبحث الأول

الرعاية الأمريكية لعملية السلام "اتفاقية اوسلو" 1993

3.1.1: تطورات الموقف الأمريكي من عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين قبيل اتفاقية أوسلو

وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على إجراء الاتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية في ديسمبر 1988، وذلك بعد اعتراف ضمني لمنظمة التحرير بحق إسرائيل في الوجود، وقبول قرارات الأمم المتحدة جميعها وخصوصاً القرارين 242 و338 والتي نصت على مبدأ الأرض مقابل السلام، وكذلك موافقتها على نبذ الإرهاب، وتم اللقاء الأول في 16 كانون أول/ديسمبر 1988 في تونس بين السفير الأمريكي روبرت بيليترو آنذاك ووفد منظمة التحرير الفلسطينية المكون من ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الأمين العام المساعد للجبهة الديموقراطية آنذاك، وعبد الله حوراني عضو اللجنة التنفيذية، وعبد اللطيف أبو عجلة أمين عام الدائرة السياسية في منظمة التحرير، وحكم بلعاوي ممثل المنظمة في تونس. (حسين، مقال ، 2013)

وقد استمر الحوار بين المنظمة وواشنطن في فترة الرئيس جورج بوش الأب الرئاسية، إلا أن تلك المفاوضات تعلّقت في حزيران/يونيو 1990 عندما رفضت منظمة التحرير الفلسطينية إدانة عملية عسكرية بحرية نفذتها جبهة التحرير الفلسطينية – إحدى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية – عرفت باسم عملية القدس البحرية، علّقت بموجبها الولايات المتحدة الحوار رسمياً مع المنظمة بسبب عدم استجابة المنظمة لمطلب إدانة العملية الفدائية وعدم قيام المنظمة بما وصفته الإدارة الأمريكية بالخطوات اللازمة لإدانة الإرهاب وعدم اتخاذ عقوبة تأديبية بحق جبهة التحرير منفذة العملية (خبر، جريدة القدس، العدد 7480، 1990). وبقيت صورة منظمة التحرير في عهد إدارة الرئيس بوش الأب بالصورة السلبية، حيث يذكر بوش في تصريح صحفي له بعد حرب الخليج الثانية: "أنه شخصياً فقد الثقة والمصداقية في منظمة التحرير".

ومع ذلك قامت إدارة الرئيس بوش الأب بجهود مضنية في عام 1991 لعقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط، وذلك بعد إخراج العراق من الكويت وقيام معظم الدول العربية بتأييد الولايات المتحدة في تحالفها الدولي الذي قادته لإخراج العراق من الكويت آنذاك، وأعرب الرئيس بوش عن أن إدارته قريبة جداً من عقد مؤتمر للسلام تتم فيه محادثات مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين والدول العربية، ودعى بوش إلى تخطي العقبات بين الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل انتهاز الفرصة التاريخية للسلام آنذاك على حد تصريحه، حيث قبلت ولأول مرة إدارة الولايات المتحدة تمثيل الفلسطينيين، وإن لم تكن باسم منظمة التحرير الفلسطينية وذلك في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991.

3.1.2: تبني الولايات المتحدة لمحادثات أوسلو

حافظت إدارة الرئيس بيل كلينتون على نفس السياسة التي اتبعت في عهد الرئيس السابق جورج بوش، وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، فقد حافظت على نفس الموظفين المكلفين بإدارة شؤون الشرق الأوسط (Freedman, 1998, P. 347). وفي بداية عهد الرئيس كلينتون أُعلن عن استئناف الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير بعد تعليقه عام 1990.

أصبحت إدارة الولايات المتحدة بعد ذلك الراعي الأكبر لعملية السلام والواسطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتوسّطت في عدة مناسبات لوقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما ساعدت الولايات المتحدة على بناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وقدمت إعانات ومساعدات مالية للنهوض بالسلطة القائمة من حيث تجهيز عناصر الشرطة الفلسطينية. وقد أعقب تلك الاتفاقية أيضاً رفع مستوى التمثيل الفلسطيني في الولايات المتحدة إلى بعثة عامة لمنظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة.

انتقلت قناة المفاوضات السرية – بين الفلسطينيين والإسرائيليين – من استكهولم بالسويد إلى أوسلو بالنرويج، وذلك في صيف 1992 حيث جرت بدايتها بين مدير منظمة **فافو** النرويجية

تيري رود لارسن ويوسي بيلن نائب وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك، وكانت واشنطن على إطّلاع بقناة أوسلو، كما قام وزير الخارجية النرويجي بزيارة إسرائيل لاقتراح تنشيط قناة أوسلو السرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث انعقدت مفاوضات أوسلو تحت مسمى ندوة عُرض من خلالها جدول المفاوضات، وخيار غزة أولاً، وخطة مساعدات دولية للضفة وغزة. (حواتمة، 1998، ص 85 - 86)

وفي الوقت الذي كانت فيه مفاوضات واشنطن – التي تلت مؤتمر مدريد 1991 - متعثرة وعالقة عند مشروع (**إعلان المبادئ**) الذي تقدمت به الخارجية الأمريكية، و(صلاحيات سلطة الحكم الذاتي) التي تقدم بها الفريق الإسرائيلي. كانت أوسلو تتقدم بمرونة، وقدم الفريق الإسرائيلي ثلاثة مشاريع هي كالتالي: **1)** مسودة إعلان المبادئ، **2)** خطوط عريضة لخطة مارشال لتنمية الضفة والقطاع، **3)** التعاون الاقتصادي الإسرائيلي – الفلسطيني وبرنامج العمل. (حواتمة، 1998، ص 86 - 87)

ومع وقائع اخفاقات فريق التفاوض في واشنطن والذي تكلل بانسحاب الوفد الفلسطيني برئاسة د. حيدر عبد الشافي على إثر عملية إبعاد ناشطين فلسطينيين من حركتي حماس والجهاد الإسلامي إلى مرج الزهور في لبنان، وفي ظل ذلك دفعت حكومة رابين – بيرس لتفعيل وتسريع قناة أوسلو الخلفية والسرية.

تمحورت قناة أوسلو السرية على مفاوضات غزة أولاً في إطار مشروع الحكم الذاتي، حيث دعا شمعون بيرس القيادة المصرية لإقناع الفلسطينيين بذلك، مع إمكانية توسيع المشروع ليشمل أريحا أيضاً. ومع تطور المفاوضات وانضمام شخصيات صاحبة قرار ونفوذ، تحدث وزير الخارجية النرويجي يوهان هولست أن النرويج حصلت على الضوء الأخضر من واين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي للمضي بمباحثات أوسلو. (بيرس، 1995، ص 382)

كما أبلغ بيرس الرئيس المصري مبارك في تموز/يوليو 1993 أن مفاوضات أوسلو وصلت إلى نهايتها، وأنه وقت القرارات، ورحّب كريستوفر بأن يتم التوقيع من خلال الرعاية الأمريكية في واشنطن، وفي آب/أغسطس انتهت المحادثات الهاتفية بين بيرس وعرفات وقريع لتتوج بالاتفاق على إعلان المبادئ وأن الساعة دقت لختم المفاوضات (بيرس، 1995، ص 400)، وقد ذكر

هولست أن زيارة كريستوفر إلى الشرق الأوسط كان لها تأثير قوي على تسريع وانجاز مفاوضات أوسلو.

في 19 آب/أغسطس 1993، وقع ممثلون عن منظمة التحرير وإسرائيل بالأحرف الأولى حول المفاوضات المستقبلية، وفي 10 أيلول/سبتمبر 1993 تبادلت المنظمة وإسرائيل رسائل الاعتراف المتبادل والتأكيد على نبذ الإرهاب من جهة منظمة التحرير الفلسطينية، اعترفت المنظمة في رسالتها بحق إسرائيل في الوجود بسلام وأمان وقبولها بقرارات الأمم المتحدة رقمي 242 و338، وكذلك التزامها بعملية السلام في الشرق الأوسط، كما أشارت رسالة المنظمة إلى تعهدها بإجراء تعديلات على الميثاق الفلسطيني بعد عرض التعديلات على المجلس الوطني (رسالة م ت ف إلى الحكومة الإسرائيلية، 1993).

أما رسالة رابين رئيس وزراء إسرائيل آنذاك فقد اقتصرت رسالته على "اعتراف حكومة إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، وبدء المفاوضات" (رسالة م ت ف إلى الحكومة الإسرائيلية، 1993)، وذلك في تجاهل لأي اعتراف أو توجه للاعتراف بسيادة فلسطينية على أراضيهم، أو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية على أراضي 1967.

وفي 13 أيلول/سبتمبر 1993 وقع الطرفان إعلان المبادئ، والذي ينص على إعادة انتشار إسرائيل في غزة وأريحا، وإجراء انتخابات، ومفاوضات مستقبلية لمزيد من الانسحابات ووصولاً إلى التسوية النهائية في غضون خمس سنوات (Migadlovitz, 2006, P. 16).

3.1.3: تطبيق اتفاقية أوسلو على الأرض

يبدو أن شعوراً بالارتياح يمكن فهمه وتبريره، قد سيطر على الكثير من سكان غزة وأريحا، فمنظر الجنود الإسرائيليين وهم يخلون نهائياً نقاطاً حصينة وثكنات ومتاريس سيطروا عليها على امتداد 27 عاماً كان مبعث ارتياح نفسي كبير للفلسطينيين في هذه المناطق. وبالرغم من ذلك – كما لم يكفّ الجنرال ايهود باراك عن تذكير الفلسطينيين والإسرائيليين آنذاك – بإن قوات الاحتلال لم تقم

في حقيقة الأمر إلا بإعادة نشر قواتها في مواقع جديدة بعد الانسحاب من بعض المواقع (سعيد، 1995، ص 121).

لقد سعت إسرائيل من خلال ذلك إلى ابقاء أكثر ما يمكن من القيود على الفلسطينيين من أجل عرقلة أي مسعى لتحقيق الحكم الذاتي، فظلت إسرائيل مسيطرة على الأمن، ويفضي ذلك إلى سيطرة إسرائيل على الحدود والطرق والسيادة والمستوطنات وكذلك القدس التي لم يأت على ذكرها اتفاق أوسلو، وتم تأجيلها إلى مفاوضات الحل النهائي.

وفي 28 أيلول/سبتمبر 1995، وقعت اتفاقية أخرى عرفت باسم (أوسلو 2)، وشملت الاتفاقية إجراء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وإطلاق سراح أسرى فلسطينيين، والانسحاب الإسرائيلي من ست مدن في الضفة الغربية. وتبع تلك الاتفاقية في كانون الثاني/يناير 1997 الاتفاق بين الطرفان على الانسحاب من مدينة الخليل.

كما أخضع اتفاق باريس الاقتصادي لاحقاً الحياة الاقتصادية الفلسطينية إلى الهيمنة الإسرائيلية وفق ما ذكره محمد زهدي النشاشيبي – عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية – في مقابلة له أجراها مع جريدة الحياة في 10 أيار/مايو 1994، حيث صرّح أن الاتفاق الاقتصادي جرى تصميمه على وجه الخصوص لمنع الحصول على أي نوع من أنواع الاستقلال الفلسطيني. (سعيد، 1995، ص 122)

3.1.4: ردود فعل الأطراف على اتفاقية أوسلو

لقيت اتفاقية أوسلو عدة ردود فعل عربية كان أبرزها من لبنان وسوريا اللتين تحتضنان فلسطينيين لاجئين لم تذكرهم اتفاقية أوسلو، واللتين اعترضتا على الاتفاقية باعتبارها منقوصة، أما مصر فقد رحّبت بالاتفاقية لما كان لها من دور بارز في اتمامه. فيما حرّكت الولايات المتحدة ماكينة الضغوط على العواصم العربية وتم حشد التأييد الدولي للاتفاق.

فبعد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ، مُهّد الطريق لمعاهدة سلام بين إسرائيل والأردن عرفت باسم – اتفاقية وادي عربة – في تشرين أول/أكتوبر 1994، وكذلك إقامة علاقات تجارية واقتصادية بين إسرائيل وعدة دول عربية، مثل المغرب، وتونس، وعُمان، وقطر، والبحرين وموريتانيا التي تبادلت مع إسرائيل ممثلين دبلوماسيين. وانخفضت حدة المطالبة بمقاطعة إسرائيل، وبدأت الوفود العربية والإسرائيلية تلتقي في المناسبات الإقليمية والدولية. (Freedman, 1998, P. 352)

وفي روسيا الاتحادية بزعامة بوريس يلتسن، فقد تغيرت النظرة والسياسة إلى الشرق الأوسط عن الاتحاد السوفييتي، فقد اتبعت سياسة براغماتية واقعية، إلا أن هذه البرغماتية كانت في صالح إسرائيل حيث عززت إدارة يلتسن من العلاقات مع إسرائيل لتشمل معظم مجالات التعاون الدبلوماسي والاقتصادي والثقافي، كما عززت علاقات التبادل التقني والمعلوماتي، حيث وقّع الطرفان في فبراير 1993 اتفاقية تعاون علمي وتكنولوجي. وبالوصول إلى اتفاقية أوسلو، فقد أيّدت ودعمت الاتفاقية وظهر الحضور الروسي في احتفالية التوقيع في البيت الأبيض، ولتؤكد روسيا على دورها في عملية السلام العربي الإسرائيلي، رغم أن ذلك الموقف قد أجّج موجة احتجاج واسعة في روسيا، بسبب انتهاج الحكومة الروسية لسياسة تبعية للولايات المتحدة فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي. (Freedman, 1998, P. 394)

وبالنسبة لإسرائيل فقد نجحت تماماً وحققت كل طموحاتها التاريخية والاستراتيجية بفضل السياسة الأمريكية. إن السلام الأمريكي في الشرق الأوسط يعني تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، بالتالي إخضاع كل قضايا المنطقة لمتطلبات أمريكا ومصالحها. (سعيد، 1995، ص 147)

3.2: المبحث الثاني

سياسات الولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين في ظل إدارة كلينتون

بعد اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل 1993، أعطى الكونغرس الرئيس الأمريكي الصلاحية ليتجاوز المنع المسبق والذي حال أيضاً دون دعم الأمم المتحدة لمنظمة التحرير، حيث هددت الولايات المتحدة بالانسحاب من أية منظمة دولية تعترف بمنظمة التحرير، كما شمل ذلك الحظر أي تواصل أو تفاوض مع أعضاء في المنظمة، وأدرجا المنظمة على لائحة الإرهاب. إن تلك الصلاحية بتجاوز الحظر المفروض على المنظمة امتد حتى تاريخ 12 شباط/فبراير 1996، وتم تجديده في 12 آب/أغسطس 1997، حيث أغلق الكونغرس مقر منظمة التحرير في واشنطن، ولكنه لم يفلح في إغلاق مكتب المنظمة في نيويورك بفعل ارتباطه بالأمم المتحدة.

3.2.1: إدارة كلينتون وموقفها من عملية إبعاد الفلسطينيين

واجه اسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل (1992 – 1995) الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة بيل كلينتون بثلاث خطوات تصعيدية، ما كان من إدارته إلا أن باركتها وهي تتمثل في **1)** طرد 413 فلسطيني إلى لبنان في كانون الأول/ديسمبر 1992، تعسفاً واستهتاراً، حيث تولت الإدارة الأمريكية الدفاع وحماية إسرائيل على جبهة مجلس الأمن، **2)** عملية الحصار والتقطيع التي فرضتها إسرائيل في المناطق الفلسطينية حيث لم تتكلف الإدارة الأمريكية آنذاك بالرد أو الإشارة إلى قيام إسرائيل بأي عمل. **3)** أما الثالثة، فكانت قصف الجنوب اللبناني في تموز/يوليو 1993 (عاروري، 2007، ص 139)، كل ذلك سعت له حكومة رابين من أجل اختبار مدى سلوك الوسيط لعملية السلام القادمة.

وبالفعل فهذا ما قاله يوسي سريد – الوزير في حكومة رابين – معلقاً على الدعم الأمريكي فيما يخص عملية إبعاد الفلسطينيين ومساعدة إسرائيل من الوقوع في أتون مواجهة جديدة في مجلس الأمن فقال: "لقد حصلنا على دعم كامل من الولايات المتحدة، لقد أبُعد شبح العقوبات عنا وزال الخوف منه". (Haberman, New York Times, 1993)

3.2.2: مساعدات الولايات المتحدة للفلسطينيين

رعت الولايات المتحدة في 1 تشرين أول/أكتوبر 1993 لقاءً في واشنطن ضم 46 دولة مانحة، تعهدت بتقديم 2,4 مليار دولار للكيان الفلسطيني الوليد، فقد عرضت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ 500 مليون دولار – على شكل قروض ومنح – على مدار خمس سنوات، وذلك للإسهام في التنمية الاقتصادية في الكيان الفلسطيني، حيث استعانت الولايات المتحدة بعدد من المنظمات الدولية وخصوصاً برنامج المساعدات الأمريكي (USAID)، والجدير ذكره أن الولايات المتحدة لم تقدم أياً من تلك المساعدات بشكل مباشر إلى مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية .(Mark, 2005a, P. 7)

كما رعت الولايات المتحدة أيضاً اتفاقية لتمويل السلطة الفلسطينية بعد توقيع **اتفاقية واي ريفر** في 30 تشرين ثاني/نوفمبر 1998، حيث قال الرئيس كلينتون أمام مؤتمر المانحين في واشنطن أن الولايات المتحدة سوف تقدم 400 مليون دولار كمنح للفلسطينيين. وبحسب تقرير صدر عن وزارة الخارجية الأمريكية قُدم للكونغرس في أواخر أكتوبر 1999، فإن المبلغ المخصص للفلسطينيين سوف يُنفق على البُنى التحتية، والتعليم، وتنمية المجتمع، وتعزيز حكم القانون. (Mark, 2005a, P. 7)

3.2.3: موقف الكونغرس من الفلسطينيين في عهد إدارة الرئيس كلينتون

في عام 1987، أعلن الكونغرس الأمريكي أن منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة إرهابية، وأنها تهديد لمصالح الولايات المتحدة وقامت بإغلاق مكتب المنظمة في واشنطن، وحاولت إغلاق مكتب المنظمة في نيويورك، إلا أنه بعد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ في 13 أيلول/سبتمبر 1993، أُعيد افتتاح المكتب في واشنطن، وذلك بحسب ما أطلق عليه الكونغرس آنذاك عملية تسهيل السلام في الشرق الأوسط **The Middle East Peace Facilitation Act**. (Mark, 2005a, P. 9).

بمقتضى عملية التسهيل سمح الكونغرس – بعد توقيع اتفاقية أوسلو – للرئيس الأمريكي بتجاوز أو تجميد بعض القوانين التي منعت التواصل مع أشخاص في منظمة التحرير، وسمح الكونغرس للرئيس بتجاوز مسألة منع المنظمة من إعادة فتح مكاتبها في واشنطن، وكذلك تم السماح بتجاوز قوانين حظر تقديم مساعدات للفلسطينيين مباشرة أو من خلال أية جهة تتبع للأمم المتحدة بموجب عملية التسهيل.

وفي أيار/مايو 1997، هدد بعض أعضاء الكونغرس بقطع المساعدات المالية تحت ذريعة أن بعض قيادات السلطة ما زالوا يجرّمون – إلى حدّ الإعدام – مَنْ يبيع أراضي إلى الإسرائيليين، وقد ظل الحال كذلك عند كل تجديد للمساعدات، حيث يتم دراسة الفعل الفلسطيني ليتم تحديد تقديم المساعدات من عدمها. وهنا على سبيل المثال، ألغى الكونغرس تقديم مساعدة إلى هيئة التلفزيون الفلسطيني – بعد أن قدّم لها مبلغ 250,000 دولار –، عندما ساور الأمريكان مخاوف أن يستخدم الرئيس عرفات القناة الإعلامية لأهدافه السياسية. وأبقت الولايات المتحدة على سياستها بدعم انتقائي للإعلاميين الفلسطينيين، ولكن دون وجود دعم مباشر للتلفزيون الفلسطيني. (Mark, 2005a, P. 10)

في 25 تشرين أول/أكتوبر 2000، صوّت مجلس النواب على قرار يعبّر فيه المجلس عن تعاطفه مع إسرائيل وينتقد القيادات الفلسطينية ويتهمها بالتحريض وتشجيع العنف على إثر زيارة شارون رئيس حزب الليكود آنذاك إلى باحات المسجد الأقصى (Mark, 2005a, P. 10). لم يختلف الكونجرس الأمريكي في عهد إدارة الرئيس كلينتون عن السابق، فقد كانت قرارته أكثر تجاهلاً

وإنكاراً للحقوق الفلسطينية، ولطالما ركّزت إسرائيل على إبقاء علاقات وطيدة مع أعضاء الكونجرس من خلال شبكات الضغط المؤثرة في الولايات المتحدة.

3.2.4: موقف إدارة الرئيس كلينتون من إعلان الدولة الفلسطينية في أيّار/مايو 1999:

في 15 تشرين ثاني/نوفمبر 1988، أعلن المجلس الوطني منظمة التحرير عن قيام الدولة الفلسطينية والقدس عاصمة لها، حيث اعترف بها أكثر من 100 دولة بالرغم من أن تلك الدولة لم يكن لها سيادة أو حكومة على الأرض، كما حدد الرئيس ياسر عرفات موعداُ لإعلان أحادي الجانب للدولة الفلسطينية في تاريخ 4 أيار/مايو 1999 وذلك بعد إكمال مفاوضات الوضع النهائي في مدة الخمس السنوات، إلا أن إسرائيل رفضت الإعلان الفلسطيني المزمع في 1999 على قاعدة أن تُفضي المفاوضات والمحادثات إلى ذلك.

وقد رفضت الولايات المتحدة الإعلان أحادي الجانب الذي وصفته بأنه يعيق أية مفاوضات سلام، وقد حذرت الرئيس عرفات من القيام بأية خطوة أحادية الجانب، وأصدر مجلس النواب الأمريكي في مارس 1999 قراراً بمعارضة الخطوة أحادية الجانب وأن الخطوة تعتبر بمثابة انتهاك لاتفاقية أوسلو، وذلك بالقول "الدولة الفلسطينية غير مذكورة في اتفاقيات أوسلو". (Mark, 2005a, P. 11)

كما صوت مجلس النواب على قرار في 27 أيلول/سبتمبر 2000 يقضي بوقف المساعدات الأمريكية للفلسطينيين إذا ما أعلن الفلسطينيون الدولة بدون الموافقة الإسرائيلية. إن ذلك الموقف الرسمي المعلن يتنافى مع كتابات الرئيس السابق للولايات المتحدة جيمي كارتر والذي طالما كان متواصلاً مع أطراف الصراع بشكل شخصي حتى بعد تركه منصب الرئاسة، فيقول كارتر في مذكراته:

> "لقد علمت أن اتفاقية أوسلو تحتوي على تنفيذ فوري على الأرض إلا أنها بشكل أساسي تعتبر إطاراً لعلاقات دائمة بين الطرفين لتنتهي مفاوضات الوضع النهائي حول القدس واللاجئين

الفلسطينيين والمستوطنات الإسرائيلية والأمن والحدود إلى اتفاق نهائي في مايو 1999."
(Carter, 2009, P. 48).

وهي بذلك تساوقت مع التوجهات الإسرائيلية الرامية إلى عدم منح الفلسطينيين السيادة في دولتهم، وقطعت الطريق على الفلسطينيين بأي أمل نحو الدولة طالما أن الدولة رُهنت بموافقة إسرائيل.

كما كشفت محادثات كامب ديفيد عام 2000 عن مدى ما يمكن أن يقدمه الإسرائيليون والأمريكان للفلسطينيين من خلال الطروحات التي قدّمت خلال المحادثات والتي تماهت مع الموقف الإسرائيلي، وهي دولة لا تتمتع بصفة السيادة، ومتطلبات الدولة القومية مفقودة نهائياً حيث لا يوجد فيها تواصل جغرافي ودون سيطرة على الحدود أو الأجواء أو الاقتصاد، وهي أشبه ما تكون بأرخبيل فلسطيني في بحر إسرائيل.

3.3: المبحث الثالث

إدارة كلينتون والقضايا المستعصية في المسألة الفلسطينية

3.3.1: القدس

اتبعت الولايات المتحدة منذ عام 1967 سياسة عامة تجاه القدس بأنه يجب أن يتم التفاوض عليها ولا يمكن قبول أي إجراء أحادي الجانب، وأنه لا يجب أن تقسّم المدينة إلى قسمين كما كان فيما بين عامي 1948 وعام 1967. وقد اعترض على ذلك الكونغرس الأمريكي في عام 1990 وأقر بأن المدينة هي عاصمة لإسرائيل ولا يجب أن تقسّم.

لقد تبنّت إدارة كلينتون موقف إسرائيل من القدس إلى درجة أن بناء المستوطنات كان يجري على قدم وساق وفق جدول أعمال شديد الطموح. وكان مساعد وزير الخارجية للشرق الأوسط روبرت بللتر قد أعلن عن "تحول مفصلي في سياسة الولايات المتحدة، لا بالنسبة إلى القدس وحسب، بل أيضاً بالنسبة إلى المستوطنات بشكل عام، إذ إن الولايات المتحدة أقلعت عن سياستها التاريخية المعارضة للأعمال الانفرادية مثل المستوطنات الإسرائيلية التي تهدف إلى مصادرة الوضع النهائي للقدس (Aronson, 1994, P. 6). والخلاصة في ذلك أن الإدارة الأمريكية رفضت أن توصف أعمال بناء المستوطنات بأنها أعمال انفرادية، وهو التوجه والمعلم الذي يحدد موقف الولايات المتحدة الجديد من عمليات البناء في المستوطنات لها وللإدارات اللاحقة.

وأمام زعماء اليهود الأمريكيين في 13 آذار/مارس 1994، أكد كلينتون أنه ملتزم بما قاله في حملته الانتخابية معارضاً أن القدس محتلة وأن القدس "**عاصمة إسرائيل الخالدة**"(Mideast Mirror, 3-1994). كما قال نائب الرئيس الأمريكي آل غور أمام المؤتمر السنوي لمنظمة **آيباك AIPAC**: "أريد أن أؤكد لكم أن الرئيس وأنا لم ننس ما تعنيه القدس (Jewish Advocate, 3-1994)".

في 8 كانون أول/نوفمبر 1995، صوّت الكونغرس على قرار توصية ضرورة نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، ولكن نص القرار على إمكانية تجميد أو تأجيل التنفيذ بناءً على توجهات الرئيس والمصالح الأمريكية، وهي الأداة التلويحية التي أعطيت للرئيس كلينتون للتهديد بها طبقاً لتفسيره وتبريره للمصالح الأمريكية. وفي 27 تموز/يوليو 2000، أخبر الرئيس كلينتون صحافياً إسرائيلياً بأنه بالفعل يرغب في نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس، ومع ذلك فقد قام بالتوقيع على قرار تجميد النقل (Mark, 2005a, P. 11). لقد استخدم كلينتون حق التأجيل على النقل مراعاةً للعالم العربي، على الرغم من الإلحاح المستمر من للكونغرس.

منذ بدء الصراع العربي الإسرائيلي على إثر قيام إسرائيل 1948، ظلت سياسة الولايات المتحدة تجاه القدس في العقود الأربعة الماضية تقول: إن سياسة ووضع القدس لا يمكن تقريره انفرادياً، لكن هذه السياسة تغيرت في عهد الرئيس كلينتون، حيث تناغم الرئيس والكونغرس على دعم الموقف الإسرائيلي للقدس دون مراعاة لأية اعتبار للفلسطينيين وأحقيّتهم فيها.

3.3.1.1: معضلة ملف القدس في محادثات كامب ديفيد

وبالدخول قليلاً إلى تفاصيل محادثات كامب ديفيد عام 2000، فقد قدّم الرئيس كلينتون وثيقةً كأساس للمحادثات بين الطرفين، وعندما قدمت للرئيس عرفات قام صائب عريقات بترجمة الجزء المتعلق بالقدس في الوثيقة، رفض الرئيس عرفات الوثيقة وأمر بإرجاعها إلى كلينتون على حد قوله متهماً الإدارة الأمريكية بإعداد الوثيقة بالتعاون مع الإسرائيليين. (شير، 2002، ص 205)

لقد ركّز الأمريكيون كل جهدهم على قضية القدس، ولم يعودوا يولون أي اهتمام لأية قضية أخرى، كما توصل الأمريكان والإسرائيليون إلى تفاهم مفاده أن السيادة للفلسطينيين في الحيين الإسلامي والمسيحي، وحراسة في منطقة الحرم تحت السيادة الإسرائيلية، وحكم ذاتي عملي تحت السيادة الإسرائيلية في الأحياء القائمة داخل البلدة القديمة. (شير، 2002، ص 244)

رفض الرئيس عرفات المقترحات من لحظة اقتراحها عليه من خلال الرئيس كلينتون، وأكد أن ذلك خط أحمر لا يمكن أن يتجاوزه أمام شعبه، قائلاً: "لا أستطيع العودة إلى شعبي بدون القدس الشريف، وأنا أفضل الموت كإنسان واقع عليه الاحتلال من التنازل والخنوع".

وعندما عاد كلينتون إلى عرفات مهدداً إيّاه، بأنه يقود شعبه والمنطقة إلى كارثة، أعلن عندها عرفات رفضه للمقترحات الأمريكية، وقال: "لن أوقّع على أية اتفاقية بدون القدس، أنت تنسق اقتراحاتك مع الإسرائيليين، وأنا أدعوك لحضور جنازتي إذا ما أصررت على موقفك بشأن القدس". (شير، 2002، ص 252 – 253)

3.3.2: الحدود

يفضّل الفلسطينيون – بحسب وجهة نظر النخبة السياسية الأمريكية – العودة إلى حدود التقسيم حسب قرار الأمم المتحدة 181 في 1947، إلا أن الفلسطينيين – منظمة التحرير الفلسطينية – بعد عام 1974 قد قبلوا الحدود التي تفصل الضفة الغربية وقطاع غزة عن إسرائيل، ومع ذلك فقد أعلن شامير – رئيس وزراء إسرائيل 1988 / 1992 – أن الضفة الغربية هي جزء من إسرائيل. (Mark, 2005a, P. 12 – 13)

لقد قسّمت الاتفاقية المؤقتة في أيلول/سبتمبر 1995 الضفة الغربية – 5860 كم2 (ويكيبيديا، الضفة الغربية) – إلى 3 مناطق مختلفة الصلاحية والسيادة، المنطقة (A) وهي تحت السيادة الفلسطينية الكاملة وتمثل **5%** من مساحة الضفة الإجمالية، وشملت المدن الرئيسية السبعة في الضفة الغربية، المنطقة (B) وهي تحت سيادة مشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتمثل حوالي **35%** من مساحة الضفة الغربية الإجمالية وضمت المنطقة القرى الفلسطينية المحيطة بالمدن، حيث أشرفت السلطة على إدارة هذه المنطقة خدماتياً ومدنياً في حين بقيت أمنياً بقيت تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، المنطقة (C) وهي مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة وتمثل المتبقي من مساحة الضفة الغربية حوالي **60%**. (الجدبة، مقابلة، 2013) وهذا يعني سيطرة إسرائيل على مقدرات الضفة الغربية لاسيما المياه الجوفية.

وقد أضيفت إلى المناطق (A) الفلسطينية مدينة الخليل وبعض القرى الفلسطينية لتصبح منطقة التحكم الفلسطينية 7% من مجمل مساحة الضفة الغربية في تشرين ثاني/نوفمبر 1998 بناءً على اتفاقية **واي ريفر**، والتي أجّلت الحديث عن مزيد من الانسحابات إلى ما بعد انتخابات مايو/أيار 1999 الإسرائيلية – والتي فاز بها حزب العمل برئاسة باراك – والتي وقّعت على انسحابات مزيدة من الضفة الغربية بحلول آذار/مارس 2000 لتصبح النسبة 18% من الضفة الغربية، و22% تحكم مشترك، و60% سيادة إسرائيلية. وفي غزة كانت السيادة الفلسطينية في عهد الرئيس كلينتون تشمل 70% من مساحة القطاع وأبقت إسرائيل على 4 مناطق مستوطنات لها في القطاع. (Mark, 2005a, P. 13)

وبحسب تقارير أمريكية صدرت عن مفاوضات غير معلنة في مايو/أيار 2000، فإن إسرائيل عرضت الانسحاب الكامل من 80% من الضفة الغربية، على مرحلتين تكون الأولى 66%، و14% بعد عدة سنين، إلا أن الفلسطينيين رفضوا ذلك المقترح، وقد ذكرت الصحافة في 20 مايو/أيار 2000 أن الإسرائيليين قد عرضوا 90%، وذكرت الصحافة أيضاً أن الإدارة الأمريكية عرضت في آب/أغسطس 2000 ما نسبته 5% تحت السيطرة الإسرائيلية فقط، إلا أن الإدارة الأمريكية لم تؤكد ذلك. (Mark, 2005, P. 13)

أما في تموز/يوليو 2000 في محادثات كامب ديفيد فإن النسبة التي تمت المفاوضة عليها كانت تقدّر ما بين 90% و 97% من الأراضي في الضفة الغربية (Mark, 2005a, P. 14)، إلا أن الوفد الفلسطيني قد رفض العرض في كامب ديفيد بسبب إصرار إسرائيل على سيادتها على القدس الشرقية العربية، وأن المقترح الإسرائيلي قد قسّم مناطق السيادة الفلسطينية إلى ثلاث مناطق منفصلة مما يعيق تحقيق السيادة الفلسطينية والترابط بين الأراضي.

وقد ألقى الطرفان الإسرائيلي والأمريكي اللوم على الطرف الفلسطيني بعدم الوصول إلى اتفاق، وحمّل ياسر عرفات المسؤولية من الطرفان عن الركود الذي حصل، حيث وافق باراك بعدها في أيلول/سبتمبر 2000 على زيارة لشارون إلى باحات المسجد الأقصى ليؤكد على يهودية الحقوق والمكان، وهو ما أدى إلى تفجير موجة غضب عارم في الأراضي الفلسطينية عرفت باسم الانتفاضة الفلسطينية الثانية والتي كانت أكثر عنفاً من سابقتها. (Carter, 2009, P. 55)

3.3.3: اتفاقية واي ريفر 1998

وصف الرئيس كلينتون اتفاقية واي ريفر بأنها "جيدة لأمن إسرائيل" و"جيدة لتحسين الوضع الاقتصادي والسياسي للفلسطينيين"، وقال نتنياهو يوم توقيعها "إنه اليوم الذي أصبحت فيه إسرائيل والمنطقة بأسرها أكثر أمناً". أما عرفات فاعتبرها خطوة مهمة نحو تحقيق "دولة مستقلة تنعم بالديمقراطية" ونحو "تحقيق الحلم الفلسطيني بالوحدة الجغرافية" بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تضمنت فتحاً لممر آمن بين الضفة الغربية وغزة. كما بيّن نتنياهو كيف تعزز الأمن بقوله "إننا اليوم أكثر أمناً... وأن شركاءنا الفلسطينيين سوف ينضمون إلينا في حربنا على الإرهاب". كما أكد الرئيس كلينتون لنتنياهو بقوله: إن الالتزام الذي حمله الفلسطينيون على عاتقهم قوي جداً.. أقوى من كل ما عرفناه سابقاً (Press Release, the White House, 23-10-1998).

كما جرى التأكيد في حفل توقيع الاتفاقية أن " العنف الفلسطيني " هو الذي أضر " بالسلام " وشكر الرئيس كلينتون عرفات على أنه "انصرف عن العنف إلى السلام" (عاروري، 2007، ص 179). وهنا يتبين بما لا يدع مجالاً للشك أن الإدارة الأمريكية في رعايتها للاتفاقية قد رعت بشكل لا يمكن أن يغطى المصالح والاعتبارات الإسرائيلية، وهي بذلك اتفاقية غلب عليها الطابع الأمني لصالح إسرائيل حيث ألزمت السلطة بعدد من الالتزامات الأمنية.

3.3.4: اللحظات الأخيرة لمفاوضات كامب ديفيد 2000... ومسؤولية الفشل

وفي آخر يوم قبل أن تنطوي صفحة كامب ديفيد، اجتمع باراك مع طاقمه وهم يحملون إحساساً أن المؤتمر يوشك على إغلاق أبوابه، وقال: إذا كانت هناك نقطة يمكن أن توحد وتبلور الموقف الإسرائيلي، فيجب أن تكون اقتراح كلينتون بشأن السيادة على منطقة المسجد الحرام، بحيث تبقى السيادة في أيدينا تحت سطح الأرض، وإبقاء السيادة في المساجد والساحة للفلسطينيين، رغم أن عرفات رفض هذا الاقتراح، هذه نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة".

ودّع باراك وعرفات وكلينتون أحدهم الآخر باختصار، بعد أن حذر الرئيس كلينتون من الآتيات، وقال "يجب أن نبذل كل ما بوسعنا كي لا تنحدر المنطقة نحو الكارثة، فهز باراك وعرفات رأسيهما بوهن وتعب". وفي ذلك إشارة إلى استشراف الطرفين بأن ما سيقدم على المنطقة هو مرحلة جديدة من مراحل الصراع بحيث تزداد الأمور تعقيداً مع ازدياد العناصر الفاعلة في الصراع، والتي ستختلف معها لعبة المفاوضات ومنظور الدولة الفلسطينية من وجهة نظر القادة الإسرائيليين ومدى استيعابهم للحقوق الفلسطينية. أما الإدارة الأمريكية المنتهية فقد واصلت جهدها بالضغط ومحاولة إقناع الطرف الفلسطيني بالقبول بما هو قريب من الطرح الإسرائيلي، لتحقيق الإنجاز الأخير في عهد كلينتون وهو ما لم يتم. (شير، 2002، ص 297 – 298)

وكان روب مالي – مستشار الرئيس كلينتون – قد حمّل الولايات المتحدة وإسرائيل المسؤولية عن فشل محادثات كامب ديفيد، وأنحى عليهما باللوم وذكر أن: "هذا تتويج لسبع سنوات، لم تعترف فيها إسرائيل بشرعية مطالبهم – أي الفلسطينيين – ولم تقر بضرورة تصحيح خطأ تاريخي" (مالي، 2001)، حيث إن إسرائيل لم تكن مطلقاً على استعداد أن تعطي الفلسطينيين 22% من وطنهم والذي قبلوا به.

كما أرجع مالي فشل كامب ديفيد إلى ستة أخطاء ارتكبتها الإدارة الأمريكية على حد وصفه وقوله هي كالتالي:

1- إننا اعتمدنا اعتماداً كبيراً على مناورات باراك وجدول أعماله.
2- لطالما أبدى الفريق الأمريكي حماسة هائلة لمقترحات باراك.
3- كنّا نتوجس علناً من فكرة وجود طرف ثالث ونصرّ على أن نكون الوسيط الأوحد.
4- كنّا نتجاهل ما يجري على الأرض، حيث توسيع المستوطنات وبناء الجديد منها عدا عن التنكيل بالفلسطينيين.
5- كنّا متورطين في السياسة الداخلية الفلسطينية.
6- سمحنا للعملية شيئاً فشيئاً بأن تصبح ذات صبغة رئاسية، يديرها كلينتون وثلة قليلة من معاونيه. (مالي، 2001)

3.4: المبحث الرابع

مقترحات الرئيس كلينتون الأخيرة لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

بعد الاستعصاء والفشل الذي ألمّ بمحادثات كامب ديفيد 2000، سعى الرئيس كلينتون في ظل معطيات نوردها لاحقاً أن يسعى إلى تحقيق إنجازه بإتمام عملية التسوية التي بدأت مع بدايات توليه منصب الرئاسة وليختتم فترتيه الرئاسيتين بالإنجاز الأكبر والأهم، فقد قدّم الرئيس كلينتون مقترحاته النهائية في ظل اندلاع انتفاضة الأقصى على إثر زيارة أريل شارون للمسجد الأقصى وفشل مفاوضات كامب ديفيد، فقد كانت الخشية من فوز اليمين الإسرائيلي أي خسارة باراك وهو ما يعني تدمير جهود الرئيس في الأعوام الثمانية الماضية وأخيراً رغبة الرئيس كلينتون في تتويج نهاية رئاسته بإتمام "عملية السلام" في الشرق الأوسط.

لقد قدّم الرئيس كلينتون مقترحاته في 23 كانون الأول/ديسمبر 2000 شفهياً خلال لقائه بالوفدين الفلسطيني والإسرائيلي في البيت الأبيض، حيث دوّن الوفدان مقترحاته، وقال في ختام كلمته: "هذا أفضل ما أستطيع عمله، أطلعوا زعيميكما، وأبلغوني إن كانا مستعدّين للمجيء لإجراء مناقشات على أساس هذه الأفكار... هذه أفكاري، إذا لم تُقبل فإنها لن تظل على الطاولة فحسب، وإنما تذهب معي أيضاً عندما أترك منصبي". (النص الكامل لأفكار الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" بشأن قضايا الحل النهائي للصراع العربي – الإسرائيلي، موقع "أون إسلام" الإلكتروني، 2000)

3.4.1: ركّزت المقترحات الأمريكية على أربع قضايا أساسية وهي الحدود، والقدس، واللاجئين والأمن، وعلى إثرها يتم إعلان إنهاء النزاع:

3.4.1.1: الحدود

فيما يخص الحدود للدولة الفلسطينية المقترحة في مقترح الرئيس كلينتون فإن الفلسطينيين سيحصلون على 94 – 96% من أراضي الضفة الغربية، ويتم ضم الـ 4 أو 6% إلى إسرائيل بحيث تستوعب 80% من المستوطنين في الضفة الغربية، وسيلحق ذلك مبادلة أراضي بحوالي

1% إلى 3%، بالإضافة إلى ترتيبات تتعلق بممرات آمنة ودائمة للفلسطينيين، وضمان التواصل الجغرافي للفلسطينيين. (Foundation for Middle East Peace, Palestinian Response to Clinton Proposal, 2001)

وقد علّقت مؤسسة الشرق الأوسط للسلام الأمريكية على بند مبادلة الأرض، بأن ما يعرض في ذلك هو مبادلة أراضٍ وأماكن حيوية من الضفة الغربية بأراضي صحراوية بجانب قطاع غزة تستخدمها إسرائيل كمكب للنفايات السامة، كما أن الأراضي التي ستلحق بإسرائيل من الضفة الغربية، سوف يقيّد من حرية تنقل الفلسطينيين في داخل دولتهم، ويعيق عملية التنمية عند الفلسطينيين.

3.4.1.2: القدس

وفيما يخص القدس، فقد بقي الوضع معقداً في مقترح الرئيس كلينتون، واستند على مبدأ عام هو المناطق العربية تكون فلسطينية، والمناطق اليهودية تكون إسرائيلية، وسيادة فلسطينية على الحرم وسيادة إسرائيلية على الحائط الغربي والمساحة المقدّسة لدى الديانة اليهودية، وسيادة مشتركة على قضية الحفريات. (Foundation for Middle East Peace, Palestinian Response to Clinton Proposal, 2001)

إن تلك الصياغة والمقترح أمرٌ مشكوك فيها. فالمقترح يبدو أنه يعترف بسيادة إسرائيل تحت الحرم، وأن امتداد الحائط الغربي يشمل النفق الذي بُني في عام 1996 – والذي أشعل انتفاضة في عام 1996 –، كما أن مقترح الرئيس كلينتون حول القدس كان فيه من الغموض ما يكفي لإثارة شكوك الفلسطينيين فيما يخص مناطق اليهود لليهود حيث يجعل المناطق الفلسطينية في القدس كجزرٍ في بحر السيادة الإسرائيلية.

3.4.1.3: موقف الرئيس كلينتون من اللاجئين الفلسطينيين

تصوّر كلينتون أن حل مشكلة اللاجئين يُبنى على أساس الدولتين، أي أن الدولة الفلسطينية وليس إسرائيل نفسها ستكون نقطةَ الارتكاز للفلسطينيين الذين يختارون أن يعودوا إلى المنطقة، أما ما يتبقى من الفلسطينيين فيتم توطينهم في أماكن وجودهم. كما أن الولايات المتحدة مستعدة لأن تقود جهداً دولياً لمساعدة اللاجئين، وأن تعترف إسرائيل بالمعاناة المعنوية، والمادية؛ التي تعرَّض لها الشعب الفلسطيني نتيجة لحرب 1948؛ وبذلك يعترف الطرفان – الفلسطيني والإسرائيلي – بأن ذلك في هو تطبيق لقرار الأمم المتحدة رقم 194. (The English Wikipedia, The Clinton Parameters)

3.4.1.4: الأمن

ارتكزت فكرة الأمن في مقترح الرئيس كلينتون على وجود قوة دولية لضمان تنفيذ الاتفاق، وأن تنسحب القوات الإسرائيلية على 3 سنوات مع البدء التدريجي لوصول القوة الدولية، وبعد انتهاء السنوات الثلاث تحتفظ إسرائيل ببعض المواقع الثابتة في منطقة غور الأردن لمدة ثلاث سنوات إضافية، أما محطات الإنذار المبكر، فسُمح لإسرائيل بإبقاء ثلاث محطات إنذار مبكر في مناطق بالقرب من رام الله ونابلس والقدس الشرقية. (النص الكامل لأفكار الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" بشأن قضايا الحل النهائي للصراع العربي – الإسرائيلي، موقع "أون إسلام" الإلكتروني، 2000)

لقد احتوى هذا الطرح على تعقيدات وهواجس للفلسطينيين، فهي تمنع التواصل الجغرافي الفلسطيني وتعيق عملية التنمية الفلسطينية، كما أن الطرح بانسحاب إسرائيل على ثلاث سنوات لهو أمر مريب، فتستطيع إسرائيل توطين عشرات ألاف من المستوطنين في تلك الفترة، كما أن الطرح الأمريكي لا يشير إلى انسحاب مباشر للمستوطنين وهذا يفتح الباب لتفسيرات عدة في صالح الإسرائيليين.

3.4.1.5: إنهاء النزاع

على إثر التطبيق والموافقة على مقترحات كلينتون، فإن ذلك يكون بمثابة نهاية الصراع وتطبيق قرارات الأمم المتحدة 242 و 338 (The English Wikipedia, The Clinton Parameters). اعتقد الرئيس كلينتون أن هذا هو مجمل الاتفاق العادل والدائم، وإنَّه يعطي الشعب الفلسطيني: القدرة على تقرير مستقبله على أرضه، دولة ذات سيادة قابلة للحياة، ومُعتَرَف بها من المجتمع الدولي، عاصمتها القدس مع السيادة على الحرم، وحياة جديدة للاجئين.

أما فيما يتعلق بالإسرائيليين، فإنه يعطي شعب إسرائيل نهاية حقيقية للصراع، وأمناً حقيقيّاً، مع الحفاظ على الروابط الدينية المُقدَّسَة، وضم 80% من المستوطنين إلى إسرائيل، وأكبر "قدس" يهودية في التاريخ يعترف بها الجميع عاصمةً لها.

3.4.2: مواقف الطرفين – الفلسطيني والإسرائيلي – من مقترحات كلينتون

برغم تحفظّ الطرفين على مقترحات الرئيس كلينتون فإنه وبشكل عام وخشية لأن يبدو أحد الأطراف في موقف المعارض للمقترحات، فقد أعلن الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي موافقتهما على المقترحات القابلة للنقاش.

وبعد محادثاتٍ هاتفية لكلينتون مع باراك وعرفات، أعلن البيت الأبيض في تصريح رسمي في الثاني من كانون الثاني/يناير 2001 أن الطرفين قد وافقا على مقترحات الرئيس الأمريكي لعملية السلام مع وجود التحفظات لكل طرف، رفض المتحدث أن يفصح عنها. (Christopher, New York Times, 2001)

3.4.2.1: تحفظات الأطراف والموقف الأمريكي من التحفظات:

- **الطرف الإسرائيلي:** برغم الجدل الكبير الذي دار في إسرائيل حول المقترحات والتي أدت إلى استقالات في حكومة باراك وتقوية لخطاب اليمين المعارض في الانتخابات القادمة،

فقد وافق باراك على مقترحات الرئيس الأمريكي كلينتون، مع وجود تحفظات، حيث قام بتسليم تحفظات إسرائيل التي جاءت في عشرين صفحة، أبرز ما جاء فيها من تحفظات كانت "أن إسرائيل لن توقع على أي ورقة تنتقص فيها سيادة إسرائيل على جبل الهيكل – الحرم الشريف –، أما الثاني فهو أنه لن تجد رئيس وزراء لإسرائيل يقبل بعودة لاجئ واحد على أساس حق العودة". (Shavit, Ha'aretz, 2002)

لقد كانت تحفظات باراك بمثابة الرفض للمقترح الأمريكي بصورة معكوسة فهو لم يظهر بموقف الرافض، ولكن ليرمي الموقف الرافض للفلسطينيين والذي لربما قد استشرف رفضهم.

- **الطرف الفلسطيني:** أرسل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في الأول من كانون الثاني/يناير 2001 رسالة إلى الرئيس كلينتون، أوضح فيها تحفظات الجانب الفلسطيني، وجاء في الرسالة "مالم يكون هناك توضيحات تخاطب قلاقلنا فإن المقترحات لن تؤدي إلى حل واقعي للنزاع" (Clayton, 2004, P. 402).

وعند لقاء الرئيس عرفات الأخير مع الرئيس كلينتون في البيت الأبيض حول مقترحات الرئيس كلينتون، خرج الرئيس عرفات من الاجتماع موجهاً حديثه لدينس روس قائلاً "عليكم أن تتوقفوا عن أداء دور المحامي عن باراك". ومع ذلك فقد طلب الرئيس عرفات من حسن عبد الرحمن السفير الفلسطيني في واشنطن إعلان موافقة الفلسطينيين على المبادرة، ولكن وفق فهمهم لها. (عمرو، 2012، ص 283 – 284)

وكانت السلطة الفلسطينية قد نشرت ردّها على مقترحات الرئيس كلينتون في 30 كانون الأول/ديسمبر 2000، وهي نقاط كانت تسّهل من استشراف موقف الفلسطينيين الرافض للمقترحات، وعدم إمكانية أن ترى تلك المقترحات النور، ويمكن إجمال أبرز تلك التحفظات بالآتي:

- المقترحات تقسّم الدولة الفلسطينية إلى ثلاثة أجزاء غير متصلة والمتحكم في وصلها هي إسرائيل، مما يقوّض فكرة أن الدولة قابلة للحياة.
- تقسّم القدس إلى مناطق غير متصلة تفصلها عن بعضها مناطق السيادة الإسرائيلية.

- لا يوجد تطبيق لحقوق اللاجئين في العودة.
- أن المقترحات لم تخاطب بشيء من التفصيل المسائل الأمنية، وأن مقترح كهذا ما زال يحتاج إلى مزيد من التوضيحات، إضافة إلى وجود ضمانات دولية حقيقية في ظل وجود تاريخ إسرائيل حافل بعدم الالتزام بتطبيق التفاهمات المتعلقة بها. (Foundation for Middle East Peace, Palestinian Response to Clinton Proposal, 2001)

كما فاجئ الجميع إعلان صدر عن ناطق رسمي فلسطيني ينفي ما ورد على لسان السفير حسن عبدالرحمن (عمرو، 2012، ص 284).

- **الموقف الأمريكي من تحفظات الطرفين:** لقد جاء الرد الأمريكي على تحفظات الأطراف بما هو متوقع من انحياز واضح إلى الطرف الإسرائيلي. فبحسب الرئيس كلينتون، فإن تحفظات الطرف الإسرائيلي مقبولة وتأتي ضمن المقترح، بينما مقترحات الرئيس عرفات كانت خارج إطار المقترح وما يعني أنها لا تُقبل، كما أضاف كلينتون أن عرفات لم يقبل المقترحات بشكل رسمي أو عملي (Ross, 2005, P.756). وهذا جاء رغم تصريح القبول الذي أعلنه الرئيس عرفات عبر ممثل المنظمة في واشنطن حسن عبدالرحمن.

كما شعر المفاوض الفلسطيني بأن ما يعرض عليهم هي مقترحات إسرائيلية، وقد أقر بذلك أحد المسؤولين الأمريكان في المفاوضات بأن المقترحات الإسرائيلية كانت تقدم للفلسطينيين على أنها أمريكية، وشعروا أيضاً أنهم كانوا يفاوضون فريقين إسرائيليين "الأول أمامه العلم الإسرائيلي والآخر العلم الأمريكي"، (Mearsheimer & Walt, 2011, P.166).

وبناءً على ذلك، فقد نصح الرئيس كلينتون الرئيس الجديد جورج بوش الابن ووزير الخارجية القادم كولين باول بأن لا يضيّع الوقت في التعامل مع عرفات، فقد تحدث كلينتون في البيت الأبيض بعد مراسم تسلم مقاليد الرئاسة للرئيس الجديد بوش، وذلك في

21 كانون أول/يناير 2001، عن خيبة أمله من عرفات وأنه السبب وراء تعطيل عملية السلام، ملقياً اللوم كاملاً على الجانب الفلسطيني وعلى شخص الرئيس عرفات. (Clayton, 2004, P. 404)، وذكر مصدر آخر أن كلينتون طلب من بوش ألاّ يستقبل عرفات البتة. (عمرو، 2012، ص 285)

أما دينس روس – والذي ترك منصبه الرسمي ليتوجه إلى معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى المقرب من إسرائيل – فقد ذهب إلى أبعد من ذلك في نصيحته إلى باول عندما تحدث عن عرفات قائلاً: "لا تصدق اي كلمة من عرفات، إنه رجل مخادع". (Clayton, 2004, P. 404)

لقد قدّم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات آنذاك كل مرونة يستطيع الفلسطيني أن يقدمها في سبيل إنهاء النزاع وإحلال السلام في المنطقة، إلا أنه لم يحظ من الطرف الأمريكي إلا بالاتهام وأنه المعرقل للتسوية، لقد حاولت الإدارة الأمريكية الضغط على الطرف الفلسطيني لإملاء شروط إسرائيل وتطبيق رؤيتها للسلام على الفلسطينيين، إلا أن كلينتون لم يفلح وغادر البيت الأبيض بدون تحقيق مبتغاه في إنهاء فترته بتحقيقه الإنجاز، ولم يسع إلى فهم المطلب الفلسطيني نائياً بنفسه إلى الرؤية الإسرائيلية.

3.4.3: مكاسب إسرائيل من " عملية السلام "

إن أول مكسب يمكن الإشارة له في ظل اتفاقية أوسلو، حيث حظيت إسرائيل بسخاء أمريكي لم تحظاه منذ سنوات، فقد أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية يد إسرائيل لكي تصادر وتبني المستوطنات وتهوّد القدس، وتضمن وجود الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن.

تمكنت إسرائيل بذلك من كسر طوق مقاطعة الدول العربية، فقد انهالت عدد من الدول العربية على التواصل الدبلوماسي بمختلف المستويات معها، ففتحت مكاتب تجارية وسفارات لإسرائيل في عدد من العواصم، كما التقت الوفود الإسرائيلية والعربية من خلال التجمعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية.

كما حصل زعيما إسرائيل آنذاك شمعون بيرس وإسحاق رابين على جائزة نوبل للسلام عام 1996، وتناسى المجتمع الدولي ما ارتكبه الاثنان من انتهاكات بحق العرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً.

وزاد اقتصاد إسرائيل بمعدل أكثر من 40% في فترة التسعينيات، في حين انخفضت البطالة فيها إلى ما دون 6%، وبينما كانت تستهلك 30% من إجمالي إنتاجها القومي على الأمور الدفاعية في فترة السبعينيات أصبحت تنفق 10% فقط، وانخفض معدل التضخم، وفتحت أسواق جديدة للمنتجات الإسرائيلية بحيث زاد حجم الصادرات الإسرائيلية وزادت الاستثمارات الإسرائيلية الخارجية ثلاثة أضعاف في فترة ثلاث سنوات حيث وصلت عام 1995 إلى أربعة مليارات دولار. (عاروري، 2007، ص 160)

كما حققت إسرائيل اختراقاً نوعياً في منظمة التحرير الفلسطينية، تمثل في تعديلات المجلس الوطني الفلسطيني في نيسان/أبريل 1996، على الميثاق التاريخي لها والذي نص بصريح العبارة على الدعوة لتحرير الأرض الفلسطينية ورفض المشروع الصهيوني فيها.

أما على الأرض فقد شهدت الأراضي الفلسطينية في فترة السلام وتوقيع اتفاقية أوسلو وما بعدها أكبر حملة استيلاء على الأراضي الفلسطينية وبناء للمستوطنات، عدا عن مصادرة الأراضي من أجل الشوارع الالتفافية لربط المستوطنات ببعضها إضافة إلى تحويل المياه إلى المستوطنات وحرمان الفلسطينيين حيث لا توجد مدينة فلسطينية إلا وتعاني من أزمة شح في المياه.

4: الفصل الرابع

موقف إدارة الرئيس جورج بوش من

إقامة الدولة الفلسطينية 2001 – 2008

مقدمة

لم تُول الإدارة الجمهورية الأمريكية برئاسة الرئيس جورج بوش ذلك الاهتمام بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، مثلما كان الحال مع إدارة الرئيس كلينتون الذي بذل جهوداً شخصية مضنية في سبيل الوصول إلى اتفاق حول قضايا الوضع النهائي.

كما تزامن مع تولي الرئاسة الجديدة في الولايات المتحدة مقاليد الحكم، وصول اليميني المتطرف أرييل شارون إلى الحكم في إسرائيل وطرحه وبشكل علني عن حدود اهتمام استراتيجية إسرائيل والتي امتدّت من المغرب إلى باكستان على حد زعم شارون، وهي الاستراتيجية التي تماهت مع استراتيجية الولايات المتحدة من حيث الاهتمام كما أعلنها ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي، وكان في مقدمة الاهتمام المشترك هو مسألة تدمير قدرات العراق.

لم يكن للإدارة الأمريكية الجديدة ذلك الاهتمام بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإنما اقتصر على دور الولايات المتحدة على دور الوسيط المسهّل **(Facilitator)** لعملية التفاوض، كما أن تواصل المسؤولين الأمريكان مثل كولين باول وزير الخارجية وجورج تينت رئيس المخابرات كان بمثابة إدارة للأزمة أو لاحتواء التصعيد في ظل تصاعد حدة ووتيرة الانتفاضة، وغياب أية رؤية أو استراتيجية سياسية معينة. ومع ذلك فإن شارون قد قام بعملية تحريض واسعة وممنهجة في الولايات المتحدة ضد السلطة الفلسطينية وضد شخص الرئيس عرفات والذي تمكن من جعل الولايات المتحدة تتماهى مع موقف إسرائيل، وتمكن شارون من أن ينتزع صفة "شخص غير مرغوب فيه" لعرفات في الإدارة الأمريكية، وهذا ما ظهر من خلال إلقاء واللوم والإدانات على الفلسطينيين وتحميليهم مسؤولية التصعيد.

كما أمكن استشراف الموقف الأمريكي في ظل الرئيس بوش "الابن" والمتمثل في عدم الاهتمام الجاد بحل الصراع، عندما علّق كولين باول في 22 آذار/مايو 2001 عند استلامه لتقرير لجنة جورج ميتشل الدولية: "لا أعتقد أن سياستنا تغيّرت فهي بنفس نسقها، الولايات المتحدة لا تضع –

اليوم – خطة سلام... ما نطلبه اليوم هو بسيط وبشكل مباشر وقف العنف وبدون شروط". (Foundation for Middle East Peace, The Bush Administration and the Israeli–"Palestinian Conflict, 2002)

كما صرّح بنفس المضمون، الرئيس اللاحق باراك أوباما إبّان حملته الانتخابية الرئاسية الأولى أن إدارة الرئيس بوش قد تجاهلت الصراع القائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين لعدة سنوات، حيث صبّت اهتماماتها في قضايا أخرى مثل افغانستان والعراق وقضايا الإرهاب. (Benhorin, Yediot Ahronot, 2007)

رغم ذلك التجاهل – إن جاز التعبير – لإنهاء الصراع وإحلال التسوية في الشرق الأوسط، فإن هناك محطات لإدارة الرئيس بوش وقفت عندها الإدارة الأمريكية سيتم بحثها في صفحات هذا الفصل.

4.1: المبحث الأول

الموقف الأمريكي من عملية السلام حتى أحداث 11/سبتمبر

سياسة إدارة الأزمات

4.1.1: التوجه الأمريكي الجديد في عملية السلام "دور المسهّل"

برغم الجهد الكبير الذي مارسه الرئيس كلينتون، فإن إدارته فشلت في عمل الاختراق نحو تحقيق التسوية النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد كان ذلك عاملاً مهماً لأن يرفع الرئيس الجديد بوش يده عن الصراع، وهو ما صرّح به علناً في بداية مشواره في الرئاسة عن عدم اقتفاء أثر وإرث كلينتون في موقفه من الصراع، وخصوصاً مع ما شاهده من فشل التوصل لاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فقد أضعف ذلك اهتمامه في حل الصراع.

كما صرّح وزير الخارجية كولين باول مراراً وتكراراً عن أن المسؤولية الأساسية تقع على الطرفين أنفسهم، وقال "نحن سوف نقوم بدور المسهّل، ولكن في النهاية يبقى الحل موجوداً عند أطراف الصراع ليجدوا الحل" (Milbank, Washington Post, 2013). كما أنه لم يتم تعيين مبعوث سلام للشرق الأوسط بعد دينيس روس. كل ذلك كان مفاتيح ومقدمات عامة للتوجه الجديد للإدارة الأمريكية فيما يخص موقفهم من الصراع في الشرق الأوسط.

وفي محادثات طابا بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لم ترسل الولايات المتحدة مبعوثاً لها والتي عقدت في يناير 2001 (Burger, Washington Jewish Week, 2001)، وانتهت تلك المحادثات بإعلان بيان مشترك فلسطيني إسرائيلي وأنهم أقرب من أي وقت مضى إلى التوصل إلى اتفاق سلام.

وفي مؤتمر منظمة آيباك (AIPAC) اليهودية، تحدّث كولن باول أمام المؤتمر وبحضور أرييل شارون عن موقف الولايات المتحدة من إسرائيل ملقياً اللوم على الرئيس عرفات، بقوله: "إن نقطة

بداية الحديث هو إنهاء العنف، وأن المسؤولين يجب أن يأخذوا بمسؤولياتهم تجاه وقف العنف" (Khalaf, Financial Times, 2001)، في إشارات واضحة إلى دور عرفات في تأجيج الانتفاضة.

وفي أثناء زيارة شارون للرئيس بوش، مارس الأول ضغطاً كبيراً لعدم دعوة عرفات إلى البيت الأبيض ما لم يدعُ بشكل واضح إلى إنهاء العنف، كما طالب بوش أيضاً بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن ووقف المساعدات إلى السلطة الفلسطينية ما لم توقف العنف. (Sipress, Washington Post, 2001)

وفي نهاية آذار/مارس 2001، اعترضت الولايات المتحدة من خلال الفيتو في مجلس الأمن الدولي على قرار يقضي بنشر قوة مراقبة أممية في الضفة الغربية وقطاع غزة، واصفةً القرار بأنه "غير متوازن وغير عملي" (Crosette, New York Times, 2001). كما تحدث بوش علناً وملقياً اللوم على الفلسطينيين إزاء التصعيد بأن على السلطة الفلسطينية أن تنبذ العنف والإرهاب بشكل واضح وصريح وأن توقفه (Barber, Washington Times, 2001). وفي ذات السياق حمّل كولن باول مسؤولية التصعيد العسكري الإسرائيلي على الفلسطينيين واصفاً أعمال الفلسطينيين "بالتحريضية" ضد إسرائيل.

تلك هي البداية للموقف الذي انتهجته الولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين، ففي حين لم تعبّر عن نيتها طرح رؤى جديدة للسلام إلا أنها بقيت في إطار الفلك الإسرائيلي من حيث إلقاء اللوم على الفلسطينيين باعتبارهم المحرضين، متجاهلةً حجم وآلة الدمار التي خلفتها إسرائيل آنذاك في الأراضي الفلسطينية.

4.1.2: تقرير ميتشل

انبثقت لجنة ميتشل التي ترأسها السيناتور الأمريكي السابق جورج ميتشل عن قمة شرم الشيخ في تشرين أول/أكتوبر 2000 في فترة الرئيس كلينتون بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 أيلول/سبتمبر 2000؛ وذلك لتحديد إطار عمل ولتحديد مسببات التصعيد ووقفه بين الفلسطينيين

والإسرائيليين. تسلّمت إدارة الرئيس بوش التقرير في منتصف أيار/مايو 2001، حيث وصف التقرير مسببات الطرفين في اندلاع موجة العنف، كما وضع التقرير قائمة بما يتوجب فعله من أجل استئناف المفاوضات، وهي 1) بذل الجهد بنسبة 100% من أجل وقف العنف؛ 2) استئناف التنسيق والتعاون الأمني؛ 3) عودة بناء الثقة بين الطرفين؛ 4) وأخيراً العودة إلى المفاوضات بشكل جدي وسريع. (The Mitchell Report, 2001)

كما طالب التقرير بضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار وقبل البدء في المفاوضات، وطالب التقرير السلطة الفلسطينية بوقف التحريض على العنف ومنع إطلاق النار من الأراضي الفلسطينية تجاه إسرائيل. وأشار التقرير إلى مطالبة إسرائيل بتجميد النشاط الاستيطاني، ولم يشر التقرير أو يدين زيارة شارون إلى باحات المسجد الأقصى التي أشعلت الشعب الفلسطيني غضباً على المس بمقدساته الإسلامية.

ورغم قبول الطرفين بتقرير اللجنة فإن التصعيد استمر بين الطرفين، الأمر الذي دعى كولن باول لتعيين مساعدً له للإسهام في تطبيق توصيات لجنة ميتشل، وهو وليام بيرنز، والذي أُعطي جدولاً زمنياً لإعادة بناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. (Perlez, New York Times, 2001)

في تلك الفترة تعرضت الأراضي الفلسطينية إلى موجة من العمليات العسكرية الإسرائيلية، وبقيت ردود الفعل الدولية وبالأخص الأمريكية تنصب على الفلسطينيين، ودعا الرئيس بوش ياسر عرفات إلى وقف فوري لإطلاق النار، وألحق ذلك إرسال مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) الجنرال جورج تينت إلى المنطقة للمساعدة في وقف إطلاق النار وإعداد رؤية أمنية جديدة. لم تنجح تلك الجهود التي أصبحت جلّ مجهودها ينّصب على وقف لإطلاق النار والغياب التام للحديث عن موضوع التسوية النهائية.

ومع إخفاقات باول وتينت في الوصول إلى تهدئة، زادت إسرائيل من هجماتها على الفلسطينيين وبلغت ذروتها باغتيال أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أبو علي مصطفى في بداية آب/أغسطس 2001، والذي وجدت الإدارة الأمريكية ما تبرر به الاغتيال – رغم التنديد الدولي بالاغتيال – عبر ما صرّح به نائب الرئيس تشيني قناة فوكس (FOX news) الأمريكية مبرراً أن

ذلك جاء "في إطار حماية الإسرائيليين لأنفسهم وعمل استباقي ضد أناس يحيكون ويخططون لهجمات ضد إسرائيل". (Lavie, Sydney Morning Herald, 2001)

وفي نفس الشهر آب/أغسطس اعترضت الولايات الأمريكية على قرار في مجلس الأمن يقضي بنشر مراقبين في الأراضي الفلسطينية (Radler, Jerusalem Post, 2001)، وأبقى بوش على ضغطه على الفلسطينيين وتحميلهم المسؤولية عن تصعيد الأجواء ومشترطاً وقف النشاط الإرهابي – على حد زعمه – قبل البدء في محادثات السلام.

4.1.3: أحداث الحادي عشر من سبتمبر وانعكاسها على موقف الولايات المتحدة من الفلسطينيين

بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001، سعت الولايات المتحدة إلى بناء تحالف دولي ضد منظمة القاعدة بزعامة أسامة بن لادن، وفي سبيل إرضاء وكسب تأييد الدول العربية في تحالفه، فقد أعلن عن دعمه لقيام دولة فلسطينية، وضغط على شارون ليقبل بعقد لقاء بين شمعون بيرس وزير خارجيته وعرفات للاتفاق على وقف لإطلاق النار، والذي لم يطبّق أيّاً من تفاهماته على الأرض.

كما حرّك شارون دعايته لإقناع الرأي العام العالمي عموماً والغربي خصوصاً بأن ما تتعرض له إسرائيل من هجمات هي نفسها التي تعرضت لها الولايات المتحدة وما تتعرض له القوات الغربية في أفغانستان وأن ما تقوم به من هجمات داخل الأراضي الفلسطينية هي بنفس غرض وهدف عمليات القوات الغربية في أفغانستان (Kintosh, Forward, 2001). ومع تصاعد وازدياد عمليات القتل والاجتياحات، ضد المدن الفلسطينية، فما كان من الإدارة الأمريكية إلا أن تحركت مطالبةً إسرائيل بوقف الاجتياحات ولكن بدون إلقاء اللوم – كما في المعتاد – على الفلسطينيين، وهذا ما قاله الرئيس بوش "إنني آمل أن تقوم القوات الإسرائيلية بسحب قواتها بأسرع وقت... وأدعو الرئيس عرفات إلى أن يقوم بما عليه لمنع أذيّة المواطنين الإسرائيليين" (Weiner, New York Times, 2001).

أما بعد النصر الأمريكي المتمثل في إسقاط نظام طالبان عن حكم أفغانستان، سعى الرئيس بوش إلى انعاش عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فتحدّث في الأمم المتحدة في تشرين ثاني/نوفمبر 2001: "نحن نبذل الجهد لكي نرى يوماً دولتين – إسرائيل وفلسطين – تعيشان بسلام بحدود آمنة ومعترف بها... ولكن السلام لن يأتي طالما وجد التحريض عليه" (Schmemann, New York Times, 2001)، ومع ذلك فقد رفض بوش لقاء عرفات في الأمم المتحدة.

إن رفض لقاء الرئيس عرفات كان البداية الفعلية لتجاهله، فقد تحدثت كونداليزا رايس – مستشارة الأمن القومي الأمريكي – أن عرفات "لا يمكن أن يساعدنا طالما أنه يعانق حزب الله وحماس" (Sammon, Washington Times, 2001). وهو يعكس مدى تبني الطرح الإسرائيلي في الصراع الدائر وتجاهل تام لحقوق الفلسطينيين الذين طالما وصفتهم الإدارة الأمريكية بالإرهاب.

وأوضح كولن باول في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، رؤية الولايات المتحدة لإنهاء الصراع المتمثل في دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام، ولكنه أبقى هجومه على الفلسطينيين متهماً إياهم بارتكاب الإرهاب، وأن تدخل الولايات المتحدة هو من باب التسهيل لعملية السلام.

4.1.4: مهمة الجنرال أنطوني زيني الأمنية لوقف " العنف "

إلى جانب مهمة ويليام بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكي لوقف العنف، أرسل باول الجنرال أنطوني زيني في مهمة واضحة هدفها الوصول إلى وقف إطلاق النار، لتمهيد الطريق نحو تنفيذ بنود خطة ميتشل، وأكد زيني أن مهمته ستبقى حتى تحقيق هدفها (Ben, Haaretz, 2001). وفي نفس الأثناء، أرسل الرئيس بوش رسائل إلى عدد من زعماء الدول العربية يدعوهم إلى الضغط على القيادة الفلسطينية لوقف العنف لتسهيل عودة عملية السلام (Zacharia, Jerusalem Post, 2001).

استمرت أحداث الانتفاضة في التصاعد مع استمرار إسرائيل في عملياتها الممنهجة بحق الفلسطينيين ومؤسساتهم العامة، فمع كل ضربة للمقاومة الفلسطينية تخرج إدارة الرئيس بوش

مندّدة بالهجوم ومتجاهلةً لمّا تقوم به إسرائيل على الأرض، فقد صرّحت متحدثة باسم الرئيس بوش " بشكل واضح مبررة عمليات الاحتلال الإسرائيلي، بأن إسرائيل لديها الحق للدفاع عن نفسها... ".(Bennet, New York Times, 2001)

كما استغلت إسرائيل حادثة إمساكها بسفينة الأسلحة التي عرفت بـ كارين آي (Karine-A) وذلك في 3 كانون ثاني/يناير 2002، لإتهام عرفات والقيادة الفلسطينية "بالإرهاب" وتهريب الأسلحة وهو الأمر الذي وجد آذاناً صاغية في الإدارة الأمريكية وأنها فقدت الثقة والمصداقية في شخص الرئيس عرفات. (Hockstader, Washington Post, 2002)

ومع إعلان ولي العهد السعودي آنذاك – الأمير عبد الله بن عبد العزيز – عن مبادرته في منتصف شباط/فبراير 2002، التي دعى فيها إلى انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل 4 حزيران/يونيو 1967، وذلك مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل (Friedman, New York Times, 2002)، فقد أعاد بوش الجنرال زيني مرةً أخرى إلى الشرق الأوسط حيث تحسّن الأجواء بالوصول إلى وقف لإطلاق النار في ظل المبادرة العربية الجديدة.

وقد جاء الرد الإسرائيلي العملي على المبادرة بإطلاق عملية عسكرية جديدة سميت "عملية السور الواقي" وهي العملية التي شنتها تحت ذريعة محاربة "الإرهاب الفلسطيني"، حيث تم اجتياح مدن الضفة الغربية بما فيها محاصرة الرئيس عرفات في مبنى المقاطعة في رام الله.

حصلت إسرائيل على تأييد صريح من كولين باول في عملياتها بحق الفلسطينيين، حيث قال "إن شارون قدم تنازلات أما عرفات فبقي يدعم الإرهاب... (Wilkerson, Los Angeles Times, 2002)"، واستمر الاتهام بأن الفلسطينيين لا يقومون بما عليهم لوقف العنف. لقد انقلبت الإدارة الأمريكية ضد الرئيس عرفات بشكل علني، وكالت له الاتهامات والتنديدات، بما يتساوق مع مواقف شارون، والذي عنى إلى التخلص من إمكانية وجود شريك فلسطيني للسلام. استمر الارهاب الإسرائيلي ضد الفلسطينيين ولم يلق آذاناً صاغية عند الإدارة الأمريكية التي اتخذت موقفاً عكفت على تطبيقه وهو البحث عن بديل لشخص الرئيس عرفات.

4.1.5: دعوة بوش لقيادة فلسطينية جديدة

تماشى الرئيس بوش مع تطلعات شارون بالتخلص من القيادة الفلسطينية بزعامة الرئيس عرفات باعتبار أنه عقبة أمام الازدهار في المنطقة وتحقيق السلام وإقامة الدولة الفلسطينية التي دعا لها بوش، لقد زعم الرئيس بوش في خطاب له في تاريخ 24 حزيران/يونيو 2002 " أن القيادة الفلسطينية قد ساومت على الإرهاب "، وتناسى أو تغاضى عمّا تقوم به إسرائيل – فعلياً – من ممارسات أقل ما يقال عنها إرهابية دمّرت مفاصل الحياة الفلسطينية. لقد أراد الرئيس بوش – متماشياً مع توجهات شارون – أن يخضع القيادة الفلسطينية إلى بيت الطاعة الإسرائيلي والقبول بشروط ورؤية إسرائيل لإقامة الدولة الفلسطينية المنزوعة من كل صفات السيادة أو السلام على الطريقة الأمريكية (PAX Americana).

"إنني أدعو الفلسطينيين لانتخاب قيادة جديدة له لا تساوم على الإرهاب، وادعوهم إلى بناء ديمقراطية ترتكز على التسامح والحرية... إن الولايات المتحدة سوف تدعم تطلعات الفلسطينيين بقيام دولتهم على أساس مفاوضات التسوية النهائية... إن الفلسطينيين اليوم يشجعون الإرهاب وهذا غير مقبول بالنسبة للولايات المتحدة، وعليه فإننا لن ندعم الدولة الفلسطينية حتى تتعهد فعلياً القيادة الفلسطينية بمحاربة الإرهاب من خلال أجهزة أمنية قائمة على أساس أهداف وخطوط عريضة بمكافحة الإرهاب وبقيادة موحدة ومعروفة". (The Bush speech, Washington Post, 2002)

4.2: المبحث الثاني

جورج بوش وخطة خارطة الطريق

4.2.1: خارطة الطريق الأمريكية للتسوية السلمية في الشرق الأوسط

بعد استبعاد الرئيس عرفات كشريك للولايات المتحدة وإسرائيل باعتباره غير ذي صلة وليس شريكاً والحديث عن قيادة فلسطينية جديدة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ما عُرف بـ الرباعية الدولية المكونة منها – الإدارة الأمريكية – والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، ببلورة رؤية وخارطة طريق توصل إلى تسوية سلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث هدفت الإدارة الأمريكية من ذلك إلى كسب التأييد العربي في حملتها ضد العراق.

وكانت خارطة الطريق قد سبقتها محاولات من الاتحاد الأوروبي لإيجاد آلية للرجوع إلى المفاوضات وإحياء عملية السلام على إثر غزو العراق. وقد انتهت الرباعية الدولية في أواخر كانون/أول ديسمبر 2002 من بلورة الرؤية النهائية لخارطة الطريق، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية أجّلت إعلان الخطة على وقع المعارضة الإسرائيلية لها، كما تبع ذلك عدة تأجيلات بناءً على طلب الإدارة الأمريكية لينتظروا نتائج الانتخابات الإسرائيلية والانتهاء من حرب العراق، وكذلك حتى تعيين السلطة الفلسطينية لرئيس وزراء جديد.

وفي 30 نيسان/أبريل 2003 أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية خطة خارطة الطريق (The Road Map full text, 2003) والتي تقوم على فكرة حل الدولتين لإنهاء الصراع، وقد احتوت الخطة على ثلاث مراحل تفضي في النهاية إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة في عام 2005 تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، ووفق ما أشار له الرئيس بوش في كلمته في 24 حزيران/يونيو 2002. كما أوضحت الخطة أن الرباعية سوف تجتمع بشكل دوري لمتابعة التنفيذ والوقوف عند تنفيذ كل مرحلة من المراحل الثلاث. وتستند خارطة الطريق على عدة تفاهمات ووثائق سابقة، مثل تقرير ميتشل، وخطة عمل تينت، والمبادرة العربية للسلام.

4.2.1.1: دعوة الرئيس بوش الأطراف لقبول الخطة

وجّه الرئيس جورج بوش الدعوة إلى الأطراف لقبول خطة خارطة الطريق، حيث قال في تصريحاته التي أدلى بها قبيل تسليم الخطة للأطراف:

"إن خارطة الطريق تمثل خطوة ابتداء نحو تحقيق رؤية الدولتين، دولة آمنة لإسرائيل، ودولة قابلة للحياة وديمقراطية لفلسطين، انطلاقاً من ما أعلنته في 24 حزيران/يونيو 2002. إن الخطة هي هيكل عمل نحو التقدم إلى السلام الدائم والأمن في الشرق الأوسط، إن تنفيذ خارطة الطريق يعتمد على النوايا والجهود الطيبة وإسهامات الطرفين... إنني أدعو الإسرائيليين والفلسطينيين ليعملوا معنا ومع الآخرين من المجتمع الدولي، وقبل ذلك أن تعملوا مع بعض بشكل فوري نحو إنهاء العنف...".(President Bush speech, June 2002)

4.2.2: مراحل تطبيق خارطة الطريق

4.2.2.1: المرحلة الأولى: "إنهاء العنف والارهاب – بناء مؤسسات الدولة" (منذ تاريخ الخطة إلى أيّار/مايو 2003)

في المرحلة الأولى من الخطة يتوجب على الفلسطينيين أن يعلنوا بشكل صريح نبذ " العنف والإرهاب" ووقف كل أشكال التحريض ضد إسرائيل، وأن تقوم السلطة الفلسطينية بأخذ التدابير على الأرض لاعتقال واعتراض – سواء أفراد أو مجموعات – من يخطط لمهاجمة إسرائيل. وتستأنف إسرائيل والفلسطينيون التعاون الأمني وفق ما جاء في تفاهمات جورج تينت. كما تقوم السلطة الفلسطينية بعملية إصلاح سياسي على أساس بناء الدولة، والتمهيد لإجراء انتخابات نزيهة وحرة. كما فرض على السلطة الفلسطينية – بحسب خارطة الطريق – تعيين رئيس وزراء يتمتع بالصلاحية، وتشكيل حكومة تحظى بثقة البرلمان بشكل ديمقراطي ويحظى بالصلاحية التنفيذية الكاملة، ويتم اندماج الأجهزة الأمنية الفلسطينية في ثلاثة أجهزة فقط تحت صلاحية وزير الداخلية.

وأن تقوم إسرائيل بالانسحاب تدريجياً إلى أماكنها قبل تاريخ 28 أيلول/سبتمبر 2000. إذا ما قامت السلطة الفلسطينية بتنفيذ ما عليها من التزامات أمنية سالفة الذكر، وكذلك تُخلي وبشكل تدريجي النقاط الاستيطانية التي أقيمت بعد آذار/مارس 2001، وأن يتم تجميد النشاط الاستيطاني بما فيه النمو الطبيعي، وذلك طبقاً لتفاهمات تقرير ميتشل. كما وردت بنود تتعلق بها مثل الامتناع عن إبعاد أو مهاجمة المدنيين الفلسطينيين وعمليات التحريض، وكذلك وقف علميات هدم المنازل الفلسطينية ومصادرة الأراضي الفلسطينية وممتلكاتهم، وكذلك فتح المؤسسات الفلسطينية المغلقة في القدس الشرقية مثل بيت الشرق.

كما تطالب الخطة في المرحلة الأولى من إسرائيل بأخذ الإجراءات التي من شأنها تحسين الوضع الإنساني في المناطق الفلسطينية.

4.2.2.2: المرحلة الثانية (المرحلة الانتقالية من حزيران/يونيو 2003 إلى كانون أول/ ديسمبر 2003)

في المرحلة الثانية، يتم تركيز الجهود على بناء الدولة الفلسطينية المستقلة ذات الحدود المؤقتة، ويتم تحديد قيادة فلسطينية تحارب الإرهاب بحزم، وتقوم بالتحضير لعملية ديمقراطية، تشمل إصلاح المؤسسات المدنية والأجهزة الأمنية. يحصل مقابل ذلك الفلسطينيون على دعم الرباعية والمجتمع الدولي.

وبناءً على تقييم اللجنة الرباعية لتنفيذ الخطة على الأرض فإن المرحلة الثانية الفعلية تبدأ بعد قيام الفلسطينيين بإجراء انتخابات، يتبعها تخفيف القيود على حياة الفلسطينيين. كما سيتم – بناءً على التقدم في هذه المرحلة – عقد مؤتمر دولي للمانحين. ويتم في الفترة المقررة للمرحلة الثانية الانتهاء من وضع الدستور الفلسطيني، والذي يحظى باحترام السلطات.

كما ينتج من التواصل والتفاهم الإسرائيلي الفلسطيني إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة بحدود مؤقتة – Provisional Borders – من خلال مؤتمر دولي، وأن تقوم الرباعية بالمساعدة في حصول الفلسطينيين على الاعتراف الدولي بها بما فيها عضوية في الأمم المتحدة.

4.2.2.3: المرحلة الثالثة: (اتفاقية الوضع النهائي 2004 - 2005)

وبناءً على التقدم في المرحلة الثانية وفق تقييم لجنة الرباعية، فإن المرحلة الثالثة تهدف لتوطيد وتعزيز عمليات الإصلاح والاستقرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، وتهدف إلى إجراء مفاوضات إسرائيلية فلسطينية تفضي إلى اتفاق على حل نهائي بحلول 2005.

وبالتشاور مع أطراف الرباعية الدولية، يتم الدعوة إلى مؤتمر دولي ثانٍ في بداية 2004، و ذلك للمصادقة على التفاهمات الفلسطينية الإسرائيلية، وللإعلان وبشكل رسمي عن بدء وانطلاق عملية الوضع النهائي في 2005، حيث تشمل المفاوضات قضايا الحدود والقدس واللاجئين والمستوطنات، إضافة إلى دعم جهود التسوية بين إسرائيل ولبنان وسوريا.

4.2.3: مواقف وردود أفعال الأطراف من خارطة الطريق

في الثلاثين من نيسان/أبريل 2003، قدّم ممثلو اللجنة الرباعية رسمياً خطة خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط إلى الفلسطينيين والإسرائيليين، وجاء تسليم الخطة إلى الجانب الفلسطيني بعد نحو ساعة من قيام السفير الأميركي لدى إسرائيل دانيال كورتزر بتقديم الخطة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون. وقام بتسليم الخطة للجانب الفلسطيني مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط تيري رود لارسن يرافقه ممثل الاتحاد الأوروبي ميغيل أنخيل موراتينوس والموفد الروسي أندريه فيدوفين والقائم بأعمال القنصل الأميركي العام في القدس جيف سيلزمان. (الجزيرة.نت، الرباعية تسلم خارطة الطريق للفلسطينيين والإسرائيليين، 2003)

أما في الولايات المتحدة – نفسها – فرغم كون الخطة لم تخرج بعيداً عن منظور إسرائيل من الصراع وحله، فقد تعرّضت لموجة من الانتقادات الحادة بفعل جماعات الضغط اليهودية، وكان أبرز تلك الانتقادات هو مهاجمة وانتقاد 88 سيناتور من الكونغرس لخارطة الطريق، مدّعين أنها

لا تحتوي على ضغطٍ كافٍ على الجانب الفلسطيني لوقف ما أسموه "الإرهاب الفلسطيني" (Journal of Palestine Studies, 2003, P. 185).

4.2.3.1: موقف إسرائيل من خارطة الطريق

الرفض الإسرائيلي: في 12 أيار/مايو 2003، أعلن شارون رفضه لبنود خطة خارطة الطريق، مثل تجميد النشاط الاستيطاني، وأخبر شارون كولن باول وزير الخارجية الأمريكي أنه من المستحيل القبول بوقف النشاط الاستيطاني، حيث تساءل شارون في حديثه لباول "كيف يعقل أن أقول لامرأة حامل أن تجهض جنينها بسبب أنها مستوطنة (Reynolds, BBC, 2003)". لقد أشار شارون بذلك إلى أن ما يسميه النمو الطبيعي للمستوطنات لن يوقف، وهو أحد شروط الخطة بما فيه النمو الطبيعي.

القبول الإسرائيلي: بعد جدالٍ حادٍ في المجلس الوزاري الإسرائيلي "الكابينت"، صادقت الحكومة الإسرائيلية على خطة خارطة الطريق رسمياً، حيث قبلت الحكومة الإسرائيلية برئاسة أرييل شارون والذي تعرّض لحملة انتقادات من قبل اليمين الإسرائيلي المتطرف. وقد قبل شارون الخطة رغم تأكيده عدم رضاه عن الخطة، إلا أن موافقته كانت خوفاً من أن الرفض قد يثير أزمة مع واشنطن. وذكر المحللون – آنذاك – أن شارون قد وافق على الخطة اعتقاداً منه أن الأمور على الجانب الفلسطيني لن تسير وفق الخطة المقررة وأن رئيس الوزراء محمود عباس لن يستطيع وقف المقاومة الفلسطينية وهجماتها داخل إسرائيل، وهذا أحد أبرز الشروط الملقاة على الجانب الفلسطيني. (أخبار، الحكومة الإسرائيلية تصوت على قبول خارطة الطريق بعد الوعود الأمريكية، 2004)

وفي خطوة لقطع الطريق على خارطة الطريق، فقد صادقت – في نفس الجلسة– الحكومة على قرار يَحرْم اللاجئين الفلسطينيين من حق العودة إلى الأراضي التي احتلت عام 1948 "إسرائيل"، ألا أنه اعتبر أن موافقة إسرائيل على الخطة، هو أول اعتراف رسمي يسجل على إسرائيل بقبولها بدولة فلسطينية، بغض النظر عن ماهية وحدود تلك الدولة.

كما جاءت الموافقة الإسرائيلية مشروطةً بـ 14 تحفظ (Israel's road map reservations, Haaretz, 2003)، قدّمتها الحكومة الإسرائيلية إلى الإدارة الأمريكية والتي "وعدت أن تستجيب لتلك التحفظات بشكل كامل وجدّي"؛ وقد ابتدأت تلك الاشتراطات أو التحفظات بقيام السلطة الفلسطينية قبل كل شيء بمحاربة الإرهاب وتقوم بتفكيك المنظمات المسلحة كحماس والجهاد الإسلامي وكتائب الأقصى، كما جاء في التحفّظ الأول هو عدم اشتراط خارطة الطريق على إسرائيل أن توقف العنف أو أشكال التحريض ضد الفلسطينيين. أما الشروط أو التحفظات التي تلت ذلك، فقد أكدت على تبعية الدولة الفلسطينية لإسرائيل من حيث التعاون الأمني والتحكم في حركة دخول الأفراد والبضائع إلى أراضي الدولة الفلسطينية، وكذلك اشتراط الاعتراف بالهوية اليهودية لإسرائيل وعدم عودة أي لاجئ إلى إسرائيل. وإشارة التحفّظ الأخير بأن لا يكون هناك أيّة روابط بين التقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين وبين الموضوع السوري واللبناني.

إضافة إلى ذلك، فقد أرادت إسرائيل الولايات المتحدة – وليس الرباعية الدولية – أن تكون الوسيط والحكم على متابعة تنفيذ الأطراف للخطة، وأن يكون بمقدور الولايات المتحدة الاعتراض "الفيتو" على أي قرار فيما يخص تنفيذ خارطة الطريق.

كما ذهب اليمين الإسرائيلي – الحاكم آنذاك – أبعد من ذلك، فقد صرّح عوزي ليندوا – الوزير عن حزب الليكود – من أن خطة خارطة الطريق هي "خريطة الدمار الوطني"، وأنها مكافأة "لإرهاب الفلسطينيين" بمنحهم دولة، وأن الخطة تقترح العودة إلى حدود 1967 غير المقبولة إسرائيلياً، وتقسيم للقدس، وأخيراً أن الخطة – على حد زعمه – تقود إلى تدويل الصراع الأمر الذي سعت إسرائيل لتجنبه سنوات عدة. (Institute for Palestine Studies, Special documents on the Road Map, 2003, P 85)

4.2.3.2: موقف السلطة الفلسطينية من خارطة الطريق

بالنسبة للموقف الفلسطيني من خطة خارطة الطريق، فقد كانت لهم تجربة واضحة عن مدى التزام إسرائيل وتطبيق ما عليها من التزامات، لقد شعرت السلطة الفلسطينية أنها لا تستطيع فتح مواجهةٍ جديدة مع الرباعية الدولية، أو لإنقاذ شارون من مأزقه إذا ما رفضت السلطة الخطة. كما

أحجمت السلطة منذ البداية عن الدخول في تفاصيلها أو التحفّظ عليها ودعت إلى إعلانها وتنفيذها بدون تعديلات (Institute for Palestine Studies, Special documents on the Road Map, 2003, P 87). لقد ساور الموقف الفلسطيني شكوك من التزام إسرائيل، فهم مقتنعون بأن إسرائيل ستتصرّف كما فعلت في أوسلو، وكما فعل شامير في مؤتمر مدريد.

وعلى أية حال، فقد وافق الرئيس ياسر عرفات على تعيين رئيس للوزراء لإدارة الشؤون الفلسطينية بموجب مشروع "خارطة الطريق" للسلام، وقال مسؤولون دبلوماسيون إن عرفات أبدى موافقته في رسالة إلى توني بلير، حيث ورد في الرسالة أن عرفات قبل خارطة الطريق بلا تحفظات وأنه يقبل كل الخطوات المنصوص عليها في خارطة الطريق ومنها أن يعين رئيساً للوزراء (خبر، جريدة الرياض، 2-2003).

4.2.3.2.1: مآخذ الفلسطينيين وملاحظاتهم على خارطة الطريق

أدت الموافقة الأمريكية على قبول التحفظات الإسرائيلية إلى وضعها في قالب المبادرة الإسرائيلية، رغم قيام إسرائيل بإلغائها وإفشالها من خلال ممارساتها القمعية على الأرض ضد الفلسطينيين، ونجحت إسرائيل بقوة سطوتها الإعلامية والدعائية من اتهام الفلسطينيين بأنهم هم المعطّلون لخارطة الطريق، **كما أن قبول الولايات المتحدة بتحفظات إسرائيل الأربعة عشر قد أزال ما في خارطة الطريق من نقاط ومزايا إيجابية للجانب الفلسطيني.**

وأمام اضطرار القيادة الفلسطينية إلى قبول خارطة الطريق، فقد سُجّلت الكثير من المآخذ عليها كونها تستجيب للمطالب الإسرائيلية، ولم تتفهم المطالب الفلسطينية المشروعة وهي مطالب الحد الأدنى للقبول الفلسطيني لحل الصراع، ومن تلك الملاحظات:

- عدم وضوح طبيعة وماهية الدولة المؤقتة الفلسطينية، في ظل عدم وضوح حدود السيادة الفلسطينية التي تتمتع بها الدولة الفلسطينية، كما أن الطرف الإسرائيلي لطالما كان مشكوكاً به في مدى التزامه، فكيف الحال إذا ما كانت الأمور تخص الدولة والسيادة الفلسطينية.
- لا يوجد ضمانات على نجاح مفاوضات الحل الدائم، وأن الخطة تحتوي على نصوص تستطيع إسرائيل تفسيرها على ما يتوافق مع تطلعاتها، فمن المتوقع أن تقدم إسرائيل تفسيراً

للنص القائل " *بإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967* " على أنه لا يعني بالضرورة الانسحاب إلى تلك الحدود، بل يعني إزالة صفة الاحتلال.

- كما جاءت البنود التي تحدثت عن تجميد الاستيطاني بما يشمل النمو الطبيعي يحتوي على أكثر من تفسير، فالنص لا يشير إلى أن ذلك ينطبق على مستوطنات القدس، وأن الخطة تتجاهل البؤر الاستيطانية التي أنشأت قبل اندلاع الانتفاضة 2000. (الشقاقي، 2003)
- أن خارطة الطريق تخلو من أي ذكر لمصير آلاف الأسرى والمعتقلين الذين شاركوا في الانتفاضة فلا تأتي على ذكرهم في أي من مراحلها الثلاث.
- أن عملية التقييم ومراقبة أداء والتزام الأطراف فيها يحتوي أيضاً على غموض، يجعل أي طرف – وخصوصاً الإسرائيلي – يدعي التزامه بما عليه وفقاً لتفسيره للكثير من بنود الخطة المبهمة.

4.2.4: تنصل الولايات المتحدة من التزام خارطة الطريق

بدأت معالم انسحاب الولايات المتحدة من رعاية خارطة الطريق عندما قلّصت ميزانية فريق المراقبة المكلّف بمتابعة تنفيذ خارطة الطريق، وأبقت الولايات المتحدة تحميل فشل الخطة على الجانب الفلسطيني، وذلك بعد فشل الأخير – على حد اتهام الإدارة الأمريكية – في وقف الإرهاب ضد إسرائيل، متجاهلةً الأعمال القمعية والعدائية التي مارستها حكومة شارون بحق الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية نفسها. كما كان الفيتو الإسرائيلي عاملاً مؤثراً أيضاً في الموقف والقرار الأمريكي بالتنصل من تنفيذ خارطة الطريق، وذلك على رغم قبول الولايات المتحدة بمعظم تحفظات إسرائيل الأربعة عشر، مما جعلها تبدو وكأنها مبادرة إسرائيلية بحتة من الناحية العملية، فرغم ذلك كله، لم تسمح إسرائيل لفريق المراقبة الأمريكي بالتواجد على الأرض سوى لمراقبين اثنين فقط، وتزامن ذلك مع عدم رغبة إدارة الرئيس بوش في التصادم مع حكومة شارون حتى لا يخسر معارضة اللوبي اليهودي في الانتخابات الرئاسية المقتربة. (مجدلاني، مجلة المحرر السياسية، 2003)

وإضافة إلى تحميل الطرف الفلسطيني مسؤولية الفشل وغض الطرف عن الممارسات والعدوان الإسرائيلي على الأرض والشعب الفلسطيني، وفي إشارة واضحة لمدى تقارب الرؤى الإسرائيلية والأمريكية، فقد اعترضت الولايات المتحدة في تلك الفترة على قرارين في مجلس الأمن يدين اعتداءات إسرائيل وجدارها العنصري في الضفة الغربية.

كما أن موقف الولايات المتحدة في العراق وقرب الانتخابات، قد وضع الرئيس بوش في حالة حرجة، مما جعلها تفكر في الهروب والتنصل من بعض التزاماتها الخارجية وتجنباً لأية ضغوطات داخلية قد يواجهها الرئيس بوش والجمهوريين وهم على أعتاب الانتخابات الرئاسية. (مجدلاني، مجلة المحرر السياسية، 2003)

4.3: المبحث الثالث

تحركات إدارة الرئيس بوش في الفترة الرئاسية الثانية

4.3.1: الانسحاب الإسرائيلي "الأحادي الجانب" من قطاع غزة 2005

في كانون الأول/ديسمبر 2003، اقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون سحب نحو 7500 مستوطن وتفكيك 21 مستوطنة مقامة في قطاع غزة، رحّب الرئيس بوش – آنذاك – بالخطة رغم أنها ليست جزءاً من خطة خارطة الطريق.

4.3.1.1: مقترح شارون

بدأت حكومة شارون التفكير في القيام بخطوة أحادية في بدايات كانون الأول/ديسمبر 2003، وذلك عندما زعمت أن خارطة الطريق لم تفلح في وقف "الإرهاب الفلسطيني" على حد زعمهم، وكانت الخطة الإسرائيلية الجديدة تقترح تخفيف الوجود الإسرائيلي من المناطق المكتظة بالفلسطينيين. وقد عرض شارون الخطة على الكنسيت والتي تقضي بإخلاء المستوطنات في قطاع غزة إضافة إلى أربع مستوطنات صغيرة في شمال الضفة الغربية، وقامت إسرائيل بنشر خطة شارون بشكلها النهائي رسمياً في 6 حزيران/يونيو 2004.

أشارت الخطة إلى أن إسرائيل ستبقي تحكمها في غزة من الجو والبحر، وكذلك السيطرة والتحكم في منافذ قطاع غزة الحدودية، وقد حظيت الخطة بتأييد الكابينت الإسرائيلي بمعدل 14 صوتاً مقابل 7 أصوات معارضة، كما حظي شارون بتأييد حزب الليكود، وفي تشرين الثاني/نوفمبر حظيت الخطة بموافقة الكنيست الإسرائيلي أيضاً. (Mark, 2005b, P. 4)

4.3.1.2: مبررات إسرائيل لانسحابها من قطاع غزة

أشار بعض الإسرائيليين إلى أن الانسحاب الإسرائيلي من غزة كان لتخفيف التكاليف الاقتصادية والمالية والعسكرية الكبيرة التي أصبحت تكلف إبقاء وتأمين المستوطنات، كما أملت إدارة شارون أن تلقى الخطة القبول الأمريكي لضم أجزاء من الضفة الغربية، والتي نفتها الإدارة الأمريكية.

وفي 6 تشرين أول/ أكتوبر 2004، صرّح دوف ويسغلاس – مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي – أن خطة الانسحاب قد عنت إنهاء عملية السلام من وجهة النظر الإسرائيلية، وقال في تصريحه " إن دلالة خطة الانسحاب هي تجميد عملية السلام، وعندما يتم تجميد عملية السلام، فإننا نمنع قيام الدولة الفلسطينية، ونمنع الحديث في مسألة اللاجئين، والحدود والقدس..." (Shavit, Haaretz, 2004).

ورغم تأكيد الإدارة الأمريكية بنهج عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلا أن ممارسات وإملاءات إسرائيل على الأرض كان صداها أقوى من تصريحات الإدارة الأمريكية فقد قامت إسرائيل بفعل ما تريد وفق خططها ورؤيتها.

4.3.2: ردود الفعل حول خطة الانسحاب

إن أبرز ما يميز الانسحاب الإسرائيلي، أنه أحادي الجانب ولا يوجد التزامات للسلطة الفلسطينية عليها القيام بها تجاه إسرائيل، وفي المقابل، لا يوجد التزام إسرائيلي تجاه السلطة الفلسطينية عليها القيام به بعد الانسحاب، وكما لا يخفى على أحد فإن ما كان يريده من ذلك هو إلهاء الشعب الفلسطيني بهذه الخطوة لكي تتفرغ إسرائيل إلى توسيع المستوطنات في الضفة الغربية وتهويد القدس واستكمال بناء الجدار.

بحسب استطلاعات الرأي الإسرائيلية، تبين أن معظم الإسرائيليين يؤيدون خطة شارون أحادية الجانب، مع وجود معارضة من اليهود الأرثوذكس الذين وصفوا الانسحاب بأنه تخلي عن جزء من أرض إسرائيل بحسب زعمهم.

كما اعترف مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي دوف فايسغلاس، أن هدف الخطة هو الالتفاف على خريطة الطريق وقطع الطريق على مطالبة إسرائيل بتنفيذ ما ورد فيها وخاصة تجميد الاستيطان وقيام دولة فلسطينية، وخصوصاً لجهة وقف الاستيطان وإخلاء المدن والدخول في مفاوضات مع القيادة الفلسطينية بشأن الوضع النهائي. (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الرؤية الفلسطينية لمستقبل قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، 2005)

أما الفلسطينيين، فمعظمهم لا يثقون بشارون أو القيادة الإسرائيلية، حيث رأى الفلسطينيون أن الخطة هي للالتفاف على عملية السلام، وكذلك للالتفاف على خطة خارطة الطريق الأمريكية رغم أنها اخذت بعين الاعتبار تحفظات إسرائيل عليها.

لقد كان الموقف الرسمي الفلسطيني، موقف المشكك بنوايا حكومة شارون، وأن خطته بمثابة التفاف على خطة خارطة الطريق المقررة من الرباعية، وقال مسؤول في الحكومة الفلسطينية آنذاك أن تقييم الحكومة الفلسطينية للخطة الأولي بأنها غير كافية حيث لم يتم التطرق إلى تفكيك المستوطنات، كما أن التعديلات على الخطة – لإرضاء وزراء حزب الليكود – قد أفرغت الخطة من مضمونها. (صالح، الشرق الأوسط، 2004)

وقال الرئيس عرفات في مقابلة صحفية في تعليقه على خطة الانسحاب أنه معني بأن ينسق شارون الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة مع السلطة الفلسطينية، وأن تكون الخطة جزءاً من خارطة الطريق، وقال الرئيس عرفات: "تلقينا تعهدات من اللجنة الرباعية الدولية للسلام بأن يكون الانسحاب جزءاً من خارطة الطريق". (خبر، موقع أخبار البوابة، 7 نيسان/إبريل 2004)

كما قال رئيس الوزراء آنذاك أحمد قريع إن خطوة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية هي خطوة إسرائيلية أحادية الجانب لم يتم التفاوض عليها، وبلا شك فإنها تخدم سياسات إسرائيلية خاصة واستراتيجية مخفية فاجأتنا كما فاجأت العالم أجمع، ومن هنا بدأ ضغط المجتمع الدولي بأن نتعاطى معها، وأن نقوم بالتنسيق حولها كفرصة لجلاء الاحتلال عن جزء من الأراضي الفلسطينية (الهيئة العامة للاستعلامات، الموقف الفلسطيني من خطة الإخلاء الإسرائيلي، 2005)"، جاء ذلك في كلمته الافتتاحية في ورشة عمل خاصة بالهيئات المحلية المنتجة التي انعقدت في مدينة البيرة يوم 27 تموز/يوليو 2005.

وبشكل عام، فقد كانت السلطة في موقف المضطر إلى الترحيب بالخطوة أحادية الجانب على اعتبار أنها استرداد جزء من الأرض الفلسطينية، فأصدرت وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية بياناً ترحيبياً بالخطوة، ولكنها حذرت من إحلال المستوطنين في الضفة الغربية بعد انسحابهم من قطاع غزة، جاء ذلك في بيان للوزارة في 2 آب/أغسطس 2005.

الولايات المتحدة، وافقت إدارة الرئيس بوش على خطة الانسحاب الإسرائيلية، والتي سعت للحصول على ضمانات من الفلسطينيين، كأن يستطيع الفلسطينيون ضبط الأماكن التي ينسحب منها الإسرائيليون، حيث كان الخوف حاضراً في أوساط القيادة الأمريكية من أن تقوم حركة حماس والفصائل المسلحة بالسيطرة على غزة، وهو نفس التخوف الذي ساقه الإسرائيليون.

ففي 14 نيسان/إبريل 2004 سافر شارون إلى الولايات المتحدة واجتمع مع الرئيس الأمريكي جورج بوش من أجل الحصول على مساندة وضمانات أمريكية من أجل خطة فك الارتباط من جانب واحد التي طرحها شارون، وقدم بوش له خطاب ضمانات ينص على أن الولايات المتحدة تقبل هذه الخطة، وأن خطة خارطة الطريق تظل هي خطة السلام الوحيدة التي تؤيدها الولايات المتحدة، إضافةً إلى أن الولايات المتحدة تقبل بالسياج الأمني الإسرائيلي، وأن الولايات المتحدة ترى وجوب إقامة اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية الجديدة لا في إسرائيل (إيسيروف، شبكة الشرق الأوسط، 2009).

كما وصف الرئيس بوش خطة شارون بأنها "جريئة وشجاعة"، وكرر بوش التأكيد على حق إسرائيل في الدفاع نفسها، وبقاء قطاع غزة تحت السيطرة والسيادة الإسرائيلية، وأن لا عودة للاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل ولكن إلى المناطق الفلسطينية، وأن أية السلام يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحقائق على الأرض (Mark, 2005b, P. 6)، وهذا ما فهم بأنه الموافقة الأمريكية على ضم أجزاء من الضفة الغربية.

استطاع شارون أن يُنهي خارطة طريق بطريقة ملتوية وهي الخطة التي صاغتها أقلام وأراء إسرائيلية بعدما أخذت تحفظات إسرائيل بعين الاعتبار، وشكّل موقف الرئيس بوش دعماً سياسياً غير مسبوق لتوجهات الحكومة الإسرائيلية، كما اعتبر تراجعاً أمريكياً خطيراً عن السياسات

التقليدية للولايات المتحدة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إزاء قضايا الحل النهائي –الحدود واللاجئين والمستوطنات–.

4.3.3: مؤتمر أنابوليس للسلام 2007

في نهاية نوفمبر 2007، أقامت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمراً دولياً في أنابوليس بولاية مريلاند الأمريكية، وذلك في محاولة أخيرة من الرئيس بوش لإعادة إحياء عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، حيث توصل الطرفان الرئيس محمود عباس وإيهود أولمرت – رئيس الوزراء الإسرائيلي – إلى "تفاهم مشترك"، يقضي بموافقة الطرفين على البدء بعملية مفاوضات ثنائية للوصول إلى معاهدة سلام في نهاية 2008، ولتنفيذ وتطبيق ما تعثّر من خطة خارطة الطريق والوصول إلى حل دائم قائم على أساس حل الدولتين.

جاء هذا المؤتمر بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 14 حزيران/يونيو 2007، وبدء الانقسام الفلسطيني الفعلي الجغرافي والسياسي، لقد جاء المؤتمر في ظل وضع سياسي غير مستقر لكلا الطرفين، حيث كان يعاني الرئيس عباس من أزمة الانقسام، وكذلك أولمرت ووضعه السياسي المضطرب بفعل ضغط وتهديد أحزاب اليمين عليه.

4.3.3.1: ترتيب الإدارة الأمريكية للمؤتمر

في بداية عام 2007، وعدت كونداليزا رايس – وزيرة الخارجية الأمريكية – الدول العربية أن تقوم الإدارة الأمريكية بالاهتمام مجدداً بعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية؛ وذلك من أجل إبقاء الدول العربية تقاوم الهيمنة الإيرانية في الشرق الأوسط. وقد قامت رايس بثماني زيارات مكوكية إلى المنطقة من أجل إيجاد أرضية جديدة لاستئناف عملية السلام وخطة خارطة الطريق، حيث ألقى كل طرف اللوم على الطرف الآخر في عدم تطبيق مراحل خارطة الطريق الثلاث. (Migdalvitz, 2007, P. 2)

وقد عزلت الإدارة الأمريكية نفسها عن القيادة الفلسطينية، بعد قيامها بتشكل حكومة وحدة وطنية مع حركة حماس – المدرجة على لائحة الإرهاب الأمريكي –، كما رفض أولمرت الحوار مع الفلسطينيين طالما حماس تشارك في الحكم ولا تقر مبادئ وشروط الرباعية – الاعتراف بإسرائيل، ونبذ الإرهاب، واحترام الاتفاقات السابقة –، وأدى ذلك إلى تنازع على الصلاحيات والسلطة بين حركتي فتح وحماس انتهى بالانقسام الجغرافي والسياسي بين شطري الوطن في حزيران/يونيو 2007، فبعد الانقسام رأت الإدارتان الأمريكية والإسرائيلية الفرصة لاستئناف مفاوضات السلام على حد تقديرها، ومع أن وقائع المفاوضات السابقة كانت جديرة لتوقع ما سيقدمه الإسرائيليون.

ففي 16 تموز/يوليو من نفس العام، وعد الرئيس بوش الرئيس عباس بالعمل على تهيئة الأجواء الدولية نحو عقد لقاء دولي يتم حضوره بكل من يؤيد حل الدولتين، ونبذ الإرهاب، ولدعم عملية المفاوضات الثنائية بين الطرفين. وبالفعل فقد التقت طواقم المفاوضات على مدار أربعة أشهر للوصول إلى صياغة الإعلان المشترك حول قضايا الوضع النهائي، إلا أن أولمرت أراده أن يكون إعلاناً غامضاً ومبهماً كي لا يؤثر على وضعه السياسي (قناة العربية، بوش يدعو إلى اجتماع دولي لإحياء عملية السلام بالشرق الأوسط، 2007)، وأراده الرئيس عباس أن يتناول القضايا الأساسية، وكانت النتيجة صفرية ولم يستطع الطرفان الوصول إلى إعلان مبادئ أو تفاهمات، وهو ما أمكن استشرافه للمؤتمر اللاحق من أنه مجرد ورقة تضاف إلى أوراق المحاولات لإقناع الطرف الإسرائيلي للالتزام بما عليها.

4.3.3.2: أجندة مؤتمر أنابوليس

جاءت أجندة مؤتمر أنابوليس ضعيفةً وأقل أملاً، فقد ارتبطت أجندتها بإخفاق الطرفين في الوصول إلى إعلان مبادئ جديد خلال فترة المفاوضات الثنائية التي انطلقت برعاية أمريكية.

واقتصرت أجندة المؤتمر على الدعم الدولي لعملية السلام، والإصلاح المؤسسي للسلطة الفلسطينية، إضافة إلى دعوة لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية (Migdalvitz, 2003, P. 3). لم تحمل تلك العناوين أي تغيير حقيقي على الموقف الإسرائيلي الضارب بعرض الحائط

لمعظم التفاهمات السابقة رغم كونها أقرب إلى الطرف الإسرائيلي منها إلى الطرف الفلسطيني، كما أن وضع حكومة أولمرت المؤقت كان ضعيفاً أصلاً ومهدداً بتهديدات اليمين الإسرائيلي إذا ما اقترب أولمرت من الحديث حول وضع القدس.

4.3.3.3: المدعوون لمؤتمر أنابوليس

أعطى حجم الحضور الكبير للمؤتمر الإيحاء بأن هناك دعماً دولياً قوياً لعملية السلام، حيث دعت الولايات المتحدة ممثلين عن 49 دولة، إضافة إلى عدد من المنظمات الدولية، ومن الدول العربية التي شاركت في المؤتمر (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس اليمن)، كما شارك ممثلون عن الرباعية الدولية، وممثلين عن الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. أما أبرز المنظمات التي حضرت فكانت منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (Migdalvitz, 2007, P. 3).

إن أبرز ما يلاحظ على الحضور، هو الحضور المكثف للدول العربية، والتي حضرت بفعل الضغط الأمريكي، وهو على ما يبدو بأن الولايات المتحدة تسعى إلى تدعيم الحلف العربي في مواجهة إيران من ذلك المؤتمر، إضافة إلى سعي الولايات المتحدة لتطبيع علاقات إسرائيل مع الدول العربية. إن الظاهر من المؤتمر هو قرب التوصل لتسوية للصراع بالنسبة للدول العربية، أما إسرائيل فيبدو أن صناع القرار العرب لم يدركوا موقف إسرائيل الفعلي الرافض للتسوية التي من شأنها أن تنصف الفلسطينيين ولو بالحد الأدنى.

4.3.3.4: أنابوليس: التفاهم المشترك وتملص إسرائيل

بدلاً من أن يكون في نهاية المؤتمر إعلانُ مبادئ جديد، فقد قرأ الرئيس بوش التفاهم المشترك للمؤتمر والذي ركّز على الدعوة إلى مزيد من جولات المفاوضات، ولم يشر التفاهم إلى دور للولايات المتحدة في المفاوضات، حيث تعتبر الإدارة الأمريكية أن دورها يتوقف عند ذلك أي أن

دورها لن يخرج عن كونه دوراً مسهلاً، وأن الأطراف أنفسهم هم من سيواصلون طريق المفاوضات، كما دعى التفاهم إلى تنفيذ التزامات الأطراف التي وردت في خارطة الطريق، وأن تراقب الولايات المتحدة ذلك. (Migdalvitz, 2007, P. 4)

لقد جاء التفاهم المشترك إلى ما سعت إليه إسرائيل، فهي فرصة جديدة للتهرب والتملص مرة أخرى من أية استحقاق حقيقي للسلام، وهي والولايات المتحدة قد أفرغتا فرصة أخرى للسلام وتنفيذ استحقاقاته، لقد سعى الفلسطينيون بحكم موقفهم الضعيف إلى استغلال الفرصة وتحقيق الانجاز الذي طال انتظاره، فلم يكسب أي طرف من ذلك المؤتمر إلا إسرائيل، فاستراتيجيتها المخفية المكشوفة هي كسب المزيد من الوقت أو إضاعته، واستغلال ذلك بفرض الوقائع على الأرض من خلال توسعها الاستيطاني والتهويدي للضفة الغربية والقدس.

4.3.4: موقف الرئيس بوش من العدوان على قطاع غزة كانون أول/ديسمبر 2008

اختتم الرئيس بوش موقفه من القضية الفلسطينية والفلسطينيين بموقفه المنحاز – المعتاد – إلى حليفته المدلّلة إسرائيل، فقد بارك الرئيس بوش العملية العسكرية الواسعة التي شنتها إسرائيل ضد قطاع غزة والتي هدفت إلى الإطاحة بحكم حركة حماس ووقف إطلاق الصواريخ الفلسطينية على البلدات الإسرائيلية المجاورة لقطاع غزة، وتحرير الجندي الإسرائيلي المحتجز لدى المقاومة الفلسطينية، وكذلك في محاولة منها لاستعادة مقدرة الردع الإسرائيلية بعد أن تآكلت بسبب عدوانها وحربها على لبنان عام 2006. ورغم عدم تمكن العملية الإسرائيلية من تحقيق أي من تلك الشروط، فقد كان الموقف الأمريكي منحازاً كما في المعتاد إلى الطرف الإسرائيلي، يراعي حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وعن حقها في إخضاع الشعب الفلسطيني لإملاءات المحتل ورؤيته القاصرة تجاه المشروع الوطني الفلسطيني صاحب الأرض والحق والمتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة على أرضه.

فقد لام الرئيس بوش حركة حماس والفصائل المسلحة، وألقى عليها مسؤولية العمليات العسكرية، وأن حركة حماس لم تحترم حالة التهدئة التي كانت معلنة وواصلت – حماس – تهريب السلاح عبر الأنفاق، ودافع عن " حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها " وحقها في منع الفلسطينيين من إطلاق الصواريخ على البلدات الإسرائيلية. (Kampeas, JTA, 2009)

اختتم الرئيس بوش حياته السياسية بنفس الإجحاف الذي بدأ به مشواره في البيت الأبيض، ورفض تفهّم المشروع الوطني الفلسطيني، ولا مطالب التسوية العادلة لإنهاء الصراع، كما لم يعمل على تطبيق خارطة الطريق أو تنفيذ وعده بإقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة كما وصفها، وبذلك كانت النتيجة في نهاية ولايته الرئاسية الثانية هي الإخفاق في الوصول إلى التسوية والحل، وترحيل الملف إلى الرئيس القادم باراك أوباما.

4.3.5: موقف الكونغرس الأمريكي في عهد إدارة الرئيس جورج بوش

بشكل عام، ولتضمن الولايات المتحدة لإسرائيل وجود شريك لها في عملية السلام، فقد قدّم الكونغرس الدعم للتنمية في قطاعات السلطة الفلسطينية، والأجهزة الأمنية وتعزيز مفاهيم الديمقراطية وممارسات الحكم الرشيد، وذلك – أيضاً – **بعد حصول الولايات المتحدة على ضمانات من السلطة الفلسطينية** بعدم وصول أي من تلك المساعدات إلى حماس طالما أنها لم تلتزم بالشروط الدولية فيما يتعلق بالاعتراف بإسرائيل، كما زاد الكونغرس من حجم المساعدات والدعم إلى إسرائيل وخصوصاً في مسائل الدعم العسكري.

وعلى إثر فوز حركة حماس في الانتخابات البرلمانية في كانون ثاني/يناير 2006، أوقفت الولايات المتحدة الدعم كاملاً عن السلطة الفلسطينية، وذلك بعد تشكيل حكومة بقيادة حركة حماس، وكذلك ظل الوقف في فترة حكومة الوحدة الوطنية التي تلتها في آذار/مارس 2007، ولم يستأنف تقديم المساعدات إلى السلطة الفلسطينية إلا بعد حدوث الانقسام السياسي الفلسطيني، والحصول على الضمانات آنفة الذكر.

ومنذ قيام السلطة الفلسطينية في بدايات التسعينيات، التزمت حكومة الولايات المتحدة بأكثر من أربعة مليارات دولار كمساعدات للفلسطينيين، وقد اشترطت الولايات المتحدة على الفلسطينيين لقاء تقديم تلك المساعدات تعزيز ثلاثة أولويات هامة بالنسبة للولايات المتحدة والكونغرس وهي كالتالي:

- منع حماس والمنظمات المسلحة من القيام بأعمال إرهابية ضد إسرائيل.
- تعزيز الاستقرار والازدهار والحكم الذاتي في المناطق الفلسطينية بما يساعد على حث الفلسطينيين على التعايش السلمي مع إسرائيل ومبدأ حل الدولتين.
- المساعدة في المجالات الإنسانية. (Zanotti, 2013, P. 1)

إلا أن الكونغرس أظهر عداءً وتفهماً للموقف الإسرائيلي أكثر من أي وقتٍ سابق، فقد مرر عدد من المشاريع التي طالبت إدارة الرئيس بوش بوقف تلك المساعدات بسبب عدم قيام السلطة بما

عليها من التزامات مثل وقف التحريض ضد إسرائيل وتفكيك المنظمات المسلحة على حد زعمه، ومع أن الرئيس كان له صلاحية تأجيل أو تعليق تلك القرارات تحت ما يسمى خدمةً للمصلحة الوطنية الأمريكية، إلا أن الكونغرس واصل حربه ضد الفلسطينيين.

كما أبقى الكونغرس على نفس التزامه وموقفه من القدس بأنها العاصمة الأبدية غير القابلة للتقسيم عاصمة لإسرائيل، والتزامه بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، كما ذهب الكونغرس بعيداً إلى منع أي دعم للقنصلية العامة الأمريكية في القدس طالما أن السفير الأمريكي في إسرائيل ليس له سلطة عليها. (Mark, 2005b, P. 9) إلا أن الرئيس – كما في السابق – كان يعلّق تطبيق تلك القرارات على اعتبار أن من صلاحيته قيادة العلاقات الخارجية الأمريكية والمصلحة الوطنية الأمريكية.

ختاماً... لم يحظ الفلسطينيون بحل لقضيتهم في فترتي الرئاسة للرئيس جورج بوش، فهو لم يتقدم في موضوع تفهمه للموقف الفلسطيني، وحافظ على الإرث الأمريكي القديم الجديد في الموقف من إسرائيل، وتأمين حمايتها وإبقاء تفوقها العلمي والتكنولوجي والعسكري في المنطقة، ورغم ذلك كله، فإنه يُحسب للرئيس بوش – رغم كونه موقفاً كلامياً تصريحياً ولم يتعدى سوى ذلك – أنه أول رئيس أمريكي يتحدث عن إقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة كما وصفها، وإن كانت تلك الدولة الفلسطينية لم تبعد كثيراً عن رؤى الموقف الإسرائيلي منها.

5: **الفصل الخامس**

موقف إدارة الرئيس باراك أوباما من

إقامة الدولة الفلسطينية 2009 – 2013

مقدمة

تطلع كثيرون وخاصة الشعب الفلسطيني إلى فوز الرئيس باراك أوباما في الرئاسة الأمريكية بأنها الفرصة المناسبة لحل الصراع في الشرق الأوسط والوصول إلى إقامة الدولة الفلسطينية منهياً بذلك عقوداً من التجاهل والتنكر لحقوق الفلسطينيين، وترافق ذلك مع الشعار الذي رفعه في حملته الانتخابية الذي حمل عنوان "**التغيير – Change**"، وهو ما جعل القيادة والجماهير الفلسطينية تستبشر خيراً في ذلك الرئيس الجديد، رغم وجود محاذير له ظهرت في خطاباته أمام جماعات الضغط اليهودية والإسرائيلية مؤكداً فيها على إبقاء الولايات المتحدة للإرث المتمثل بحماية ورعاية إسرائيل.

ومع ذلك، فالمتابع للحملات الانتخابية الأمريكية قد لاحظ وجود تجاهل للسياسة الخارجية الأمريكية من المرشحين الأمريكان – **باراك أوباما وجون ماكّين** –، حيث ركّز الاثنان على القضايا الداخلية الأمريكية، وإن تطرقا إلى السياسة الخارجية فقد كانت موجهة إلى الوجود الأمريكي العسكري في كل من أفغانستان والعراق، ولم يتطرقا كثيراً إلى الشأن الإسرائيلي الفلسطيني، الأمر الذي أمكن من استشراف مدى التعويل على الدور الأمريكي في المرحلة القادمة في ظل وجود حزمة من الملفات الدولية ذات الاهتمام الكبير بالنسبة للإدارة الأمريكية، مثل الطموح النووي الإيراني، ملف كوريا الشمالية والدرع الصاروخي في أوروبا واعتراض روسيا على نشره ...الخ.

وعموماً، فإن هذا الفصل يلقي الضوء على أبرز ما قدّمه الرئيس أوباما للعملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وموقفه من الدولة الفلسطينية، وذلك في الفترة الرئاسية الأولى له، وكذلك متابعة عامة لملامح توجهات الرئيس أوباما في فترته الرئاسية الثانية.

5.1: المبحث الأول

موقف الرئيس أوباما من عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين

تسلّم الرئيس أوباما مقاليد الإدارة الأمريكية بأجندة طموحة فيما يخص الشرق الأوسط، حيث تعهد الرئيس أوباما في حملته الانتخابية باستئناف محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واستئناف المحادثات الدبلوماسية مع إيران وسوريا، إلا أن ذلك الطموح قد تحطم على صخرة الإحباط من تنفيذ تلك الطموحات، ففيما يخص الشأن الفلسطيني الإسرائيلي، فقد مثّل ذلك نكسة إلى الرئيس أوباما، ولم يفلح في إقناع إسرائيل بإيقاف نشاطها الاستيطاني، الأمر الذي أدى إلى توقف المحادثات الفلسطينية الإسرائيلية، فقد اشترطت القيادة الفلسطينية أن تشمل إسرائيل القدس الشرقية من عمليات وقف الاستيطان كمدخل للمفاوضات. وبالرغم من حالة الاستقرار التي شهدتها العلاقة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، فإنّ ذلك لم يدم طالما لا يوجد تقدم في العملية السلمية ولا يوجد مسعى جاد لوقف إسرائيل من الاستمرار في العملية الاستيطانية.

كما أن الطرح الأمريكي الجديد يتمثل في تجزئة ملفات التفاوض، بحيث يتم التركيز على مفاوضات حول الحدود، بدون الإشارة إلى ملف عودة اللاجئين... ورغم ذلك فقد رفض بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل طرح الرئيس أوباما. وذهب نتنياهو بعيداً في اشتراطاته، بأن تحدث الولايات المتحدة تقدماً في موضوع برنامج إيران النووي، كما اعترض على إقامة الدولة الفلسطينية.

5.1.1: خطاب أوباما في مؤتمر الـ AIPAC " لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية "

رسمت خطابات الرؤساء الأمريكان معالم الطريق لسياساتهم عبر السنين الماضية، وها هو نفس المشهد يتكرر مع الرئيس باراك أوباما، فقد بدأت معالم سياساته الشرق أوسطية لاسيما سياسة إدارته في الفترة الرئاسية تظهر من خلال خطاباته التي يستدل منها المحللون ما سيكون عليه الحال مع الرئيس الجديد.

في خطاب الرئيس أوباما أمام المنظمة الأكثر شهرة في التأثير على صناعة القرار الأمريكي منظمة آيباك، في الرابع من حزيران/يونيو 2008، كرر الرئيس الأمريكي أوباما "أن الولايات المتحدة تُبقي علاقات الصداقة قوية ومتينة مع إسرائيل، وتُبقي التزامها غير القابلة للتغير بأمن إسرائيل"، أما المستوطنات فلم يطلب أوباما من إسرائيل إزالة أو تجميد المستوطنات، وزاد الأمر سوءاً حديثه عن القدس "أن القدس ستبقى عاصمة إسرائيل، إضافة إلى ذلك فإن أوباما – يبدو – قد استجاب لعدم اهتمام نتنياهو بحل الدولتين. (Zhao, 2009, P. 19)

لقد كان خطاب أوباما الأكثر حدة ضد الفلسطينيين، وهو الخطاب الذي سبق تسلمه الرئاسة الأمريكية، ولكنه كان بشيراً كافياً لما سيكون عليه الحال مع الرئيس الديمقراطي الجديد.

5.1.2: الموقف الأمريكي الجديد تجاه عملية السلام

خلال حملة الرئيس أوباما الانتخابية، وعد بإحداث التغيير "الدراماتيكي" المثير، في موقف الولايات المتحدة وتوجهاتها في الشرق الأوسط، حيث انعكست بعض تلك الوعود من خلال التزام علني عام بتغيير السياسة الخارجية للولايات المتحدة وخصوصاً في الشرق الأوسط وقضاياه ولاسيما قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وأول تلك الوعود بالتغيير كانت التزام إدارة الولايات المتحدة برئاسة باراك أوباما في بداية فترته ببذل الجهود لحل الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام ومن جميع جوانبه مع لبنان وسوريا أيضاً.

ففي خلال حملته الانتخابية، انتقد الرئيس أوباما إدارة الرئيس السابق جورج بوش على تجاهله الصراع العربي الإسرائيلي في أثناء إطلاق الجهود نحو حل الصراع، حيث لم تهتم الإدارة السابقة بالصراع العربي الإسرائيلي إلا في أواخر فترته الرئاسية الثانية. أما الرئيس أوباما فقد أولى ذلك الاهتمام – وهو ما بدا جلياً – أمام المتابع لشأن السياسة الخارجية الأمريكية – من خلال تعيينه في اليوم التالي لتوليه منصب الرئاسة في كانون ثاني/يناير 2009 للسيناتور السابق جورج ميتشل كمبعوث خاص للسلام في الشرق الأوسط، حيث رصد ذلك بالتغيير الفعلي للرئيس أوباما. (Feldman & Shikaki, Research Paper, 2009)

أما التغيير الثاني، فكان من خلال نية الرئيس أوباما السماح بالتواصل – غير المشروط – مع بعض الفاعلين في المنطقة والتي كانت الإدارة الأمريكية السابقة تعترض على التواصل معهم وخصوصاً إيران وسوريا، ومع أن هذا التغيير والسماح بالتواصل لم يشمل فاعلين آخرين مثل حزب الله وحماس، فرغم ذلك لم تبدِ الولايات المتحدة الاعتراض على التواصل مع الحكومة اللبنانية التي تضم عناصر مقربة من حزب الله. (Feldman & Shikaki, Research Paper, 2009)

إضافة إلى ذلك، فإن الرئيس أوباما قد بنى توجهه في الشرق الأوسط على أساس أن الولايات المتحدة لا تستطيع تحقيق استراتيجيتها وتطلعاتها للشرق الأوسط وحدها أو منفردة، حيث بنت استراتيجيتها على التعاون مع حلفائها في المنطقة، مثل التعاون مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي (Feldman & Shikaki, Research Paper, 2009)، حيث تحتاجها الولايات المتحدة في سياستها الرامية لاحتواء إيران، وكذلك تحتاجهم في تشجيع الفلسطينيين والإسرائيليين للمضي في حل وتسوية الصراع. حيث يتطلب نجاح تلك الاستراتيجية إظهار تفهّم دقيق لمخاوف تلك الدول، خصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

إن المعضلة في ذلك، هي أن جميع المسائل وقضايا الشرق الأوسط هي قضايا متداخلة ومترابطة إلى حدٍ ما، حيث يتطلب ذلك من إدارة الولايات المتحدة موقفاً وتبنياً لسياسة كلية في المنطقة. وأخيراً، فإن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط من مجمل القضايا كان مرهوناً

بمدى قبول الأطراف في الشرق الأوسط – بما فيهم إسرائيل – تغيير عقلية التفكير والنظر إلى الطرف الأخر، ودراسة مواقف الأطراف.

لقد فتحت الولايات المتحدة الباب موارباً في رهن موقفها الجديد بمدى قبول الأطراف بالتواصل معها، لقد أعطت الولايات المتحدة إسرائيل الإمكانية للتهرب من أية ضغوطات في حال لم تتوافق أو توافق على الموقفين وهذا ما أدركته – على ما ظهر – من خلال مواقفها اللاحقة وإفشالها أو عدم الاهتمام بحل الصراع.

5.1.3: حديث الرئيس أوباما في جامعة القاهرة وموقفه من الدولة الفلسطينية

خلال زيارة الرئيس أوباما الأولى للشرق الأوسط في حزيران/يونيو 2009، وخلال زيارته إلى جمهورية مصر العربية، تحدث الرئيس أوباما عن القضية الفلسطينية والدولة الفلسطينية بشكلٍ مستفيض، وهو الخطاب الأهم منذ توليه إدارة الولايات المتحدة من ناحية تعاطيه مع الملف الفلسطيني، وهو ما فهم في أوساط المفكرين على أنه محاولة مصالحة ما بين الغرب والعالم العربي والإسلامي بعد سلسلة الحروب التي شنتها الإدارة الأمريكية السابقة وما صاحبها من حالة العداء، وعلى اعتبار أن القضية الفلسطينية هي محور ارتكاز العلاقة المستقبلية ما بين العالم الإسلامي والغرب.

تناول الرئيس أوباما في خطابه مصادر التوتر في العالم التي يجب أن تواجهها الولايات المتحدة وتعمل على حلها، وهي التطرف كمصدر أول، والمصدر الثاني للتوتر هو الوضع ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والمصدر الثالث هو انتشار الأسلحة النووية، والمصدر الرابع هو نشر الديمقراطية، والخامس هو موضوع الحرية الدينية وأخيراً تحدث أوباما عن التنمية الاقتصادية.

لقد اعتبر الرئيس أوباما أن القضية الفلسطينية تأتي على رأس سلم الأولويات التي يجب أن يتم العمل على إيجاد حل لها، ورغم ذلك فقد استفاض الرئيس أوباما في التأكيد على متانة الروابط بين أمريكا وإسرائيل، والتي لا يمكن قطعها.

كما تحدث أوباما في بداية حديثه عن المعاناة التاريخية التي تعرض لها اليهود في أوروبا على أيدي النازيين من استرقاق وتعذيب لهم، وربط ذلك باستمرار التهديد لإسرائيل بزوالها... "كما أن تهديد إسرائيل بتدميرها أو تكرار الصور النمطية الحقيرة عن اليهود، هما أمران ظالمان للغاية ولا يخدمان إلا غرض استحضار تلك الأحدث الأكثر إيذاء إلى أذهان الإسرائيليين وكذلك منع حلول السلام الذي يستحقه سكان هذه المنطقة...". (خطاب الرئيس أوباما في جامعة القاهرة، جريدة الأيام، 6-2009)

كما أشار في حديثه عن معاناة الفلسطينيين في سعيهم للحصول على وطن لهم، وكذلك آلام نزوحهم إلى الدول المجاورة، وأكد أن الولايات المتحدة لن تدير ظهرها للفلسطينيين ولتطلعاتهم المشروعة، وأشار أيضاً إلى حالة الجمود التي لحقت بعملية السلام، وأن الوقت ليس للوم ولكن لإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل تعيش في سلام وأمان، على اعتبار أن ذلك مصلحة مشتركة للطرفين، وأكد أوباما أنه سيعسى شخصياً للوصول إلى الحل، وعلى أساس بنود خارطة الطريق المتفق عليها مسبقاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقال أيضاً إن الولايات المتحدة لا تقبل سياسة الاستيطان حيث تنتهك الاتفاقات السابقة وأنها غير شرعية ويجب أن تتوقف. (خطاب الرئيس أوباما في جامعة القاهرة، جريدة الأيام، 6-2009)

اشترط الرئيس أوباما في خطابه أنه يتوجب على الفلسطينيين أن يتخلّوا عن العنف، على اعتبار أنه أسلوب خاطئ ولن يؤدي إلى النجاح، وأدان عمليات إطلاق الصواريخ على إسرائيل وأنها لن توصل إلى حل. وأعاد الرئيس أوباما التأكيد على شروط الرباعية كمفتاح الوصول إلى الحل السياسي، عندما وجهها مرة أخرة إلى حركة حماس من حيث الالتزام بالاتفاقات السابقة والاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف ضد إسرائيل. وأكد الرئيس أوباما أن الولايات المتحدة سوف تنسق سياساتها لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

برغم عدد من الملاحظات التي وجهت إلى خطاب الرئيس أوباما في جامعة القاهرة فإنه يشكل نقطة انطلاق ممكن أن تستثمر لإحداث التقدم في موضوع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أما على الأرض فلم تقدم الإدارة ما يُبنى على ما وعد به في خطابه، حيث ظلت الإرادة الأمريكية مرهونة بالإرادة الإسرائيلية كما في السابق.

5.1.3.1: ردود الفعل على خطاب أوباما وبقاء المعضلة

رغم ترحيب وزير "الدفاع" الإسرائيلي إيهود باراك بخطاب الرئيس أوباما في جامعة القاهرة وتأكيده أن إسرائيل لديها رغبة في متابعة ملف السلام، فإن ردود الفعل السلبية أو المعارضة كانت مدوّيةً أكثر، فقد ذهب وزراء في الحكومة إلى التنديد بخطاب أوباما خصوصاً فيما تعلّق بموضوع الاستيطان وتأكيد أوباما على إزالة بؤر المستوطنات كأساس لإنهاء الصراع.

وقال وزير الداخلية من حزب شاس إيلي يشاي في اجتماع له مع قادة المستوطنين في مكتبه في القدس ونقلته صحيفة جروسلم بوست (Jerusalem Post):

> "أعدكم بأن أسخر كل إمكانيات الوزارة وأستخدم صلاحيتي لتوسيع المستوطنات، وقد دعوتكم في الوقت نفسه الذي يتواجد فيه أوباما في المنطقة؛ لأن خطابه سيقوي حاجتنا إلى الوحدة والتضامن، ولن أتسامح مع إزالة أية بؤرة استيطانية في يهودا والسامرة، لماذا نقف مكتوفي الأيدي أمام سبعة وخمسين ألف بناء عربي غير قانوني في الضفة والقدس الشرقية والرملة، إننا نحترم أمريكا ونحرص على علاقتنا معها، لكن علينا أن نتشبث بمبادئنا، وألا نقبل التفريط، فالجماهير لا تسامح المفرطين".

أما وزير العلوم – من حزب البيت اليهودي – دانيل هرشوكوفيتش فقد قام بجولة في الخليل في أثناء إلقاء أوباما خطابه في جامعة القاهرة ليعزز موقف رئيس الوزراء نتنياهو ويقوي معارضته لطلب أوباما بوقف النمو الطبيعي في المستوطنات. (أبو شومر، ردود فعل إسرائيلية على خطاب أوباما، 2009)

5.1.3.2: بعد عام على خطاب أوباما في جامعة القاهرة 2009

بعد مرور عام على الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي باراك أوباما في جامعة القاهرة رأى المراقبون أن وعود تحسين العلاقة مع العالم العربي والإسلامي لم تكن كافية لتحقيق تقدم ملموس في هذا المجال مما أدى إلى خيبة أمل لدى الكثيرين بالرغم من أن العديد في العالمين العربي

والإسلامي ممن اطمئنوا لحسن نيته التي ظهرت في الخطاب، فلم يحدث أية تقدم ملموس على الأرض فيما يخص الوعود بالتركيز على عملية السلام وقيام الدولة الفلسطينية.

لقد توقع كثيرون في العالم أن يحدث أوباما اختراقات كبرى، إلا أن المتتبع لآلية صناعة القرار في الولايات يجد الصعوبة حيث وجود قوى ضغط صهيونية شديدة تجعل من أوباما غير قادر على ممارسة أي ضغط على إسرائيل.

كما أن التصفيق الذي حظي به الرئيس أوباما في القاهرة آملين أن يحدث التغيير بعدما ارتكبه الرئيس بوش من سياسات أضرت بالعلاقات الإسلامية الأمريكية، فبعد عام من هذا الخطاب كان الشعور العام لدى المصريين – على سبيل المثال – هو خيبة أمل من عدم قدرته بل وعدم رغبته في ممارسة ضغوط على إسرائيل وخاصة في مشكلة الاستيطان، وما من شك أن ردود فعل الرئيس أوباما بعد عملية أسطول الحرية 2010 ضد ناشطين أتراك ودوليين متضامنين مع الفلسطينيين في غزة عززت خيبة الأمل هذه". (موقع، قناة فرانس24، خبر، 6-2009)

5.1.4: المفاوضات التقريبية (Proximity Talks)

5.1.4.1: محاولات ميتشل لإعادة الأطراف إلى طاولة المحادثات

مع بدايات عام 2010 حاول ميتشل معرفة جدوى استئناف العودة إلى طاولة المفاوضات، وذلك بعد ضياع ما يقرب من عام من إدارة أوباما دون وجود أي تقدم، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية على لسان وزيرة خارجيتها هيلاري كلينتون، بأنه بالإمكان استئناف عملية مفاوضات تمتد لأشهر، وتنهي الصراع بما يضمن تحقيق تطلعات الفلسطينيين في دولة قابلة للحياة بناءً على حدود ما قبل عام 1967 ومع عملية تبادل في الأراضي متفق عليها (Satloff, Policy Analysis – The Washington Institute, 2011)، وبالنسبة لإسرائيل فقد ذكرت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون ضمانات للدولة الإسرائيلية الحدود الآمنة المعترف فيها، وبما يتفق مع حاجاتها الأمنية، لقد سمح التصريح للإدارة الأمريكية بأن تقول أن أهداف الطرفين المعلنتين والآنفتا الذكر

ممكن تحقيقهما. كما أجرت الإدارة الأمريكية سلسلة من اللقاءات مع الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، جعلها تدرك وجود تقارب بينهما، بما يحقق استئناف المحادثات فيما بينهما.

5.1.4.2: لا ضمانات أمريكية على المحادثات

أرادات الدول العربية والأوروبية أن يكون لواشنطن ضمانات خطية رسمية على نجاح المفاوضات أقوى من ما أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية كلينتون عقب الإعلان عن استئناف المفاوضات المباشرة، حيث لن يكون بمقدور الولايات المتحدة – على ما يبدو – إلزامها بوقف الاستيطان بشكل كلي أو جزئي، كما أن الولايات المتحدة لم ترغب في صياغة الضمان حيث إن ذلك يتطلب جهداً للولايات المتحدة وهو ما لا تريده الإدارة الأمريكية، وتفضيلها للمفاوضات المباشرة بين الطرفين دون وجود دور رسمي لها.

ويكفي أن نقول إن المفاوضات المباشرة هي مفاوضات تفتقر إلى استراتيجية ومرجعية حقيقية تجعلنا نتخيل استمرارها، على عكس المفاوضات السابقة التي كانت مرجعيتها واضحة مثل خارطة الطريق على سبيل المثال، كما أخطأ الأمريكيون بتحديد فترة زمنية لهذه المفاوضات؛ لأن هذا يدخلها من حيث التوقيت على نهايات فترات ولاية أوباما الأولى وكذلك الحكومة الإسرائيلية... ناهيك عن أن الدعوة الأمريكية وبيان الرباعية الدويلة لم يتركا أمام العرب أو الفلسطينيين خياراً سوى القبول باستئناف هذه المفاوضات رغم ما هو واضح من تعنت إسرائيل وغياب إرادة السلام لدى حكومتها اليمينية. (Makovsky & Pollock, Policy Analysis – The Washington Institute, 2013)

فالضمانات الأمريكية للجانب الفلسطيني والعربي شبه معدومة عدا عن بعض التصريحات التي تخرج من بعض مسؤولي الإدارة الأمريكية بدعم تلك المفاوضات لحين التوصل إلى اتفاق سلام. عملياً واشنطن لم تمارس ولن تمارس دوراً لوقف الاستيطان الإسرائيلي، وهذا في حد ذاته يفقد المفاوضات أسباب نجاحها أو أن تحقق أية نتائج إيجابية. (عبد الفتاح، جريدة القبس "خبر"، 2010)

كما أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي أن إسرائيل تصر على عقد أي اتفاق مع الفلسطينيين استناداً إلى مبدأين أساسيين أولهما تنفيذ ترتيبات أمنية حقيقية على الأرض، والثاني الاعتراف بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، معتبراً إطلاق المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين خطوة مهمة في نطاق المحاولة للتوصل إلى اتفاق إطار للسلام بين الجانبين، إلا أنه قال إنه ليس هناك ما يضمن نجاح هذه المحاولة نظراً لوجود العديد من المعوقات، (عبد الفتاح، جريدة القبس "خبر"، 2010) على حسب زعمه.

5.1.4.3: تجزئة قضايا الوضع النهائي

يبدو أن التعنت الإسرائيلي وعدم مقدرة الإدارة الأمريكية على فرض أية التزام على إسرائيل قد جعلها تبحث عن مسارات تُرضي إسرائيل، فقد أعلن ميتشل عن رغبته في التركيز في المحادثات المباشرة على قضية الأرض أو الحدود. ولم يعرض الرئيس الأمريكي أية آليات جديدة لاستئناف المفاوضات أو حتى معالم جديدة لإحياء عملية السلام، فلم يعين خلفاً لجورج ميتشل بعد تقديم استقالته، وذلك بعد مرور عامين على توليه المنصب وعدم حدوث أي تقدم، فقد توقفت المفاوضات في أيامها الأولى بسبب عودة النشاط الاستيطاني الإسرائيلي قبل انتهاء فترة العشرة أشهر.

كما ذهب الرئيس أوباما بعيداً عن الفلك الفلسطيني، حيث أشار صراحةً في التركيز على قضايا الحدود – الأراضي 1967 مع عملية تبادل متفق عليها – وبدون أية إشارة إلى موضوع اللاجئين، إحدى أهم القضايا لحل الصراع من وجهة نظر الفلسطينيين.

كما ذهب نتنياهو أبعد من ذلك أيضاً عندما صرّح عن عدم رضاه عن التركيز على الحدود، وهو ما وجد آذاناً مصغية خلال زيارته في مايو/أيار 2011 إلى واشنطن، حيث بحث ذلك مع أوباما لتقريب وجهة نظر الأمريكان إلى وجهة النظر الإسرائيلية. (Satloff, Policy Analysis –The Washington Institute, 2011)

5.1.5: خطاب أوباما في الجمعية العامة 2011: "خطاب جديد مفرغ المضمون"

هذه هي المحاولة الثالثة للرئيس أوباما للتعبير عن الاهتمام بإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهي بعد الفشل الضمني لتنفيذ ما صرّح به في خطابه في جامعة القاهرة في عام 2009، حيث لم تجد كلماته المتابعة الفعلية من الإدارة الأمريكية مصطدمةً بالإرادة الإسرائيلية التي لا تريد التسوية، والمحاولة الثانية كانت في وساطة الولايات المتحدة ورعايتها للمفاوضات التقريبية المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين والتي لم تثمر أو تحدث أي تقدم مصطدمةً كالمعتاد بالإرادة الإسرائيلية التي ما زالت كلمتها هي العليا على إرادة الإدارة الأمريكية.

في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي باراك أوباما بمناسبة افتتاح دورتها الـ66 في أيلول/سبتمبر 2011، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، تطرق أوباما إلى عدة قضايا في غاية الأهمية، كانت أهمها مسألة التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة للحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية، وتحدث الرئيس الأمريكي عن هذا التوجه موضحاً أن الفلسطينيين يستحقون العيش بسلام في دولة خاصة بهم، ولتحقيق ذلك عليهم التوجه إلى المباحثات مع الجانب الإسرائيلي لحل القضايا المختلفة. وأضاف أوباما قائلاً "إن أمن إسرائيل هو من الالتزامات الأمريكية الرئيسية، وذكر أن إسرائيل محاطة بدول معادية لليهود، وأن أميركا مهتمة بأن يعيش أبناء الشعب اليهودي في أمان ويكفيهم ما عانوه في تاريخهم". وأكد أوباما على أن الحل الوحيد للمشكلة الفلسطينية هو اللجوء إلى المفاوضات، مشيراً إلى أن هذه المهمة صعبة جداً ولكنها في نفس الوقت مهمة لا بد منها. (خبر، موقع أنباء موسكو 9-2011)

لقد ترك الرئيس أوباما الفلسطينيين تحت رحمة الاحتلال والمفاوض الإسرائيلي في خطابه، إذ أكد أنه في نهاية المطاف فإن الإسرائيليين والفلسطينيين وليس نحن – الأمريكان – الذين يتعين عليهم التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل التي تفرق بينهما، حول الحدود والأمن وحول اللاجئين والقدس.

وأشار أوباما بعد حديثه عن الدولة الفلسطينية التي لن تأتي من خلال التوجه إلى الأمم المتحدة، ولكن من خلال الرضى الإسرائيلي والمفاوضات معها، حيث أشار أوباما إلى عدم الرضى الأمريكي عن التوجه أحادي الجانب الذي تعكف القيادة الفلسطينية على اللجوء إليه في الأمم المتحدة لنيل عضوية واعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية. إضافة إلى تأكيده على أمن

إسرائيل ومدى متانة العلاقات مع إسرائيل، الأمر الذي لا يدع أي مراقب إلا ويستدل بشكلٍ واضح على تماهي الموقف الأمريكي مع الموقف الإسرائيلي.

5.1.5.1: ردود الأفعال على خطاب الرئيس أوباما في الجمعية العامة

عبر الفلسطينيون عن استيائهم وخيبة أملهم من خطاب أوباما الذي دعا إلى استمرار المفاوضات بلا مرجعية أو سقف زمني وفي ظل استمرار إسرائيل ببناء المستوطنات على أراضي الضفة الغربية والقدس، كما جاء الاستياء الفلسطيني من اعتراض الولايات المتحدة على توجه منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة في دورتها الـ66 الحالية للحصول على الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

أما الموقف الإسرائيلي الرسمي وغير الرسمي فجاءت ردّات فعله بارتياحٍ بالغ، فقد وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الخطاب الذى ألقاه الرئيس أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بوسام شرف للرئيس أوباما على صدر الإسرائيليين، ووجه له الشكر على وقوفه إلى جانب إسرائيل ودعمه لها. كما أشاد إيهود باراك بخطاب أوباما قائلاً إن الإدارة الأمريكية برئاسة أوباما أعطت إسرائيل الغطاء الأمني والسياسي بشكل موسع لم يسبق له مثيل، وأن إسرائيل تقدر موقف أوباما وإدارته. (محيي، موقع اليوم السابع "خبر"، 2011)

5.2: المبحث الثاني

المسعى الفلسطيني للحصول على العضوية في الأمم المتحدة

5.2.1: طلب فلسطين لنيل عضوية الدولة في الأمم المتحدة أيلول/سبتمبر 2011

يبدو أن قيادة منظمة التحرير قد أدركت عدم التعويل على المفاوضات أو على الدور الأمريكي في رعاية المفاوضات التي من المفروض أن تؤدي إلى حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقيام الدولة الفلسطينية، وفي ظل استمرار عمليات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في القدس والضفة الغربية وبناء المستوطنات على الأرض الفلسطينية ورفض إسرائيل التخلي عن برنامج الاستيطان، وكذلك انسداد الأفق أمام عملية المفاوضات مع الطرف الإسرائيلي، فقد قرّرت القيادة الفلسطينية التحرك في اتجاه جديد بعيداً عن الفلك الأمريكي والإسرائيلي، قررت القيادة التحرك لنيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، جاء ذلك التحرك رغم محاولات الإدارة الأمريكية إطلاق سلسلة جديدة من المفاوضات مع الإسرائيليين، ولكن الرفض الإسرائيلي لمطلب الفلسطينيين تجميد الاستيطان في ظل المفاوضات قد جعل القيادة الفلسطينية تتقدم بالسير نحو الأمم المتحدة لنيل عضوية الدولة في الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، فقد تسلّحت السلطة الفلسطينية بتأييد معظم دول العالم لنيل العضوية في الأمم المتحدة.

5.2.1.1: الرئيس عباس يعلن عن توجهه إلى الأمم المتحدة لنيل العضوية.

في السابع عشر من أيلول/سبتمبر 2011، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس رسمياً أنه سيتوجه إلى الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن للحصول على عضوية دولة فلسطينية، على حدود عام 1967، على أن يعود بعدها إلى استئناف المفاوضات مع إسرائيل، معتبراً ذلك حقاً شرعياً يهدف إلى إنهاء "الإجحاف التاريخي" الذي وقع بالشعب الفلسطيني. وقال عباس في خطاب وجهه إلى الشعب الفلسطيني من رام الله "قرارنا الذي أبلغناه للجميع، هو أننا ذاهبون إلى مجلس

الأمن". وأضاف "مجرد إلقائي الكلمة أمام الجمعية العامة في 23 أيلول/سبتمبر سأقدم الطلب إلى الأمين العام بان كي مون لإيصاله إلى رئيس مجلس الأمن". وتابع عباس في خطابه أنه يتوجه إلى المنظمة الدولية للمطالبة "بحق مشروع" هو الحصول على "عضوية كاملة" لدولة فلسطينية. (خبر، جريدة الاتحاد، الإماراتية، 2011)

وأشار عباس إلى أن أكثر من 126 دولة اعترفت بفلسطين كدولة وذلك في عام 1988، وبيّن أن الجانب الفلسطيني يسعى لنزع الشرعية عن الاحتلال وممارساته الجاثمة مثلَ كابوسٍ على صدور الفلسطينيين. وفي ذات الوقت أعرب عباس عن رغبته في العودة إلى المفاوضات بعد الأمم المتحدة، على أن تكون مبنية على مرجعية واضحة نتفاوض من خلالها على قضايا الوضع الدائم المتمثلة في القدس واللاجئين والحدود والمياه والأمن والمستوطنات وقضية أسرانا الصامدين. (خبر، جريدة الاتحاد، الإماراتية، 2011)

وفي مقابلةٍ صحفية تحدث الرئيس عباس عن ثلاثة أسباب جعلته يتخذ القرار بالتوجه إلى الأمم المتحدة لطلب العضوية، أولها خطاب الرئيس الأميركي الذي قال فيه إنه يريد أن يرى دولة فلسطينية في أيلول/سبتمبر القادم – 2011 – واللجنة الرباعية التي قالت إن المفاوضات يجب أن تبدأ في أيلول/سبتمبر 2010 على أن تنتهي في أيلول/سبتمبر 2011 وأيضا وجود مؤسسات فلسطينية قادرة على إدارة الدولة الفلسطينية، وهذا ما أكدت عليه المؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي.

وفي سياق التواصل مع الإدارة الأمريكية لشرح وجهة النظر –برغم وجود الرفض الرسمي للتوجه– فقد أطلع الرئيس عباس الوفد الأميركي على آخر المستجدات المتعقلة بالتوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة لنيل عضوية دولة فلسطين الكاملة، حيث ضم الوفد كل من مبعوث الإدارة الأمريكية الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ديفيد هيل بحضور المسؤول الأميركي دينيس روس والقنصل الأميركي في القدس دانيال روبنستين. وتابع بيان الرئاسة الفلسطينية أن التوجه إلى الأمم المتحدة لا يتناقض مع العملية السلمية، بل يخرجها من المأزق الذي وصلت إليه بسبب التعنت الإسرائيلي ورفضها وقف الاستيطان والالتزام بالمرجعيات الدولية المتعلقة بالعملية السلمية. وأضاف البيان أن عباس شدد على أن القيادة الفلسطينية مستعدة للعودة إلى المفاوضات في حال

التزام إسرائيل بمرجعيات العملية السلمية ومبدأ حل الدولتين على حدود العام 1967، ووقف الاستيطان في الأرض الفلسطينية. (وفا "خبر"، بيان للرئاسة حول التوجه للأمم المتحدة، 9-2011)

5.2.1.2: موقف الإدارة الأمريكية من التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة 2011

كما كان متوقعاً، فقد رفضت الإدارة الأمريكية فكرة إعلان الدولة جملةً وتفصيلاً، وجاء ذلك على لسان الرئيس الأمريكي أوباما عدة مرات، مؤكداً رفض الولايات المتحدة للخطوة، ومؤكداً على أن الطريق للدولة تأتي من خلال التوافق مع إسرائيل عبر المفاوضات التي تضمن أمن إسرائيل.

ففي مقابلة للرئيس أوباما أوضح أن الولايات المتحدة لن تدعم جهود الفلسطينيين للحصول على اعتراف رسمي من الأمم المتحدة، وعلّل ذلك أنه ما زالت حركة حماس ترفض الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ولا تنبذ الإرهاب، ولا تؤمن بأن المفاوضات هي الطريق الصحيح لحل الصراع والتسوية (POLITICO news, Barack Obama: No Palestinian State via UN, 2011). وفي الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العامة في دورتها الـ66 حثّ الرئيس أوباما الأمم المتحدة على عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وقال " إن السلام لا يأتي من خلال تصريح أو قرار ".

5.2.2: الطلب الفلسطيني لنيل صفة دولة مراقب في الجمعية العامة في عام 2012

أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس تشرين ثاني/نوفمبر 2011، أنه سيتوجه إلى الأمم المتحدة لنيل مكانة دولة مراقب في الأمم المتحدة وكله ثقة بنتيجة التصويت لصالح القرار في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر. وقال عباس "بعد أخذ ورد ومعوقات هنا وهناك وبعد نقاشات مطولة استمرت سنتين كان القرار النهائي أن نذهب غدا إلى الأمم المتحدة لرفع مكانة فلسطين إلى دولة مراقب في الأمم المتحدة". (خبر، موقع دويتشه فيله الإخباري، 22-11-2012)

وكرر عباس المطالبة بالسلام العادل السلام المبني على الحق والشرعية الدولية "الذي يعطينا دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف". وأكد عباس على تمسكه بـ"الثوابت المعروفة" بإنهاء الاحتلال وتقرير المصير والاستقلال الكامل، وقال "هذا الهدف سننجزه خلال الأيام القليلة القادمة".

وبالفعل، فقد اعترفت غالبية أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين بصفة "دولة مراقب غير عضو" بأغلبية 138 صوتاً مقابل تسعة وامتناع 41 دولة عن التصويت (خبر، موقع دويتشه فيله الإخباري، 29-11-2012)، وكان على رأس المعترضين الولايات المتحدة وإسرائيل.

5.2.2.1: معارضة الولايات المتحدة حصول فلسطين على عضوية دولة مراقب

كما كان متوقعاً وكما في المحاولة الأولى في 2011، وبالرغم من أن الطلب هذه المرة كان أقل مستوى من الطلب عام 2011، فقد رفضت الإدارة الأمريكية التوجه وصوتت ضد حصول فلسطين على دولة مراقب غير عضو.

ففي اتصال جرى بين الرئيس عباس والرئيس أوباما قبيل توجهه إلى الأمم المتحدة للحصول على صفة مراقب "دولة غير عضو"، أكد أوباما لعباس اعتراض الولايات المتحدة على التوجه الفلسطيني أحادي الجانب إلى الأمم المتحدة، معللاً ذلك بنفس الأسباب التي أوردها في اعتراضه الأول في عام 2011، وأكد أوباما أن الولايات المتحدة تدعم قيام الدولة الفلسطينية التي تقام من خلال المفاوضات والتفاهم مع إسرائيل، كما جاء في البيان الصحفي للبيت الأبيض أن إدارة الولايات المتحدة تبقى ملتزمة بالسلام في الشرق الأوسط ودعمها القوي للمفاوضات والمحادثات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وصولاً إلى تحقيق حل الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلامٍ وأمان. (EJU news, Obama opposes a Palestinian bid for non-state membership of the UN, Nov. 12, 2012)

بالرغم من أن حصول فلسطين على صفة دولة مراقب غير عضو هي خطوة لن يغير من حقائق الاحتلال على الأرض، من حيث بقاء المضايقات الإسرائيلية والممارسات العدوانية على كل الأراضي الفلسطينية واستمرار مخططات الاستيطان الإسرائيلي في التهام أراضي الضفة الغربية والقدس، فإن الخطوة كشفت عن موقف الولايات المتحدة بما لا يدع مجال للتأويل أنه لا يمكن التعويل على الإدارة الأمريكية كشريك نزيه لعملية السلام، فهي تماهت – كما في السابق – مع الموقف الإسرائيلي المعطل لأي جهد يقود إلى الدولة الفلسطينية وإن كان رمزياً مثلما حدث مع التصويت في الجمعية العامة على صفة دولة مراقب.

أنهى الرئيس أوباما فترته الرئاسية الأولى بذلك الموقف ضد منح فلسطين الحق الطبيعي في الحصول على صفة الدولة، وخلال فترته الأولى التي امتدت على 4 سنوات، لم يلمس الفلسطينيون أي تقدم في مسار العملية السلمية، رغم أنه أشار في خطاباته إلى ما يمكن أن يستثمر للمضي نحو إنهاء الصراع، إلا أنه كسابقيه فضّل أن لا يخرج عن المعهود في المحاباة لإسرائيل وتبني الموقف الإسرائيلي وإيجاد المبرر لسياساته الإحلاليّة ضد الفلسطينيين.

5.3: المبحث الثالث

موقف الإدارة الأمريكية في الفترة الرئاسية الثانية للرئيس أوباما في عام 2013.

أمكن تحديد معالم السياسة الداخلية والخارجية للرئيس بارك أوباما – في فترته الرئاسية الثانية – من خلال خطاب حالة الاتحاد، والذي جاء بعيد انتخابه بفترة قصيرة، حيث أمكن التعرف على أجندة الإدارة الأمريكية للرئيس أوباما في الفترة الرئاسية الثانية. يعتبر الملف الاقتصادي هو الملف الأهم الذي سيواجهه أوباما، إضافة إلى بقاء الأزمة الإيرانية الملف الأهم لها على مستوى الملفات الخارجية ومرتبطاً بها الملف السوري.

من المنتظر، أن تتصدّر قضايا الشرق الأوسط أجندة أعمال السياسة الخارجية لحكومة أوباما؛ وهذه الأجندة، حسب الخبراء، ستكون أكثر تعقيداً وربما أكثر خطراً من أجندة ولايته الأولى التي ورثها عن سلفه جورج بوش الابن. ويشير الباحث دافيد ماكوفسكي، مدير برنامج عملية السلام في الشرق الأوسط في "معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى"، إلى أن التحولات في منطقة الشرق الأوسط ستجبر إدارة أوباما على القيام ببعض القرارات الصعبة عن كيفية التصرف تجاه مصر وسوريا وفلسطين وإيران (الخروبي، تحقيق صحيفة الوحدوي الإلكترونية، 2013). وستبقى إدارة أوباما ملتزمة بإسرائيل حليفها الرئيسي في المنطقة، والموضوع المطروح للنقاش هو كيف ستتعامل الولايات المتحدة مع التغيرات الكاسحة والتهديدات الناشئة في المنطقة وخاصة مصر وسوريا والفلسطينيين وإيران.

وبخصوص الملف الفلسطيني، من المتوقع أن تتمثل السياسة الأميركية في "لا للصدام، نعم للمصلحة". ويعتقد اليسار الإسرائيلي خطأ أن الرئيس الأميركي في فترته الثانية ليست له حدود في تصرفاته بما أنه لن يعاد انتخابه مرة أخرى. فالتاريخ يبين أن الرئيس في فترته الثانية بإمكانه تحسين رأسماله السياسي عند انتخابه، لكن رأس المال ذلك يبقى محدوداً ويستنزف بسهولة مثلما حصل في الفترة الثانية لإدارة جورج بوش. أوباما سيختار بعناية كيفية تصرفه، فهو لن يحاول أخذ الثأر من رئيس الوزراء بنيامين ناتنياهو ويفهم أنهما يحتاجان العمل معا بخصوص إيران،

وتتخوف الولايات المتحدة من انهيار السلطة الفلسطينية وتسببها في المزيد من عدم الاستقرار. (الخروبي، تحقيق صحيفة الوحدوي الإلكترونية، 2013)

5.3.1: زيارة الرئيس أوباما إلى الشرق الأوسط آذار/مارس 2013

رغم كونها الزيارة الخارجية الأولى للرئيس أوباما في ولايته الرئاسية الثانية، وما تحمله من دلائل الاهتمام بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو التحرك إلى الأمام نحو حلٍ ما، فقد جاءت الزيارة من باب المحافظة على الوضع القائم بما هو عليه من تعقيدات وفوضى. اختلف الرئيس أوباما في ذلك عن الرؤساء السابقين حيث كانت زياراتهم للمنطقة من أجل إنهاء الصراعات المختلفة، أما الرئيس أوباما فيبدو أن طموحهُ أقل من ذلك بكثير.

هدفت زيارة الرئيس أوباما إلى حث القادة الإسرائيليين والفلسطينيين عن التوقف عن اتخاذ أي إجراء قد يأزم الوضع، وأراد فقط من نتنياهو أن يبطّئ من وتيرة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية من أجل إمكانية الإفساح لمفاوضات السلام. أما عن الفلسطينيين، فقد أورد بعض المسؤولين الأمريكان أن الرئيس أوباما يرغب في أن لا يحيل الفلسطينيين قضايا انتهاك حقوق الانسان ضد إسرائيل إلى محكمة الجنايات الدولية (جريدة القدس، 19-3-2013). إلا أن العنوان العريض الذي تحمله الزيارة للطرفين، هو البحث عن نقاط مشتركة بين الجانبين، فالنسبة للفلسطينيين فهم يريدون أن تستأنف المفاوضات استكمالاً لما جرى في 2008 مع حكومة إيهود أولمرت، في حين يصر نتنياهو على أن تكون من جديد.

وبشكلٍ عام، فإن الزيارة التي استغرقت ثلاثة أيام هدفت لإحياء العملية السياسية وابقاء خيار حل الدولتين بعنوانه دون الدخول في تفاصيله، هذه الزيارة لم تضف إلى الفلسطينيين شيئاً وعلى العكس من ذلك حسبما أوردت القناة الإسرائيلية الثانية عن زيارة الرئيس أوباما أنه "يُقدّر القيم الأساسية لإسرائيل"، وكذلك ما جاء في تعليق الصحيفة الإسرائيلية هآرتس، "أن تصرفات وعبارات أوباما لا يسمحان ببزوغ أي أمل في معالجة الملف الفلسطيني". (رزق، مقال، 31-3-2013)

5.3.1.1: خطاب الرئيس أوباما في القدس

الخطاب الذي ألقاه الرئيس باراك أوباما في مركز المؤتمرات في القدس أمام الطلبة الإسرائيليين لم يخرج عن مضامين خطابات أوباما السابقة في ثنائه على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية والمصالح المشتركة، فأكد لهم دعمه لهم بعبارة "أنتم لستم وحدكم"، وقال إنه سيمنع إيران النووية، وأنه سيدافع عن أطفال سديروت... وطالب إسرائيل بوقف البناء في المستوطنات. ورغم مطالبته بوقف البناء الاستيطاني، فإنه طلب من الفلسطينيين عدم وضع شروط مسبقة لتجديد العملية السلمية. (خطاب الرئيس أوباما إلى الشعب الإسرائيلي، 21-3-2013)

تحدث الرئيس أوباما عن حل الدولتين وضرورة قيام الدولة الفلسطينية وفق حدود معترف بها، وأشار إلى معاناة الشعب الفلسطيني على مر السنين في خطابه، لكنّه أكد على يهودية الدولة الإسرائيلية، وطالب الفلسطينيين بالاعتراف بها على هذا الأساس.

إن حديث الرئيس أوباما عن استحقاق الدولة الفلسطينية وحل الدولتين، هو مجرد كلام ولن يرقى إلى مستوى الجدية في العمل نحو تحقيق ذلك، فلم يطرح – كما في السابق – أية خطوة عملية أو مبادرة لذلك، الأمر الذي عكس خيبة أمل عند المتابع الفلسطيني، رغم ترحيب الرئيس الفلسطيني بخطاب أوباما وإشارته إلى حل الدولتين.

5.3.2: مساعي جون كيري لإحياء المفاوضات

أعلن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، عن مبادرة أو مسعى جديد بين الفلسطينيين والإسرائيليين في محاولة من الإدارة الأمريكية لاستئناف محادثات السلام بين الجانبين، ففي بداية شهر نيسان/إبريل 2013، وذلك للبحث في سبل التمهيد لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية من خلال تضييق الفجوات بين مواقف الجانبين، وتشجيع كل منهما على القيام بخطوات ملموسة تهدف إلى إعادة بناء الثقة.

(Haaretz, Kerry heads back to Middle East for fresh bid to renew peace talks, 4-2013)

وبحسب صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، فإن كيري مستعد لتكريس ثلاثة أشهر لمحادثات تمهيدية مع الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني يقدم في نهايتها تصوره لاستئناف المفاوضات، وأنه يريد أن تقوم إسرائيل خلال هذه الأشهر بلجم البناء في المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتفرج عن أسرى؛ وذلك لعلمه بأهمية موضوع الأسرى لدى الفلسطينيين، في مقابل امتناع الفلسطينيين عن التوجه مجدداً للأمم المتحدة. وأن كيري معني أيضاً بأن تقوم دول عربية بخطوات تدعم استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، وأنه سيطالبها بذلك خلال زيارة وفد عن الجامعة العربية لواشنطن نهاية الشهر – نيسان/إبريل 2013-.

وأفادت مصادر فلسطينية مطلعة أن كيري قدم لعباس تفاصيل مبادرة أميركية لاستئناف محادثات السلام بين الجانبين، تضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967، مع التوصل إلى اتفاق تبادل للأراضي بهدف تسوية الحدود، والتوصل إلى حلول وصفت بـ"الخلاقة" حول قضية القدس، تضمن حرية العبادة للجميع. (خبر، موقع قناة الحرة، 8-5-2013)

وقد رحّبت السلطة الفلسطينية بمسعى جون كيري، وقال الرئيس الفلسطيني محمود عباس إن الجانب الفلسطيني يقبل بالمبادرة السياسية التي قام وزير الخارجية الأمريكي بصياغتها، مضيفاً أنه في حالة قبول نتنياهو لهذه المبادرة فإن الفلسطينيين على أتم الاستعداد للجلوس فوراً على طاولة المفاوضات. (خبر، موقع يبوس نيوز، 7-5-2013)

5.3.2.1: آفاق نجاح مساعي كيري

يبدو أن بوادر المعيقات بدأت تظهر على السطح فور إعلان الإدارة الأمريكية عن مساعيها لاستئناف المفاوضات، وبدأ معها التشكيك الإسرائيلي في نجاح تلك المساعي، حيث رفض مسؤول إسرائيلي تلك المساعي والأفكار معلقاً على ذلك أن كيري لا يملك تقديراً صحيحاً لعمق الخلاف بين الطرفين، كما أشار إلى أن إسرائيل تسعى إلى إدراج جميع القضايا الجوهرية وخاصة مسألة الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة يهودية وقضية اللاجئين. وأنه يوجد خلاف حول

إطار العملية السياسية وحول كيفية إجرائها"، مشددا على أن "إسرائيل تعارض محادثات حول الحدود والأمن بداية ، ويوجد اتفاق حول ذلك بين جميع الوزراء الذين يتعاملون مع هذا الموضوع ومن ضمنهم وزيرة العدل والمسؤولة عن المفاوضات تسيبي ليفني. وأضاف أن إسرائيل "تعارض تنفيذ أية مبادرة نية حسنة هامة تجاه الفلسطينيين قبل استئناف المفاوضات، ويضمن ذلك إطلاق سراح أسرى وتسليم أسلحة لأجهزة الأمن الفلسطينية أو حتى تنفيذ مشاريع اقتصادية في المنطقة "ج". (خبر، موقع شبكة أنباء موسكو، 11-4-2013)

وحتى على الجانب الفلسطيني وبين أوساط القيادة الفلسطينية فإن هناك من يشكك بمقدرة كيري على أن يُحيي عملية مفاوضات تفضي إلى إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كما أن تركيبة الحكومة اليمينية الحالية برئاسة نتنياهو لا تبعث على التفاؤل مطلقاً.

كما أن الإسرائيليين حاولوا التخفيف من هذا التفاؤل عندما كرروا شروطهم – وعلى لسان أكثر من مسؤول – التي كانت عقبة أمام استئناف المفاوضات طيلة السنوات الأربع الماضية وهي:

- **تجميد الإجراءات أحادية الجانب للفلسطينيين في الأمم المتحدة.**
- **وقف التحريض في مناطق السلطة الفلسطينية.**
- **الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.**
- **ضمانات أمنية صعبة، مثل القبول ببقاء الجيش الإسرائيلي في غور الأردن المحتل.**

وكذلك رفض إسرائيل المطالب الفلسطينية التي تعدّ أساسية وهي أقل ما يمكن للفلسطينيين المطالبة بها:

- **عرض الخريطة النهائية لإسرائيل، على أساس حدود 1967.**
- **تحرير أسرى أمنيين، وخصوصاً الأسرى الذين يقضون في السجون الإسرائيلية قبل اتفاقية أوسلو.**
- **تجميد البناء في المستوطنات.**

- **الوقف التام لعملية احتجاز أموال الجمارك والضرائب الفلسطينية في إسرائيل.**

إن كانت إسرائيل قد أفرجت عن دفعتين من الأسرى – الأولى 26 أسيراً في 14 أغسطس/آب 2013، والدفعة الثانية في 30 أكتوبر/تشرين أول 2013 وذلك من أصل 104 أسرى – وافقت إسرائيل على إطلاق سراحهم على دفعات حسب تقدم عملية المفاوضات، وحسب ما ادعت أنه إيفاءً بالتزامها نحو عملية المفاوضات برعاية الولايات المتحدة، إلا أن رئيس الوزراء نتنياهو قد قرّر بموازاة ذلك تسريع وتيرة الاستيطان في القدس الشرقية والضفة الغربية بشكل عام. وحتى تقوم – إسرائيل – بمزيد من التضليل للرأي العام، فقد قررت تجميد مشاريع بناء 20 ألف وحدة استيطانية في الضفة الغربية، وادعى نتنياهو أن تلك المشاريع قد اتُخذت دون تنسيق مسبق، وأنها لا تخدم سياسة الاستيطان، وهي بذلك ليست خطوة كما أرادها واشترطتها السلطة الفلسطينية.

كما أن صدى تقديم رئيس فريق المفاوضات الفلسطيني د. صائب عريقات لاستقالته بسبب عدم الجدوى وشعورهم بالإحباط من المفاوضات الجارية ومن التعنت الإسرائيلي وفشل تلك المفاوضات في تحقيق التقدم المطلوب (سكاي نيوز عربية، 13-11-2013)، إن ذلك ليؤكد من جديد على الموقف الإسرائيلي الجديد القديم من المشروع الوطني الفلسطيني، إضافة إلى الإجراءات القمعية التصعيدية التي تشهدها الأماكن المقدسة في القدس ضد الوجود الفلسطيني والوجود الإسلامي فيها، ليدفع للقول مرة أخرى إن إسرائيل تماطل وتسعى لكسب الوقت لفرض ما تخطط له على الأرض.

ويتزامن ذلك مع قرار اللجنة المالية التابعة للكنيست الإسرائيلي بتحويل مبلغ 50 مليون شيكل لمجالس المستوطنات في الضفة الغربية كتعويض على فترة تجميد الاستيطان التي حصلت بشكل متقطع خلال السنوات الأخيرة.

استفادت إسرائيل من كل عملية وجولة مفاوضات مع الفلسطينيين، فكما أظهرتها تلك الجولات بأنها تسعى للسلام وإنهاء النزاع، ونجاحها بمساعدة الولايات المتحدة بإظهار أن الفلسطينيين لا

يريدون السلام، فهي حظيت أيضاً بالغطاء الكافي للتستّر على أنشطتها الاستعمارية التوسعية في الأرض الفلسطينية والتي لم تتوقف مطلقاً في العموم، وعليه فإننا أمام إخفاق أمريكي جديد، وإن مساعي كيري – العاجز عن الضغط على إسرائيل – قد باتت قاب قوسين أو أدنى من الانهيار، وأن إسرائيل تتجه لمزيد من التطرف اليميني والديني والعدوانية ضد الأرض والشعب الفلسطيني.

كما أن الولايات المتحدة لن يكون بمقدورها الضغط على إسرائيل لتغيير المواقف الثابتة لرؤساء وزرائها، وهي المواقف التي لطالما رددت على ألسنة المسؤولين الإسرائيليين، رغم تصريح بعضهم عن قيام دولة فلسطينية – وفق منظورهم طبعاً –، وهذه المواقف هي: **المضي في البرامج الاستيطانية، وتهويد القدس وجعلها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، واستحالة القبول بالعودة إلى حدود ما قبل حرب عام 1967، والرفض المطلق لعودة اللاجئين.**

وفي الختام يمكن القول... إن طريق المفاوضات بات مسدوداً، وأن على الفلسطينيين البحث عن البديل واستراتيجية جديدة لتمكين الشعب الفلسطيني من انتزاع حقوقه الثابتة، وهذا ما سيتم عرضه مفصلاً في نتائج الدراسة وتوصياتها.

6: **الخاتمة**: **نتائج وتوصيات الدراسة**

منذ ما يقرب من 65 عاماً والفلسطينيون ما زالوا في رحلة البحث عن تقرير مصيرهم والعيش في دولتهم المستقلة ذات السيادة، وهو الحق الذي كفلته الكثير من القرارات الدولية وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 181، الصادر في 29 نوفمبر/تشرين ثاني 1947، والذي نصّ على تقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، ومروراً بغيره من القرارات التي أكدت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحق عودة المهجّرين الفلسطينيين إلى الأماكن التي هجّروا منها عام 1948، وكذلك عبر الاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل ابتداءً باتفاقية أوسلو المرحلية التي كانت من المفترض أن تُفضي إلى إقامة دولة فلسطينية في أيار/مايو 1999، وبعد ذلك خطة خارطة الطريق عام 2005 التي دعت إلى قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ولها مقومات السيادة، وتبنّي الخطة أممياً من خلال القرار رقم 1555. وانتهاءً بالتحرك السياسي والدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة لنيل العضوية في الأمم المتحدة والحصول على الشرعية والاعتراف الدولي بدولة فلسطين.

لقد جاء ذلك التحرك الأخير بعد أن توصلت القيادة الفلسطينية إلى قناعة باستحالة أن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل من أجل الالتزام بما عليها من استحقاقات للفلسطينيين كان آخرها فشل الإدارة الأمريكية برئاسة أوباما في الضغط على إسرائيل لوقف النشاط الاستيطاني من أجل استئناف مفاوضات سلام جديدة. رغم ذلك كله فقد وجّهت الإدارة الأمريكية الحالية اللوم إلى السلطة الفلسطينية في جمود المفاوضات بسبب رفض القيادة الفلسطينية المفاوضات المباشرة في حين أن المستوطنات تنتشر وتتوسع في الأراضي الفلسطينية (أبو سعدة، 2012، ص 199). ولم تكتف بذلك، فقد هددّت إدارة الرئيس أوباما والكونغرس بقطع الأموال عن السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى عدد من الإجراءات الانتقامية التي هُددت السلطة الفلسطينية بها، مثل إغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، والضغط على حكومات أخرى لرفع الدعم عن السلطة الفلسطينية، أو الصمت عن حجز إسرائيل لعائدات الضرائب للسلطة الفلسطينية. (أبو سعدة، 2012، ص 200 – 201)

إن الموقف الأمريكي من التوجه الفلسطيني لنيل العضوية في الأمم المتحدة ليفضح بما لا يدع مجالاً للشك كذب إدعاءات الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض من إقامة الدولة الفلسطينية، ففي حين أن الموقف الرسمي الأمريكي يدّعي أن قيام دولة فلسطينية هو مصلحة استراتيجية أمريكية تخدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط المضطرب سياسياً، وهو الموقف نفسه الذي أكدته إدارات الولايات المتحدة الأمريكية في عهدي الرئيس كلينتون والرئيس جورج بوش الابن، حيث أكد الرئيس كلينتون على ضرورة قيام دولة فلسطينية في نهاية رئاسته، وأكد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الان على ضرورة قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة كما ورد في خطة خارطة الطريق، ومنذ وصول الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى البيت الأبيض وهو يؤكد على ضرورة حصول الفلسطينيين على دولة، خصوصاً عندما قالها في أيلول/سبتمبر 2010 بأنه يأمل أن يرى دولة فلسطينية عضو في الأمم المتحدة في سبتمبر 2011. رغم تلك العناوين الرئيسية للإدارات الأمريكية الثلاث المتعاقبة، فإنَّ الموقف النهائي هو الرفض عملياً لأي إجراء يُفضي إلى قيام الدولة الفلسطينية، سواء من خلال الضغط على إسرائيل أم من خلال الرفض لرفع مكانة فلسطين إلى دولة في الأمم المتحدة. لقد أصبح الرؤساء الأمريكان – خصوصاً الإدارات الثلاث الأخيرة – عاجزين عن مواجهة اللوبي اليهودي ومؤيدي إسرائيل سواء في المؤسسات التنفيذية أو في الكونغرس بمجلسيه والذي تُحكم إسرائيل السيطرة عليه بفعل جماعات الضغط اليهودية، أما الرئيس أوباما فقد أصبح عاجزاً أكثر ممن سبقوه، حيث قرر الرئيس أوباما – على ما يبدو – أن ينحاز إلى إسرائيل.

إن ذلك الانحياز الأعمى لإسرائيل، سبب ضرراً لسمعة أمريكا ومصالحها، كما يضر بمنظومة القيم والمبادئ التي تدّعي الولايات المتحدة نشرها في العالم، كما أن الاستمرار في ذلك الموقف يتنافى تماماً مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية من ثورات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وأن هذا الموقف الأمريكي يشكل تهديداً للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط (أبو سعدة، 2012، ص 203).

إن ذلك الرفض والموقف الأمريكي الذي لم يتغير بل ازداد تعقيداً وانحيازاً لإسرائيل مع تعاقب الإدارات الأمريكية، ليستدعي الوقوف مطولاً عند مدى إبقاء التعويل على الدور الأمريكي كوسيط نزيه لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، كما أن ذلك الموقف ليُضعف من جهود وزير الخارجية

الأمريكي الحالي جون كيري الذي يسعى إلى استئناف المفاوضات وتحقيق نتائج ايجابية، والتي إذا ما كانت نفس ظروف ومعطيات المفاوضات السابقة فإن نفس النتيجة ستتكرر مع مزيد من التعنت لإسرائيل وفرض الوقائع على الأرض الفلسطينية.

أمام ذلك كله وجب على القيادة الفلسطينية أن تراجع حساباتها واستراتيجيتها التفاوضية الحالية، فالمعطيات التي وردت في هذا البحث لا ترى أن واشنطن وسيطاً نزيهاً في العملية السلمية، وواشنطن لن يكون بمقدورها الضغط على إسرائيل لصالح الفلسطينيين، ولن يكون بمقدورها فرض رؤية عادلة على الطرفين لإنهاء الصراع، ونضيف إلى ذلك انشغال الإدارة الأمريكية بملفات ساخنة حول العالم منها الملفين النوويين الكوري الشمالي والإيراني الآخذين في التصعيد، والأزمة السورية بكل تعقيداتها الجديدة، وملف أفغانستان وباكستان وملف العلاقة مع روسيا والصين... وغيرها من الملفات.

إضافة إلى ذلك، فإن المدخلات والمؤثرين في القرار السياسي الأمريكي – كما ظهر من خلال الفصل الثاني – لا يظهران بوجود تغيير حقيقي في حال وصول رئيس جديد فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لسبب بسيط هو أن القرار السياسي الأمريكي ليس مرهوناً بشخص معين وهو الرئيس أو مؤسسة الرئاسة عموماً، وإنما بعدد من المدخلات للقرار السياسي الخارجي الذي أحكمت الجماعات الموالية لإسرائيل التأثير عليه، سواء التأثير على البيت الأبيض أم الخارجية الأمريكية والكونغرس ووسائل الإعلام، وكذلك التأثير من خلال المعاهد السياسية ومراكز الفكر غير الرسمية التي تتبنى الرؤية والرواية الإسرائيلية، وتقديمها لصانع القرار الأمريكي، حيث يبقى صانع القرار حبيس أفكار تلك المراكز، وكذلك وسائل الإعلام وحجم تأثيرها على الرأي العام الأمريكي.

وقد يكون الرئيس أوباما صادقاً في خطابه في جامعة القاهرة الموجه للعالم الإسلامي وما تحدث به عن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إلا أن صناعة القرار السياسي والأمريكي والمدخلات المؤثرة به تجعله بعيداً عن تطبيق ما وعد به، وأفضل مثال على ذلك، هو تراجع الرئيس أوباما عن مطالبته نتنياهو بوقف الاستيطان كشرط للبدء في عملية تفاوضية جديدة، حيث حسمت مواجهته مع نتنياهو لصالح الأخير.

6.1: نتائج الدراسة

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج، استنتجت من تتبع مواقف الإدارات الأمريكية من إقامة الدولة الفلسطينية، نوجز تلك النتائج بالنقاط الآتية:

1. أثبتت معطيات البحث أن الإدارة الأمريكية لا يمكن أن تكون وسيطاً نزيهاً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

2. إنحازت الولايات المتحدة بما لا يدع مجالاً للشك إلى إسرائيل دولة الاحتلال، وبقيت تقدم لها كافة اشكال الدعم لتبقى الطرف الأقوى في المنطقة، مع أن ذلكلا يتوافق مع مصالحها الإستراتيجية والحيوية في المنطقة العربية والإسلامية بشكل عام.

3. استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقد ضد طلعات الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ضاربةً عرض الحائط كافة القيم والمفاهيم والمواثيق التي أكدت على حق الأمم في تقرير مصيرها، وتمثل آخرها في الوقوف بكل قوة لمنع حصول فلسطين على عضوية الدولة في الأمم المتحدة.

4. أثرت الولايات المتحدة على مخرجات العملية التفاوضية بما يمنع تقدمها أو الوصول إلى إنهائها من خلال إقامة الدولة الفلسطينية، حيث سعت إلى عدد من الإجراءات كان لها التأثير على العملية التفاوضية منها:

- فرضت الولايات المتحدة أن تكون هي المرجع والوسيط التفاوضي، ولم تسمح لتدخل أطراف دولية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي كان بمقدورها القيام بدور إيجابي أفضل، وهي بذلك فشلت في مهمتها.

- سعت الولايات المتحدة إلى إبعاد أو تهميش دور المنظمات الدولية ذات الصلة، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، وبدلاً من ذلك أعطت الدور لما عُرف باللجنة الرباعية التي قلّصت دور الأمم المتحدة كوسيط أممي بينما هي المظلة الدولية الشاملة لجميع أعضاء المنظومة الدولية.

- حرصت الولايات المتحدة دائماً الضغط على الطرف الأضعف في المفاوضات، مما أدى إلى اختلال العملية التفاوضية النزيهة، مثل تخلّي أوباما عن شرط وقف الاستيطان ومطالبته الفلسطينيين بعدم وضع أية شروط للبدء في المفاوضات.
- أوصلت الاستراتيجية الأمريكية التفاوضية المشروع الوطني الفلسطيني إلى طريق مسدود فبعد أكثر من 20 عاماً من المفاوضات لم تصل إلى حل.
- من خلال سياسة دعم السلطة الفلسطينية، حرصت الولايات المتحدة على إبقاء السلطة تابعة وبدون استقلال وسيادة للسلطة الفلسطينية، حيث لا توجد استقلالية مالية التي يمكن من خلالها أن يستقل القرار الفلسطيني، مما عرّضها لمحاولات ابتزاز سياسي.

6.2: توصيات الدراسة

أمام ذلك، فإن هذا البحث قد استخلص واستشرف موقف الإدارات الأمريكية وما هو الحد الذي يمكن أن تلعبه الولايات المتحدة في عملية التسوية للصراع، وتضع بين أيدي القيادة الفلسطينية ما هو المطلوب فعله فلسطينياً في ظل الموقف الأمريكي من إقامة الدولة الفلسطينية، نذكرها كالآتي:

1- صياغة استراتيجية وطنية فلسطينية تحظى بإجماع الدول العربية والإسلامية، تحدد بموجبها الموقف الفلسطيني من أية عملية تسوية قادمة، وتحدد فيها حدود الدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة، مع ضرورة وجود إجماع وتوافق فلسطيني فلسطيني حول ذلك.

2- السعي نحو المصالحة الوطنية الفلسطينية، فالانقسام يضعف الموقف الفلسطيني سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى الدولي، كما أن ذلك يقوّي العمل السياسي المؤسساتي الفلسطيني في مقابل العمل الانفرادي الفصائلي.

3- إن الإبقاء على العملية التفاوضية ضمن المعطيات الحالية هو تكرار لأكثر من 20 عاماً من الفشل التفاوضي، وعليه يجب إعادة ترتيب العملية التفاوضية بحيث تضمن مخرجاتها.

4- قدمت إسرائيل خلال العملية التفاوضية ما يسمى بالتنازلات التكتيكية التي لا تحدث التغيير المطلوب، في حين قامت السلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية بتقديم تنازلات توصف بأنها جوهرية، كان بالإمكان لها أن تحسن من الوضع التفاوضي لها إذا ما تمسّكت بها كأوراق ضغط أخيرة، مثل الاعتراف بإسرائيل، فذلك يعطي القرار الفلسطيني هامشاً للمناورة تستطيع أن تقوّي موقفها. (صالح، 2013، ص 151 - 152)

5- التأكيد على أن المقاومة بكافة أشكالها ضد المحتل حق مشروع كفلتها الشرائع والقوانين الدولية، وعدم التنازل عن ذلك الحق، حيث أشارت المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة على الحق الطبيعي للأفراد والجماعات الدفاع عن أنفسهم ضد القوات المحتلة.

6- أن تنتقل القيادة الفلسطينية إلى طريق المفاوض الحقيقي الذي يبحث عن إنهاء للصراع ويحدد الحدود العامة للرؤية الوطنية الفلسطينية، بدلاً من الذهاب على أمل الحصول على منحة مالية أو قرض من هنا أو هناك. وفي هذا الصدد يوضح مدير المعهد العربي الأمريكي جيمس زغبي أن "الفلسطينيين يأتون إلى جلسات المفاوضات كمتوسلين أكثر من قدومهم كمفاوضين، بسبب أنه ليس بأيديهم بطاقات ضغط أو نفوذ، على العكس من الإسرائيليين الذين يحملون كل بطاقات الضغط، فهم يُملون أكثر من أنهم يُفاوضون". (Zogby, Article, 24-4-2011)

7- اتصالاً بالعملية التفاوضية، فإن على القيادة الفلسطينية أن تُدرك أن تأثير الولايات المتحدة الحالي على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو ليس نفسه فترة ما بعد حقبة الحرب الباردة وهيمنتها على النظام الدولي، فهناك الكثير من المتغيرات الدولية التي تشغل الولايات المتحدة، وعليه ينبغي البحث عن الوسيط النزيه الجديد، فبالإمكان أن يتم الطلب من لاعبٍ جديد يحظى بمصداقية ويقوم بالدور، مثل الاتحاد الأوروبي أو تركيا – على سبيل المثال – فهما المرشحان الأقوى لذلك بفعل نفوذهما الإقليمي وقربهما من بؤرة الصراع.

8- إن أفضل وسيلة للتصدي للتعنّت الإسرائيلي هو التأكيد على الثوابت الفلسطينية غير القابلة للتصرف، والتي هي محل الإجماع الوطني الفلسطيني.

9- يتوجب على الفلسطينيين بمختلف فصائلهم العاملين على الساحة السياسية ومن أجل بناء تحالفات إقليمية ودولية، تغيير آلية ومنهجية الخطاب ليكون قائماً على الواقعية السياسية مع الحفاظ على الإرث والقيم الفلسطينية، ويشمل ذلك حركة حماس فعليها مراجعة خطابها السياسي الموجّه إلى الغرب بشكل عام، فالعزلة السياسية الحالية المفروضة عليها توجب عليها القيام بالتحرك الأول والعمل على كسر عزلتها الدولية التي فرضت عليها بسبب تصنيف الإدارة الأمريكية لها على قائمة المنظمات الإرهابية.

10- تفعيل حملات المقاطعة لإسرائيل طالما لا تقبل التعاطي مع المبادرات الرامية لتسوية الصراع، حيث كان لحملات المقاطعة الاقتصادية لمنتجات المستوطنات صدى إعلامي كبير في أوروبا وفي جنوب إفريقيا.

11- تكثيف الضغط على إسرائيل في كل المحافل الدولية، وفضح ممارساتها القمعية بحق الفلسطينيين، وممارستها الرامية إلى تدمير مقومات الدولة الفلسطينية.

12- تكثيف الضغط الشعبي في الأراضي الفلسطينية ضد سياسات الاحتلال وضد المستوطنات والتعبئة الشعبية لمواجهة سياسات الأمر الواقع التي تقوم إسرائيل بفرضها على الأرض.

13- التكثيف من الاتصالات العربية والإسلامية وخاصة المملكة العربية السعودية للمساعدة في الضغط الحقيقي على الولايات المتحدة، وتذكيرها بأن مصالحها في البلدان العربية والإسلامية قد يصيبها الضرر إذا ما بقي موقفها من الدولة الفلسطينية هو نفس الموقف الإسرائيلي.

14- استغلال الوجود الفلسطيني في الأمم المتحدة والتكثيف على حملات تعرية حقيقة إسرائيل العدوانية بحق الشعب الفلسطيني.

15- إن خطوة التوجه إلى الأمم المتحدة لنيل العضوية الكاملة هي خطوة تحظى بإجماع فلسطيني وعربي ودولي، وعليه فإن على القيادة الفلسطينية أن تقدم الطلب في كل دورة لمجلس الأمن، وذلك حسب النظام الداخلي وضوابط التقديم في مجلس الأمن، وإن تعرض للنقض الأمريكي من خلال الفيتو، إن تكرار تقديم الطلب يعطي قوة للقيادة الفلسطينية يمكن أن يُستغل في أيّة عملية تفاوضية كما أنه يُظهر الولايات وهي تستخدم الفيتو بشكل مفرط ضد الفلسطينيين مما يجعلها تخسر مصداقيتها ويؤدي إلى إحراجها وتعرية حقيقتها.

لقد شنّت الولايات المتحدة وإسرائيل حرباً دبلوماسية للتأثير على مواقف الدول داخل مجلس الأمن من أجل أن لا يحظى الطلب الفلسطيني بالأصوات المطلوبة لمناقشة

الطلب في المجلس، وهذا ما دعا الرئيس أوباما إلى الاتصال شخصياً بمجلس الرئاسة البوسني، لمنعه من تأييد مشروع الدولة الفلسطينية، حيث كان صوت البوسنة هو الذي يوفي العدد المطلوب للسماح بتقديم المشروع. (صالح، 2013، ص 157)

16- التحرك الجدي لإيجاد اللوبي العربي والفلسطيني في الولايات المتحدة الأمريكية المناصر للحق الفلسطيني، واستخدام أدوات الإعلام الجديد من أجل إيجاد وعي غربي – وأمريكي خصوصاً – مطّلع على الحق الفلسطيني، من أجل المساعدة في إيجاد نواة لجماعة ضغط عربية إسلامية غربية في أوروبا والولايات المتحدة، بالإضافة إل العمل على إيجاد معاهد ومراكز فكر يُمكنها أن تصل إلى صانعي القرار السياسي الأمريكي.

17- قد يكون من الحكمة البحث المطّول في تغير موازين القوى العالمية الحالية، حيث لم تعد الولايات المتحدة كما كانت في فترة التسعينيات، فالعالم متجه إلى عالم متعدد الأقطاب – حسب تكهنات أغلب السياسيين –، ولم تعد الولايات المتحدة المهيمن ولم يعد لها الدور الحصري فيما يخص المسألة الفلسطينية الإسرائيلية، كما أن فشل الإدارة الأمريكية في الوصول إلى الحل، يُجرّأ دول أخرى لأخذ مكانها، وهذا ما يتطلب المتابعة الدقيقة للفاعلين الدوليين الجدد والتشبيك معهم. فقد ظهر ذلك جلياً في تطورات ملف الأزمة السورية وكذلك ملف البرنامج النووي الإيراني.

وختاماً، فإن القيادة الفلسطينية مدعوّة إلى استخلاص العبر والدروس للإفادة منها في للعملية التفاوضية التي استمرت لأكثر من 20 عاماً، وتقييم أين أخطأت وأين أصابت، من أجل المضي في طريق المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف، وذات السيادة الكاملة، فالشعب الفلسطيني لن يقبل مزيداً من الضياع والتيه لمشروعه.

تم بحمد الله ،،،

المراجع References

مراجع اللغة العربية

الكتب

- أبو سعدة، مخيمر "أ" (2009). "**مقدمة في علم السياسة**"، مطبعة ومكتبة دار المنارة، ط 3 غزة – فلسطين.

- أحمد، هشام (1996). "**جذور إنكار الحق: الموقف الأمريكي من حق تقرير المصير للفلسطينيين – من وعد بلفور إلى الحرب العالمية الثانية**"، في ميخائيل سليمان (محرر)، "**فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلنتون**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- إيسيروف، آمي (2009). "**تاريخ النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، الجزء الثاني**"، موقع شبكة الشرق الأوسط – إسرائيل. http://mideastweb.org/palestine_history_arabic_2.htm

- بارودي، ليلى / بحيري، مروان (1984). "**السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: نيكسون – فورد – كارتر – ريغان**"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

- بسطامي، زها (1996). "**إدارتا كينيدي وجونسون والشعب الفلسطيني**"، في ميخائيل سليمان (محرر)، "**فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلنتون**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- بيرس، شمعون (1995). "**معركة السلام: يوميات شمعون بيرس**"، ترجمة: عمار فاضل ومالك فاضل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

- بيكر، جيمس (2002). "**سياسة الدبلوماسية: مذكرات جيمس بيكر**". ترجمة مجدي شرشر، الطبعة الثانية. مكتبة مدبولي، القاهرة.

- جانس، تيري (1996). "**إدارة كارتر والفلسطينيون**"، في ميخائيل سليمان (محرر)، "**فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلنتون**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- جانس، تيري (2006). "**السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة**"، الطبعة الأولى، ترجمة حسان البستاني. الدار العربية للعلوم، بيروت – لبنان.
- جِرنِر، دبورا (1996). "**فرصٌ أُفلتت وسبلٌ لم تُسلك: إدارة أيزنهاور والفلسطينيون**"، في ميخائيل سليمان (محرر)، "**فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلنتون**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- حواتمة، نايف (1998). "**أوسلو والسلام الآخر المتوازن**"، ط 1 مطبعة الأهالي، عمان – الأردن.
- ربيع، محمد (1990). "**صنع السياسة الأمريكية والعرب**"، الطبعة الأولى، دار الكرمل للنشر، عمان – الأردن.
- سعودي، هالة (1986). "**السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967 – 1973**"، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- سعودي، هالة (2002). "**السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية**"، الطبعة الأولى، مطابع الأهرام. ، القاهرة.
- سعيد، إدوارد (1995). "**غزة – أريحا: سلام أمريكي**"، دار المستقبل العربي، القاهرة – مصر.

- سيسالم، سمير (2005). "**المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947 – 1977**"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – فلسطين.

- شير، غلعاد (2002). "**قاب قوسين أو أدنى من السلام**" تفاصيل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في كامب ديفيد2، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل عمان – الأردن.

- صالح، محسن "محرر" (2013). "**أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت – لبنان.

- عاروري، نصير (2007). "**أمريكا الخصم والحكم "دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967**". مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

- عمرو، نبيل (2012). "**ياسر عرفات وجنون الجغرافيا**"، دار الشروق، مصر.

- عواد، عامر هاشم (2010). "**دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة**"، سلسلة أطروحات الدكتوراه (80)، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، كانون الثاني/يناير.

- القرم، آمنة (2007). "**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة الملف النووي الإيراني: 2001 – 2006**"، رسالة ماجستير، جامعة القدس – فلسطين.

- كوانت، ويليام (1980). "**أمريكا والعرب وإسرائيل، عشر سنوات حاسمة 1967 – 1976**"، ترجمة: عبد العظيم حماد، دار المعارف، القاهرة.

- كيسنجر، هنري (1973). "**مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية**"، حسين شريف (معد)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.

- لِش، آن (1996). "**إدارة ريغان وسياساتها نحو الفلسطينيين**"، في ميخائيل سليمان (محرر)، "**فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلنتون**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- نصيف، لطيف (1989). "**جماعة الضغط اليهودية في أربع إدارات أمريكية : تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكية**"، المكتبة الوطنية بغداد.
- نفِ، دونالد (1996). "**سياسة نيكسون في الشرق الأوسط: من التوازن إلى التحيّز**"، في ميخائيل سليمان (محرر)، "**فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلنتون**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الدوريات والمجلّات والوثائق

- أبو سعدة، مخيمر "ب" (أيلول/سبتمبر 2009). "**الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي في الإعلام الأمريكي: صحيفة (نيويورك تايمز) نموذجاً**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 367.

- أبو سعدة، مخيمر (2012). "**دولة فلسطين المراقب (غير العضو) في الأمم المتحدة: التحديات والتوقعات**"، ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الثاني (مستقبل المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية)، مركز التخطيط الفلسطيني. غزة.

- "**الرؤية الفلسطينية لمستقبل قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي**"، (2005) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، http://www.alzaytouna.net/arabic/loadattachment.php?attachmentid=128_8641_278

- **تأثير جماعات الضغط على السياسة الخارجية الأمريكية**، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبحاث ودراسات. (**22 شباط/فبراير 2011**). التصفح في تاريخ 15-4-2013. http://pcrss.org/v494.html

- دراسة بحثية (2012). "**تقرير حول الموقف الأوروبي من مبادرات التسوية السلمية للقضية الفلسطينية 1947-2012**". مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت. http://www.alzaytouna.net/permalink/20198.html

- **رسالة الحكومة الإسرائيلية إلى م ت ف 1993**، المصدر مؤسسة الدراسات الفلسطينية، http://www.palestine-studies.org/files/pdf/mdf/9066.pdf

- **رسالة م ت ف إلى الحكومة الإسرائيلية 1993**، المصدر مؤسسة الدراسات الفلسطينية، http://www.palestine-studies.org/files/pdf/mdf/9066.pdf

- سلام، هشام (2005). "**الولايات المتحدة ما بين الأمن الداخلي والحرية المعدلة... ماذا بعد أربع سنوات؟**". موقع تقرير واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
  http://www.taqrir.org/index.cfm?pageid/2//id/142/title/

- الشقاقي، خليل (2003). " **ملاحظات أولية على خطة خارطة الطريق** "، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.
  http://www.pcpsr.org/arabic/strategic/books/2003/roadmap/cover.html

- **شهادة هيغ أمام لجنتي العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ومجلس النواب، New York Times, 20-3-1981.**

- صالح، علي (8 يونيو/حزيران 2004). "**الأحمد ل"الشرق الأوسط": الخطة مخيبة للآمال إذ تخلو من كلمة انسحاب أو إشارة إلى تفكيك مستوطنات**"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9324.
  http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9165&article=238273

- صالح، محمد (2012)، "**دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية**"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3755،
  http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=311313

- عبد الجواد، جمال (تشرين أول/أكتوبر 1984). "**صنع السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي: البيروقراطية وصنع القرار**"، مجلة السياسة الدولية.
  http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=215666&eid=184

- مالي، روب (14 آذار/مارس 2001). "**ملاحظات روب مالي مساعد الرئيس الأمريكي كلينتون حول فشل الوصول لتسوية في عملية السلام**".
  http://www.thejerusalemfund.org/ht/d/ContentDetails/i/2496
- مجدلاني، أحمد (2013). "**الانسحاب الأمريكي من رعاية تطبيق خطة خارطة الطريق**"، مجلة المحرر السياسية، العدد 154.
  http://www.al-moharer.net/moh154/majdalani154.htm
- ويكيبيديا، "**الضفة الغربية**"، http://ar.wikipedia.org/wiki/الضفة_الغربية
- ويكيبيديا، "**الكونغرس الأمريكي**"، ar.wikipedia.org/wiki/الكونغرس_الأمريكي

المقالات والأخبار

- عامر، مشير (4 أيّار/مايو 2013). " **مراكز الأبحاث في أمريكا وصناعة السياسة** "، مقال، صحيفة فلسطين.
- أبو عمشة، رويد (10 أيلول/سبتمبر 2013). " **الحرب على سوريا – أوباما – الكونغرس**"، مقال، وكالة معا. http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=628531
- حسين، غازي (3 حزيران/يونيو 2013). " **الولايات المتحدة وتصفية قضية فلسطين**"، مقال، موقع دنيا الرأي،. http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/06/03/295997.html
- خبر، جريدة القدس (21 حزيران/يونيو 1990). "**الولايات المتحدة تعلق الحوار مع منظمة التحرير**"، **العدد 7480.**
- خبر، CNN العربية (28 آب/أغسطس 2013). " **المبعوث الخاص لعملية السلام مارتن أنديك في سطور**". http://arabic.cnn.com/2013/middle_east/7/29/Martin.Indyk.bio/
- وثائق (30 كانون أول/ ديسمبر **2000**). **النص الكامل لأفكار الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بشأن قضايا الحل النهائي للصراع العربي – الإسرائيلي**، موقع "أون إسلام" الإلكتروني، التصفح في 18-1-2013، http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/documents-data/projects-initiatives/82889-2001-01-01%2000-00-00.html
- **خبر، موقع الجزيرة نت (2013).** "**الرباعية تسلم خارطة الطريق للفلسطينيين والإسرائيليين**". التصفح في تاريخ 30-1-2013. http://www.aljazeera.net/news/pages/baa5f3df-c2bf-455b-a8d0-2f786421299d

- **خبر، موقع المسلم الإخباري** (أيار/مايو **2004**). "**الحكومة الإسرائيلية تصوت على قبول خارطة الطريق بعد الوعود الأمريكية**"، التصفح في تاريخ 30-1-2013. http://www.almoslim.net/node/31262
- جريدة الرياض اليومية (14 شباط/فبراير 2003). "**في رسالة إلى بلير: عرفات يوافق على تعيين رئيساً للوزراء**". http://www.alriyadh.com/Contents/14-02-2003/Mainpage/POLITICS_7490.php
- الهيئة العامة للاستعلامات، المركز الصحفي الدولي (27 تموز/يوليو 2005). "**الموقف الفلسطيني من خطة الإخلاء الإسرائيلي**". http://www.idsc.gov.ps/sites/withdraw/arabic/pmo.html
- خبر، موقع قناة العربية الإخباري (16 تموز/يوليو 2007). "**بوش يدعو إلى اجتماع دولي لإحياء عملية السلام بالشرق الأوسط**". http://www.alarabiya.net/articles/2007/07/16/36694.html
- **خطاب الرئيس أوباما في جامعة القاهرة**، (5-6-2009)، جريدة الأيام، http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=113543&date=6/5/2009
- أبو شومر، توفيق (5 حزيران/يونيو 2009). "**ردود فعل إسرائيلية على خطاب أوباما ..انه يشبه فرعون مصر**"، مركز الأسرى للدراسات، http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=7793
- خبر، موقع قناة فرانس24 (4 حزيران/يونيو **2010**). **خيبة أمل لدى العرب بعد عام على خطاب أوباما في القاهرة**.

http://www.france24.com/ar/20100604-islamic-world-egypt-barack-obama-cairo-university-speech

- عبد الفتّاح، أحمد (8 أيلول/سبتمبر 2010). "**تتانياهو: لا ضمانات لنجاح المفاوضات**"، جريدة القبس الكويتية. http://www.alqabas.com.kw/node/608248

- خبر، موقع أنباء موسكو (21 أيلول/سبتمبر 2011). "**الجمعية العامة للأمم المتحدة تفتتح أعمالها بخطاب اوباما**".
http://anbamoscow.com/world/20110921/370086437.html

- مُحيي، محمود (22 أيلول/سبتمبر **2011**). "**ردود وتصريحات المسؤولين الإسرائيليين على خطاب أوباما**"، موقع اليوم السابع الإخباري.
http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=497489&SecID=228&IssueID=51

- خبر، جريدة الاتحاد الإماراتية (17 أيلول/سبتمبر 2011). "**عباس يعلن التوجه إلى مجلس الأمن لنيل عضوية فلسطين**".
http://www.alittihad.ae/details.php?id=85698&y=2011&article=full

- خبر، **وفا** (أيلول/سبتمبر 2011). **بيان للرئاسة الفلسطينية بخصوص التوجه إلى الأمم المتحدة**. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية **وفا**.

- خبر، (22 تشرين ثاني/نوفمبر 2012). **الرئيس الفلسطيني واثق من نتيجة التصويت في الأمم المتحدة**، موقع دويتشه فيله الإخباري الألماني.

- خبر، (**29** تشرين ثاني/نوفمبر 2012). **الأمم المتحدة ترفع وضع الفلسطينيين إلى "دولة مراقب غير عضو**"، موقع دويتشه فيله الإخباري الألماني.

- الجدبة، فوزي (**15** أيلول/سبتمبر 2013). "**اتفاق أوسلو.. منحَ المنظمة اعترافاً كسلطة مقابل الأرض**"، مقابلة، موقع صحيفة فلسطين.
http://felesteen.ps/details/news/100115/اتفاق-أوسلو-منحَ-المنظمة-اعترافاً-كسلطة-مقابل-الأرض.html

- الخروبي، منصف (28 كانون ثاني/يناير 2013). **تحقيق: "ولاية أوباما الرئاسية الثانية: لا مفر من الشرق الأوسط"**. صحيفة الوحدوي الإلكترونية. http://alwahdawi.info/index.php?option=com_content&view=article&id=1666&Itemid=90

- جريدة القدس (19 آذار/مارس 2013). "**زيارة اوباما الى الشرق الاوسط: ابقاء الوضع على ما هو عليه؟**"، تقارير وتحليلات. http://www.alquds.com/news/article/view/id/424971

- رزق، عفيف (31 آذار/مارس 2013). "**نتائج زيارة الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط أوباما الثاني يمحو أوباما الأول**". مقال، موقع وكالة الأنباء العربية المستقلة "زمان برس". http://www.zamnpress.com/ar/content/19430

- **نص خطاب الرئيس أوباما إلى الشعب الإسرائيلي**، (21 آذار/مارس 2013). http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/03/20130322144717.html#axzz2TLzNCN98

- خبر، (7 نيسان/إبريل **2004**). "**عرفات يؤكد عدم خشيته من شارون ويدعوه لتنسيق الانسحاب من غزة مع السلطة**"، موقع البوابة الإخباري. **www.albawaba.com/ar**/أخبار/عرفات-يؤكد-عدم-خشيته-من-شارون-ويدعوه-لتنسيق-الانسحاب-من-غزة-مع-السلطة

- خبر، (8 أيار/مايو 2013). "**كيري يعود إلى المنطقة قريباً ومبادرة أميركية لإحياء عملية السلام**"، موقع قناة الحرة. http://www.alhurra.com/content/kerry-meets-with-livni/223315.html

- خبر، (كانون ثاني/يناير 2011). "**وزيرة الامن الداخلي الامريكية تزور اسرائيل**"، صحيفة الشعب اليومية "**شينخوا**".
http://arabic.people.com.cn/31662/7250928.html
- خبر، (7 أيار/مايو 2013). "**الرئيس عباس: نقبل مبادرة "جون كيري" لاستئناف مفاوضات السلام**". موقع يبوس نيوز "الإخباري".
- خبر، (11 نيسان/إبريل 2013). "**إسرائيل ترفض مقترحات كيري لاستئناف محادثات السلام**"، موقع شبكة أنباء موسكو. **التصفح في تاريخ** 20-6-2013.
http://anbamoscow.com/world/20130411/381548636.html
- خبر، (13 تشرين ثاني/نوفمبر 2013). "**استقالة وفد التفاوض الفلسطيني مع إسرائيل**"، موقع سكاي نيوز عربية. **التصفح في تاريخ** 30-11-2013.
http://www.skynewsarabia.com/web/article/474033/استقالة-وفد-التفاوض-الفلسطيني-إسرائيل

English References مراجع اللغة الإنجليزية

Books

- Carter, Jimmy (2009). "**We Can Have Peace in the Holy Lands**". Simon & Schuster.

- Clayton, Swisher E. (2004). "**The Truth about Camp David: The Untold Story about the Collapse of the Middle East Peace Process**". Nation Books.

- Dayan, Moshe (1966). "**Diary of the Sinai Campaign**" (New York: Harper and Row; Jerusalem: Steimatzky's Agency.

- Freedman, Robert O. (1998). "**The Middle East and the Peace Process: The Impact of Oslo Accords"**. University Press of Florida.

- Gurtov, Melvin (1974). "**The United States against the Third World; Antinationalism and Intervention**". New York Praeger.

- Janda, K. / Berry J. / Goldman, J. (1992). "**The Challenges of Democracy: Government in America**". Third Edition, Houghton Mifflin Company, USA. 1992.

- Jansen, Michael E. (1970). "**The United States and the Palestinian people"**, Monograph Series; no 23. Institute for Palestine Studies, Beirut.

- Mearsheimer, John J. / Walt, Stephen M. (2011). "**The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy**", New York: Farrar, Straus, & Giroux.

- Neff, Donald (1981). "**Warriors at Suez; Eisenhower Takes America into the Middle East**", First Edition. (New York: Linden Press, Simon and Schuster.

- Ross, Dennis (2005). **“The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace”**, New York: Farrar, Straus, & Giroux.

- Rubenberg, Chery A. (1986). "**Israel and the American National Interest: A critical Examination**". Urbana: University of Illinois Press.

- Reinhart, Tanya (2006). "**The Road Map to Nowhere: Israel/Palestine Since 2003**". Verso Books.

- William, Quandt (1970). “**United States Policy in the Middle East**”, the RAND Corporation.

Periodicals, Journals & Official documents

- Department of State Bulletin (1946).
- Department of State Bulletin (1951).
- Department of State Bulletin (1953).
- Foreign Relations of the United States, 1948, vol. 4.
- Department of State Bulletin (1956).
- Department of State Bulletin – Press Conference (1957).
- Kerr, Malcolm (1967). "**Coming to Terms with Nasser: International Affairs"**, Vol. 43, no.1.
- U.S. Department of State Bulletin. Vol 69. 27-8-1973.
- Peck, Juliana S. (1984). "**The Regan Administration and the Palestinian Question: The First Thousand Day**", Institute for Palestine Studies, Washington D.C.
- Eizenstat, Stuart (1989). "**Between Two Administrations: An American Israeli dialogue"**, Washington, D.C. Washington Institute for near East Policy.
- State Department, Bureau of Public Affairs, "**Secretary Haig: U. S. Strategy in the Middle East**" Current Policy, no. 312, 1981.
- Schiff, Ze'ev (1983). "**Green Light, Lebanon**" Foreign Policy, vol. 50. Spring.
- Baker, James (1989). **Address to American Israel Public Affairs committee**, Washington, D.C., May 22.
- Migadlovitz, Carol (2006). **"The Middle East Peace Talks"**, CRS Issue Brief IB91137, March.
- Aronson, Geoffrey (1994). **"U.S. Policy Shifts on Settlements"**, Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories. Vol. November 4.

- **Press Release**, the White House, Office of the Press Secretary, October 23, 1998.
- Mark, Clyde (1995). "**Jerusalem**", Congressional Research Service **CRS 94-755**, February 21.
- Foundation for Middle East Peace website, (1-2001) "**Palestinian Response to Clinton Proposal**", (Accessed 20-1-2012). http://www.fmep.org/reports/archive/vol.-11/no.-1/palestinian-response-to-clinton-proposal
- Foundation for Middle East Peace, (Spring of 2002). "**The Bush Administration and the Israeli-"Palestinian Conflict**, Settlement Report. Vol. 12 No. 8. (Accessed 24-1-2012). http://www.fmep.org/reports/special-reports/the-middle-east-in-the-shadow-of-war/the-bush-administration-and-the-israeli-palestinian-conflict
- **United States Institute for Peace. The Road Map Full text, April 30, 2003**. نص خطة خارطة الطريق على موقع **معهد الولايات المتحدة للسلام** http://www.usip.org/files/file/resources/collections/peace_agreements/roadmap_04302003.pdf
- **Institute for Palestine Studies (2002). Special documents on the Road Map, President Bush speech, June 24.** http://www.palestine-studies.org/files/pdf/jps/5601.pdf
- **Institute for Palestine Studies, Special documents on the Road Map,** http://www.palestine-studies.org/files/pdf/jps/5601.pdf
- Mark, Clyde (2005a) **"Palestinian and Middle East Peace" Issues for the United States**", CRS reports for Congress, April 26..
- Mark, Clyde (2005b). **"Israel's Proposal to Withdraw from Gaza",** CRS reports for Congress.
- Migdalvitz, Carol (2007). **"Israeli-Palestinian Peace Process: The Annapolis Conference"**, CRS Report for the Congress, December 7.

- Kampeas, Ron (2009). "**Bush Blames Hamas for Gaza war**", January 4. The Global Jewish News "JTA" http://www.jta.org/news/article/2009/01/04/1001966/bush-blames-hamas-for-gaza-war

- Zanotti, Jim (2013). "**U.S. Foreign Aid to the Palestinians**", Congressional Research Service CRS (**RS22967**), January 18.

- Zhao, Weiming (2009). **"The New Middle East Policy of the Obama Administration".** Journal of Middle Eastern & Islamic Studies, USA. Vol. 3 No 2.

- Feldman, Shai / Shikaki, Khalil (2009). "**The Obama Presidency and the Palestinian-Israeli Conflict**". Research paper, Brandeis University – Crown Center for Middle East Studies. No.39. November.

- Satloff, Robert (2011). "**President Obama, the 'Winds of Change,' and Middle East Peace**". Policy Analysis. The Washington Institute, May 19. http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/president-obama-the-winds-of-change-and-middle-east-peace

- Makovsky, David / Pollock, David (2013). **Obama, Israelis, and Palestinians: More Words, Less Action**, Policy Analysis. Jan. 11. The Washington Institute. http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/obama-israelis-and-palestinians-more-words-less-action

Articles & News

- **Wikipedia**, the Free Encyclopedia (2007). "**Foreign Policy**". Http://en.wikipedia.org/wiki/Foreign_policy
- **Wikipedia, "United States Department of State"**, https://en.wikipedia.org/wiki/United_States_Department_of_State
- **Wikipedia, United States Department of Defense,** http://en.wikipedia.org/wiki/United_States_Department_of_Defense
- **Wikipedia, Structure of the U.S. Congress,** https://en.wikipedia.org/wiki/Structure_of_the_U.S._Congress
- **Wikipedia, Foreign policy of the United States,** http://en.wikipedia.org/wiki/Foreign_policy_of_the_United_States
- **Encyclopedia Britanica, U.S. Department of State,** http://www.britannica.com/EBchecked/topic/563814/US-Department-of-State
- **Encyclopedia Britanica, U.S. Department of Defense,** http://www.britannica.com/EBchecked/topic/155681/US-Department-of-Defense
- **Encyclopedia Britanica, National Security Council NSC**, http://www.britannica.com/EBchecked/topic/405396/National-Security-Council-NSC
- **Encyclopedia Britanica, United States Department of Homeland Security**. http://www.britannica.com/EBchecked/topic/872639/United-States-Department-of-Homeland-Security
- New York Times, 12-6-1966.
- Newsweek, 17-2-1968.
- New York Times, 4-11-1969.
- New York Times, 24-12-1969.
- Near East report, November 19 and 26 1975.
- New York Times 12-3-1988.

- New York Times, 20-3-1981.
- New York Times, 20-3-1981.
- New York Times, 2-9-1982.
- Boston Globe, 17-2-1982.
- Washington Post, 15-10-1983.
- Newsome, David (1983). "**Hope or Delusion**", Christian Science Monitor, December 27.
- New York Times, 8-3-1984.
- "**The First Year of the Bush Administration and the Arab-Israeli Conflict**". The New York Times, 2-2-1989.
- Friedman, Thomas L. (1991). "**A Window on Deep Israeli – US Tensions**", New York Times, September 9.
- Haberman, Clyde (1993). "**Deportees' Return Defended by Rabin**" New York Times, February 2.
- Mideast Mirror, 14-3-1994.
- Jewish Advocate, 18-3-1994.
- The English Wikipedia, **The Clinton Parameters**. http://en.wikipedia.org/wiki/The_Clinton_Parameters
- Christopher, Wren (January 3, 2001). **"Renewed Hope for Peace Talks as Arafat Returns to Mideast"**. New York Times. Accessed 18-1-2013. http://www.nytimes.com/2001/01/03/world/03CND-MIDEAST.html
- Shavit, Ari (2002). "**Eyes Wide Shut**," **interview with Ehud Barak** Ha'aretz, September 6.
- Foundation for Middle East Peace website, 1-2001, "**Palestinian Response to Clinton Proposal**", http://www.fmep.org/reports/archive/vol.-11/no.-1/palestinian-response-to-clinton-proposal.

- Milbank, Dana (2000). "**Powell vows U.S. will match foes**," *Washington Post*, December 17. (Accessed in 22-1-2013).
- Burger, Mathew (2001). "**Middle East talks held in Taba - without the United States**," *Washington Jewish Week*, January 25. (Accessed in 22-1-2013).
- Khalaf, Roula (2001). "**Powell sets out Bush line on Middle East**," *Financial Times*, March 20. (Accessed 25-1-2013).
- Sipress, Alan (2001). "**Lawmakers criticize Palestinians**," *Washington Post*, April 6. (Accessed 26-1-2013). http://www.highbeam.com/doc/1P2-432735.html
- Crosette, Barbara (2001). "**U.S. vetoes UN Council bid on Palestinian force**," *New York Times*, March 29. (Accessed 26-1-2013). http://www.nytimes.com/2001/03/29/world/us-vetoes-un-council-bid-on-palestinian-force.html
- Barber, Ben (2001). "**Bush presses Arafat to stop violence**," *Washington Times*, March 30. (Accessed 26-1-2013). http://www.washingtontimes.com/news/2001/mar/30/20010330-021815-5586r/
- **The Mitchell Report**, *Ha'aretz* (English edition), May 6, 2001.
- Perlez, Jane (2001). "**U.S. widens role in Mideast crisis, sending an envoy**," *New York Times*, May 22. http://www.nytimes.com/2001/05/22/world/us-widens-role-in-mideast-crisis-sending-an-envoy.html
- Lavie, Mark (2001). "**Cheney backs Israel assassination policy**," *Sydney Morning Herald*, August 5.
- Radler, Melissa (2001). "**U.S. backs Israel at U.N., opposes international monitors**," *Jerusalem Post*, August 21. Accessed 26-1-2013. http://www.highbeam.com/doc/1P1-46407157.html
- Kintosh, Eli (2001). "**'U.S. vs. Israel' Blip say Jewish groups**," *Forward*, October 26. (Accessed 26-1-2013).

- Weiner, Tim (2001). "**Israel rebuffs U.S. demand to end its West Bank raids**," *New York Times*, October 24.
- Schmemann, Serge (2001). "**Arafat thankful for Bush remark about 'Palestine,'**" *New York Times*, November 12.
- Sammon, Bill (2001). "**Bush will not meet with Arafat**," *Washington Times*, November 9. (Accessed 26-1-2013). http://www.washingtontimes.com/news/2001/nov/09/20011109-030956-5427r/
- Ben, Aluf (2001)."**Zinni to PM: I will stay as long as needed to fulfill my mission**," *Ha'aretz*, November 27.
- Zacharia, Janine (2001). "**Bush asking Arab nations to pitch in for a secure peace**," *Jerusalem Post*, November 25.
- Bennet, James (2001). "**Israelis strike Arafat's bases**," *New York Times*, December 4.
- Hockstader, Lee (2002). "**Arafat arrests three in arms incident**," *Washington Post*, January 12.
- Friedman, Thomas (2002). "**An intriguing signal from the Saudi Crown Prince**," *New York Times*, February 17.
- Wilkerson, Tracy (2002). "**Israel corners a defiant Arafat**," *Los Angeles Times*, March 30.
- **The Bush speech**, *Washington Post*, June 25, 2002.
- **Journal of Palestine Studies**, V 32 N. 4. 2003. P 185.
- Reynolds, Paul (2003). "Powell **visit highlights problems**," *BBC*, May 12. Accessed 28-1-2013. http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3020335.stm
- **Israel's road map reservations, Haaretz**, http://www.haaretz.com/print-edition/news/israel-s-road-map-reservations-1.8935. May 27, 2003. (Accessed 30-1-2013).

- Shavit, Ari (2004). “**Top PM Aide: Gaza Plan Aims to Freeze the Peace process**”, Haaretz, October, 6. (Accessed 2-2-2013). http://www.haaretz.com/print-edition/news/top-pm-aide-gaza-plan-aims-to-freeze-the-peace-process-1.136686

- Benhorin, Yitzhak (2007). “**Obama: Bush neglected Israeli-Palestinian conflict**”, Yediot Ahronot, January 6. http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3407523,00.html . (Accessed 24-1-2013).

- **Barack Obama: No Palestinian State via U.N.**, 22-5-2011, Politico news. http://www.politico.com/news/stories/0511/55429.html

- Mozgovaya, Natasha **(2011). "Obama to Abbas: U.S. will veto Palestinian statehood bid at UN".** Haaretz, September 22**.** (Accessed in 15-5-2013)
 http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/obama-to-abbas-u-s-will-veto-palestinian-statehood-bid-at-un-1.385932

- News, **Obama opposes a Palestinian bid for non-state membership of the UN**, EJU News. Nov. 12, 2012. http://www.eju.org/news/world/obama-opposes-palestinian-bid-non-state-membership-un

- News, “**Kerry heads back to Middle East for fresh bid to renew peace talks**”, Haaretz. April 6, 2013. http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/kerry-heads-back-to-middle-east-for-fresh-bid-to-renew-peace-talks-1.513817

- Zogby, James (2011). “**Move aside Washington, and let the UN vote on Palestine**”. Article. April 24. The National Newspaper. (Accessed in 10-5-2013) http://www.thenational.ae/thenationalconversation/comment/move-aside-washington-and-let-the-un-vote-on-palestine#full